الفصل الرابع

الافاق المستقبلية لسياسة القوة الامريكية وتداعياتها في النظام الدولي

اصبح من الضروري ان نسلط الضوء على مستقبل استخدامات القوة الامريكية، وبفضل الاستخدام المفرط للقوة بكل اشكالها بات من الضروري دراسة هذه السياسة بكل اشكالها سعياً منا للوقوف ماهية المشاهد المستقبلة لشكل القوة واستخداماتها في النظام الدولي، ونتيجة للسياسات القوة الامريكية في النظام الدولي ظهرت العديد من التداعيات بكل اشكالها في النظام الدولي، خصوصاُ عهد الرئيس السابق جورج بوش (الابن) والرئيس الامريكي باراك اوباما في ولايته الاولى، ,نجم عن هذه الممارسات ظهور الكثير من التداعيات التي اثرت بدورها على النظام الدولي ، ومن هذه التداعيات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

وهو ما سنتناوله في هذا الفصل عبر المباحث الاتية:

المبحث الاول: التداعيات السياسية

المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية

المبحث الثالث: التداعيات الامنية

المبحث الرابع: التداعيات الثقافية

المبحث الخامس: الافاق المستقبلية لسياسة القوة الامريكية في النظام الدولي

obeikandl.com

المبحث الاول

التداعيات السياسية

نجم عن سياسات القوة الامريكية تداعيات سياسية، ومن اولى هذه التداعيات الاثار السياسية الناجمة عن احتلال افغانستان و العراق، وما نجم عنها من اثار اتسمت برسم خريطة جديدة للتحالفات السياسة ، كما ان لخروج حلف شمال الاطلسي من دائرته الاوربية الى الدائرة العالمية من خلال القيام بعمليات قتالية في افغانستان وليبيا يعد من التداعيات الخطيرة التي طرأت على النظام الدولي، فضلاً عن الصراع الدولي داخل منظمة الامم المتحدة بين القوى الكبرى على بعض القضايا العالقة العالمية، تعد من الاثار التي يمكن وصفها بسلبية نتيجة التفرد الامريكي في صياغة القرار الدولي، فأنعكس ذلك على سير عمل الامم المتحدة من خلال عرقلة اصدار أي قرار من مجلس الامن يحمل في طياته تنفيذ مصالح امريكية في العالم، كما ان اتجاه الولايات المتحدة الى اللجوء نحو مشاركة بعض القوى الدولية والاقليمية في ادارة بعض القضايا العالمية .

المطلب الاول

احتلال أفغانستان والعراق والتغير في المنطقة

يمكن القول ان لممارسة القوة الامريكية بجميع اشكالها في النظام الدولي ادى بدوره الى ظهور الكثير من التداعيات السياسة في النظام الدولي، ومن اهم هذه التداعيات هي رسم خريطة جديدة للتحالفات السياسة، فبعد انتهاء الحرب الباردة التي انهت نسبياً التحالفات السياسية بين دول المعسكر الشرقي والغربي[1] ، كما ان لجوء التيار المحافظ بقيادة جورج بوش (الابن) الذي عمل على تشكيل نوع جديد من الخرائط التحالفات السياسة من خلال توظيف الحرب على الارهاب بعد احداث 11 ايلول 2001، فضلاً عن تشكيل التحالف

[1] جيرمي سولت ، تفتيت الشرق الاوسط " تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي"، ترجمة نبيل صبحي ،ط1، دار النفائس للطباعة والنشر، دمشق، 2011، ص 406

الجديد بقيادة الولايات المتحدة لشن الحرب على العراق، وبالتالي يمكن القول ان احداث 11 ايلول والحرب على العراق اهم الحدثين اثره على مجرئ التحالفات السياسة الدولية في النظام الدولي[1].

اولاً: احداث 11 من ايلول و الحرب على الارهاب

تعد احداث 11 ايلول بمثابة نقطة تحول نحو اعادة صياغة خريطة التحالفات السياسية الدولية في النظام الدولي ، من خلال رسم خرائط جديدة للتحالف، وكان في بوادرها التحالف ضد الارهاب الذي نادى بها الرئيس جورج بوش (الابن) في مقولته " من ليس معنا فهو ضدنا"، فكان هذا الخطاب بمثابة الولادة الاولى لبداية التحالفات الجديدة مستوى النظام الدولي[2].

لقد استقطبت الولايات المتحدة بعد احداث 11 ايلول عدد من الدول التي وصفتها بالحلفاء ضد الجماعات الإرهابية وضد الدول المارقة ، ، وعلى اثر ذلك فقد اعطت احداث 11 ايلول 2001[3]، تبريراً للإدارة الامريكية من اجل المحافظة على دوافع استراتيجية من اجل شن حروب يمكن تسميتها بالاستراتيجية التي تحمل في طياتها الكثير من الاهداف التي تصب بالمصلحة الامريكية [4].

ان تشكيل التحالفات المرحلة لم يكن وليدة ادارة الرئيس جورج بووش (الابن) انما هو سياسة سابقة عليه، فمنذ عام 1993 ادركت ادارة كلنتون ان السيطرة على النظام الدولي لا يتم بالقوة العسكرية المباشرة والانتشار الواسع على وفق قاعدة (الامتداد الزائد لاستخدام القوة يساوي

---

(1) ست جالي واخرون ، اختطاف كارثة 11سبتمبر " الخوف والترويج لإمبراطورية امريكا"، ترجمة عبد اللطيف موسى ابو البصل،ط1، مكتبة العبيكان، الرياض ، 2007، ص 43

(2) ويليام بلوم، الدولة المارقة " دليل الى الدولة والعظمى الوحيدة في العالم"، ترجمة كمال السيد،ط1، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2002، ص 29

(3) علي محافظة واخرون ، النظام العربي والعولمة ، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2003، ص 26

(4) جاكسون روبرت ، ميثاق العولمة " سلوك الانسان عالم عامر بالدول"، ترجمة فاضل جتكر،ط1، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2003، ص 78

ارهاق الولايات المتحدة الامريكية اقتصادياً) فقلصت وجودها في اسيا و اوروبا وعملت لإعطاء ادوار للحلفاء، وقلصت الانفاق العسكري، اذ حرر هجوم القاعدة على مدينة نيويورك الامريكية، القيود التي كانت قد اعاقت المسؤولين في الادارة الامريكية خلال العقود الماضية في سعيهم نحو تحقيق انفتاح اكبر على (فرض الهيمنة الامريكية على مناطق كانت غير خاضعة للنفوذ الامريكي)[1].

ان القرار الامريكي الداعي لشن الحرب على افغانستان، وتشكيل حلف دولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وحلف شمال الاطلسي ضد حكومة افغانستان والقاعدة بحجة محاربة الارهاب، فهذا التحالف هو الذي جمع الدول التي شنت حرباً مع الولايات المتحدة ضد افغانستان والارهاب ، وبهذا صاغت ادارة بوش نوعين من التحالفات فيمثل الاول التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة وحلف الاطلسي في حربهم على افغانستان[2] ، اما التحالف الثاني فيمثل التحالف السياسي للولايات المتحدة ودول العالم المنصاعة تحت الهيمنة الامريكية في حربها على الارهاب، من خلال عولمة الارهاب التي تعني عدم حصر الارهاب بمنطقة جغرافية معينة، مما يتيح للولايات المتحدة الامريكية فرصة مد يديها على الكثير من المناطق الاستراتيجية في العالم، وبالتالي يتيح لها فرض الهيمنة على العالم[3].

كما ادت احداث 11 ايلول واحتلال افغانستان الى تشكيل خارطة جديدة من التحالفات السياسية في النظام الدولي والذي نجم من خلال سياسات تفردية التي مارستها الولايات المتحدة وحلفاءها في النظام الدولي ولاسيما حربها على افغانستان، فعمدت الدول الرافضة للهيمنة الامريكية على الاتفاق على سياسة شبه موحدة بخصوص رفض الهيمنة الامريكية و رفض النظام الدولي احادي القطبية، من خلال تصريحات بعض قادة الدول الرافضة للهيمنة الامريكية، كتصريح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في بكين عام 2004 الداعي الى ضرورة ان يكون العالم متعدد الاقطاب ، ومواقف بعض الدول مثل العراق قبل عام 2003، و كوريا

---

(1) جيرمي سولت ، مصدر سبق ذكره، ص 409
(2) علي محافظة واخرون ، النظام العربي والعولمة ، مصدر سبق ذكره، ص 38
(3) احمد فائز صالح ، مصدر سبق ذكره، ص 88

الشمالية وليبيا وايران وسوريا، كل هذه الدول اتفقت على سياسة شبه موحدة بخصوص رفض الحرب الامريكية على افغانستان[1].

وبالتالي، يمكن القول ان شن الولايات المتحدة الحرب على افغانستان بحجة محاربة الارهاب تعد بمثابة النواة الاساسية لتولد الانقسام الذي حدث في النظام الدولي بين الدول الكبرى الذي نتج عنه بروز خارطة جديدة من التحالفات السياسية الدولية مثل المحور الروسي الصيني، ويضم ايران وكوريا الشمالية ، فبعد احتلال افغانستان من الولايات المتحدة وحلف الشمال الاطلسي ادى ذلك الى الاخلال في ميزان القوى لروسيا بحكم ان الاخيرة تعد هذه المنطقة بمثابة منطقة نفوذ تاريخية، وهو ما ادى بالدول الاخرى الممانعة للهيمنة الامريكية الى الاستقطاب من اجل مقاومة النفوذ الامريكي في تلك المنطقة[2].

ثانيا: الحرب الامريكية على العراق والخارطة الجديدة للتحالفات السياسية الدولية

ادى قرار الولايات المتحدة الامريكية بخصوص حربها على العراق الى سخط المجتمع الدولي والدول الكبرى الاخرى غير الراضية عن الممارسات الامريكية، وبصرف النظر عن ماهية الاسباب الدافعة للولايات المتحدة في حربها على العراق، رفضت الكثير من الدول قرار الحرب على العراق على اساس ان الدافع الاساس وراء الحرب هي اسباب استراتيجية تتعلق بجواب اقتصادية وامنية من اجل تحقيق مصالح امريكية في المنطقة[3]، وقبل قدوم الولايات المتحدة على العمليات العسكرية على العراق عملت على شن حملة تحشيد دولي من اجل تشكيل تحالف دولي تحت قيادتها لتحقيق جملة من المعطيات يقع في قائمة اولوياتها الحصول على الشرعية الدولية، بسبب عدم حصولها على قرار اممي صريح من مجلس الامن يخولها بشن الحرب[4].

---

(1) جيرمي سولت ، مصدر سبق ذكره، ص 410
(2) محمد نصر مهنا ، مصدر سبق ذكره، ص 407
(3) المصدر نفسه، ص 412
(4) علي محافظة واخرون ، المتغيرات الدولية والادوار الجديدة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2006، ص 31

ان قرار الحرب على العراق واحتلاله ادى بردود افعال شديدة من الدول التي تضاربت مصالحها نتيجة هذا الفعل، مما انعكس على واقع التحالفات السياسية والمواقف الدولية في النظام الدولي، نتيجة لذلك ظهرت تحالفات ومواقف دولية معينة رافضة للاحتلال الامريكي للعراق، ومن هذه الدول فرنسا والمانيا وبلجيكا وروسيا و الصين، فضلاً عن الدول التي تسميها الولايات المتحدة بمحور الشر[1]، اذ يمكن حصر جمع مواقف هذه الدول السياسية بأنها رافضة للقرار الحرب على العراق ورافضة للتفرد الامريكي ، بغض النظر عن طبيعة الاسباب الدافعة لرفض هذه الدول[2].

ثالثا: الموقف الامريكي من حركات التغير في المنطقة العربية وأثره على رسم ملامح التحالفات السياسية الدولية

تتمحور المواقف الامريكية حول حركات التغير في المنطقة العربية من طبيعة المصالح الامريكية في تلك الدول، فتعاملت مع حركات التغير بأزدواجية كبيرة خوفاً على مصالحها، وبحكم ان الولايات المتحدة الامريكية يحكمها المذهب البراغماتية عند تعاملها مع الموقف الدولية الحساسة [3]‘قامت بدعم هذه الحركات في بعض الدول كتقديم الدعم السياسي والعسكري والمالي، كما حصل في ليبيا وسوريا من اجل تغير نظم الحكم في هذه الدول، التي تعدها الولايات المتحدة غير الديموقراطية[4] .

وعلى اثر هذه المواقف الامريكية، بدأ بالظهور تكتل ممانع داعم لبعض الانظمة كالنظام السوري، فبعد الموقف الامريكي الراعي والداعم للمعارضة المسلحة برزت دول تتعارض مصالحها اذ ما تغير هذا النظام كإيران وروسيا والصين، وانطلاقاً مما سبق توحدت المواقف بخصوص دعم النظام السوري من قبل الدول المذكورة، والتي تحاول دفع النظام السوري الى بر الامان على اعتبارات استراتيجية تتعلق بمنظومة مصالح هذه الدول في المنطقة[5].

---

(1) محمد نصر مهنا ، مصدر سبق ذكره، ص 414
(2) جيرمي سولت ، مصدر سبق ذكره، ص 415
(3) محمد برهومة ، التحالفات المتغيرة" العلاقات الاقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 186، مؤسسة الاهرام للدراسات والبحث الاستراتيجية، القاهرة،2011، ص66
(4) عبدالعظيم محمود حنفي ، " الثورة والشرعية " عوامل سقوط النظام السياسي السوري1963-2013"، ط1، منشورات اي _ كتب، بيروت، 2013، ص 56
(5) هشام ال قطيط ، مصدر سبق ذكره، ص56

لذلك، يمكن القول، ان الموقف الامريكي حيال ما يحصل في المنطقة انعكس بضلاله على رسم خارطة تحالفات السياسة الدولية، بحكم حساسية الأحداث وانعكاساتها على مصالحها الاقليمية والعالمية، والذي ادى بدوره الى ظهور استقطبات دولية واقليمية في المنطقة العربية[1].

المطلب الثاني

تصاعد ادوار حلف شمال الاطلسي في ادارة الازمات خارج حدوده

يمكن القول ان احداث 11 ايلول اثرت بشكل كبير على طبيعة دور ووظيفة حلف شمال الاطلسي ، ففي 12 ايلول 2001 استحضر مجلس حلف شمال الأطلسي، لأول مرة في تاريخه، المادة الخامسة من اتفاقية إنشاء الحلف عام 1949 ، وأعلن أن الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية انما هو هجوما على كل الدول الأعضاء في الحلف، فأصبح الحلف الذي كان قبل عامين بالكاد أداة للولايات المتحدة المفضلة في التدخل في البلقان، اصبح له دور يمتد الى خارج الاطار الاقليمي الاوروبي[2].

إن عملية توسيع الحلف يمكن أن يعبر عنها بأنها تبني مفهوماً استراتيجياً جديداً للتكيف مع المتغيرات في البيئة الدولية والنظام الدولي ، من خلال تطوير وظائفه، وتوسيع نطاق عضويته، وإمكانية القيام بمهام خارج المنطقة التقليدية التي انحصر فيها نشاطه إبان الحرب الباردة[3].

كما يمكن حصر المتغيرات الدولية التي اثرت على استراتيجية توسيع الحلف بمتغيرات عدة اهمها:

اولاً: منع الحلف من التأكل من خلال خلق العدو خارج حدوده

---

(1) جيرمي سولت ، مصدر سبق ذكره، ص 420

(2) احمد فائز صالح ، مصدر سبق ذكره، ص 88

(3) David P. Calleo, Follies of Power: America's Unipolar Fantasy, Publisher Cambridge University,2009, p16

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي اصبح وجود حلف الشمال الاطلسي بدون أي مبرر لدى بعض الدول الاوروبية، على اساس زوال الخطر الذي كان قد تأسس من اجله، فأذا ما تفكك حلف الشمال الاطلسي يعني ضرب المصالح الامريكي في كل القارة الاوربية، على اعتبار ان وجود الحلف يعني ربط مصير اوروبا بالولايات المتحدة الامريكية، مما يؤدي الى هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على معظم دول الحلف [1]، وبالتالي عملت الولايات المتحدة الامريكية على اتباع سياسية "خلق عدو"، والمتمثل بالخطر الروسي على اوروبا، فضلاً عن خطر الارهاب والجماعات المتشددة والتي اعطت للحلف مبرر للخروج من نطاق الدائرة الاوروبية والتوجه نحو التدخل في افغانستان ومنطقة اوراسيا، وبالتالي، فان هذه الاستراتيجية توفر على الولايات المتحدة عدة مكاسب اهمها[2]:

1_ الحفاظ على وجود الحلف ومنعه من التفكك والانهيار.

2_ ضمان الهيمنة الامريكية على الحلف واعضائه.

3_ انطلاق الحلف نحو ادوار يمكن وصفها بالعالمية.

ثانياً: الحرب على الارهاب واحتلال افغانستان واثرها على توسيع حلف شمال الاطلسي

شكلت الحرب على افغانستان نقطة تحول في استراتيجية حلف الاطلسي التي كانت تنحصر داخل المنظومة الاقليمية الاوروبية والتي استدعت من الحلف توسيع مهامه، فقد استدعى من الولايات المتحدة جر الحلف الى المشاركة في العمليات القتالية في افغانستان من اجل تنفيذ جملة من الاهداف تنصب بالدرجة الاولى بمصلحة الولايات المتحدة وحلفاءها[3]، وعلى رأس هذه الاهداف تأمين امدادات الطاقة من منطقة اسيا الوسطى ومنع أي دولة او

---

[1] عصام عبد الشافى ، تراجع الدور الامريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 186،مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،2011، ص92

[2] علي محافظة واخرون ، المتغيرات الدولية والادوار الجديدة، مصدر سبق ذكره ص 79

[3] David P. Calleo, p17

obeikandi.com

تحالف دولي من السيطرة على هذه المنطقة ، فضلاً عن تحجيم الدور الروسي المتصاعد في المنطقة[1].

لذلك، يمكن القول ان خروج حلف الاطلسي من الدائرة الاوربية بذاتجاه الدائرة العالمية، وتنفيذ مهام عسكرية في مناطق بعيدة عن اوروبا، ليتجلى في اطار السياسة الامريكية التي تعتمد على توظيف الحلف في حربها على افغانستان، من اجل تنفيذ جملة من الاهداف، وهي[2]:

1_ عزل روسيا عن اوراسيا، وإفشال أية محاولة للتكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري معها، واحتوائها عن طريق زرع قواعد عسكرية على حدودها، وضم وعزل الدول التي يمكن أن تشكل بعداً استراتيجياً لها في المستقبل، كي لا تظهر من جديد منافساً للولايات المتحدة على الساحة الدولية، ومن ثم حرمانها من إمكانية استقطاب دول هذه المنطقة، والضغط عليها اقتصادياً وسياسياً، حتى يتمكن الحلف من تقليص إمكاناتها النووية والصاروخية[3].

2_ تطويق الصين بقواعد عسكرية لحلف الاطلسي لكبح محاولاتها المستقبلية بأن تبرز كدولة منافسة لها على الصعيد الدولي، اذ ان الهدف الاساسي من وراء احتلال افغانستان هي احتواء الصين ، من خلال قطع الطريق عليها في منطقة اسيا الوسطى، التي تعد من وجهة النظر الصينية منطقة استراتيجية، انطلاقاً مما تملكه من ثروات طبيعة وموقع استراتيجي[4].

3_ السيطرة على مصادر الطاقة، في المنطقة التي تحتاجها الدول الاوروبية، لتكون عاملاً مساعداً مهماً لتنفيذ الأهداف الامريكية والاوروبية.

ثالثاً: حركات التغير العربية واثرها على توسع مهمات حلف شمال الاطلسي

---

(1) نوار جليل هاشم ، مصدر سبق ذكره، ص35

(2) بافل باييف ، مصدر سبق ذكره، ص ص 103-219

(3) ايمانويل والرشتاين ، مصدر سبق ذكره ، ص 6

(4) احمد دياب ، افغانستان مأزق عسكري وخيارات سياسية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد44، مؤسسة الاهرام للدراسات والبحث الاستراتيجية ، القاهرة،2009، ص206

ان الاحداث التي شهدتها المنطقة العربية في بداية عام 2010، المتمثلة بقيام حركات التغير في بعض البلدان العربية بالمطالبة بتغير الانظمة وتطبيق الديموقراطية كما في سوريا و ليبيا، استغلت من قبل الولايات المتحدة ووظفت حلف الاطلسي من اجل القيام بعمليات عسكرية ضد الجيش الليبي، ومساندة قوة المعارضة المسلحة الليبية، وهو ما ادى الى تعميق النفوذ (الاورامريكي) في شمال افريقيا[1]،، والعمل أي ايجاد قواعد عسكرية امريكية في شمال افريقيا، والسيطرة على النفط والغاز الليبي الذي يصل حجم احتياطيه المؤكد الى 44 مليار برميل من النفط و54 تريليون متر مكعب من الغاز في احصاء عام 2012[2]، فضلاً عن ابعاد نفوذ الدول الكبرى كالصين وروسيا خارج المنطقة الليبية من اجل فرض السيطرة على مصادر الطاقة النفطية هناك بحكم قرب المنطقة الجغرافية على الاسواق الاستهلاكية الاوروبية[3].

اما على صعيد الاحداث في سوريا، يمكن القول ان دور حلف الاطلسي في هذه الازمة متخفي تحت الدور التركي، من خلال تخويل الجانب التركي ادارة الازمة ودعم قوى المعارضة، ولكن دور حلف الاطلسي في الازمة السورية يختلف كثيراً مما كان دوره في ليبيا بحكم الدعم الروسي للنظام السوري والتواجد الروسي في ميناء قاعدة طرطوس البحرية في سوريا، مما يعني تخوف دول الحلف من القيام بعمليات عسكرية مشابهة لما حدث في ليبيا [4]، لذلك اعتمدت استراتيجية الحلف في ادارة الازمة السورية على اتباع عامل الردع من خلال نصب (صواريخ باتريوت) في الاراضي التركية، فضلاً عن امداد المعارضة السورية بسلاح عبر تركيا[5]، وتقديم الدعم السياسي لها من اجل استنزاف قدار الجيش السوري، وتجنب قدر الامكان المواجهة مع الجانب الروسي في هذه الازمة[6].

---

[1] احمد فائز صالح ، مصدر سبق ذكره، ص 89

[2] Annual Statistical Bulletin, Organization of the Petroleum Exporting Countries p30,2012

[3] خلود محمد خميس ، التغيير السياسي في ليبيا واستراتيجية التدخل الامريكي ، اوراق دولية ، عدد خاص ،مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، بغداد ، 2011، ص 35

[4] عبدالعظيم محمود حنفي ، مصدر سبق ذكره، ص 81

[5] يوانيس ن . غريفور ياريس ، الدور التركي في حل الازمة" الاحجية " النووية، مجلة افاق المستقبل ،العدد7، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2010، ص 24

[6] مروة فكرى ، مابعد القوة الناعمة "السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية ،العدد 187، مؤسسة الاهرام للدراسات والبحث الاستراتيجية، القاهرة،2012 ص163

و يمكن استقراء العقيدة الاستراتيجية الجديدة للحلف، التي ترتكز على التوسع و إدارة الأزمات خارج النطاق الإقليمي لدى الحلف، ومن ثم إنشاء قواعد مهمات مشتركة بين الحلف وبعض الدول، التي اصبحت قوات الحلف تنتشر فيها ، او صارت تحت اهتمام الحلف مباشرة، وما يترتب على هذه الدول من تعهدات في تسهيل مهمة هذه القوات والتنسيق معها، من اجل تنفيذ اهداف الحلف خارج حدوده الجغرافية[1].

كما يمكن تفسير اهم التداعيات الناتجة عن توسع حلف الاطلسي وعملياته في النظام الدولي بما يأتي[2]:

1_ التدخل في شؤون بعض دول العالم، مثل افغانستان و ليبيا وسوريا وغيرها.

2-التدخل في دول منطقة الخليج وما يجاورها جغرافياً، في إطار تحقيق أمن الخليج وأمن الممر المائي التجاري المهم، وضمان تدفق النفط من هذه المنطقة إلى دول أوروبا واليابان.

3- التدخل بذريعة منع حركات العنف والتطرف، كما في أفغانستان.

4- التدخل في إطار حماية حقوق الإنسان ونشر الديموقراطية.

5- تهميش دور الأمم المتحدة، وإعادة صياغة ادوراها، بما يتناسب والوضع الجيوسياسي الجديد، للمصالح دول الحلف.

6- الاتفاقيات العسكرية التي تأخذ على عاتقها قيام دول هي ليست طرف في حلف الاطلسي بتقديم المساعدات العسكرية و اللوجستية، مقابل تقديم ضمانات بتقديم المساعدات لهذه الدول، وقد كانت اتفاقيات حلف الاطلسي فيما يخص المنطقة العربية مع كل من "مصر، والأردن، وتونس، والمغرب وموريتانيا والكويت والامارات وقطر واسرائيل"*، وبموجبها تكون هذه الدول التي تتمتع بصفة مراقب في نشاطات الحلف، وملزمة بتقديم تسهيلات عسكرية وإدارية وخدماتية لقوات التحالف، إذا ما اضطرت للقيام بعمليات عسكرية في المناطق القريبة من هذه الدول،

---

(1) عصام عبد الشافى ، مصدر سبق ذكره، ص 92

(2) علي شندي ، مصدر سبث ذكره، ص 234

* بموجب اتفاقيات وقعت بين عامين 2004_2006 بين دول الحلف وهذه الدول،

obeikandi.com

والقيام بمناورات وتدريبات مشتركة لكي تتأقلم قوات التحالف مع البيئة الجغرافية للمنطقة، لضمان إمكانية النجاح لأي مهمة مستقبلية فيها.

وبالتالي، فان استراتيجية الحلف الجديدة المتضمنة التدخل والتوسع، يمكن أن تتطلب بعداً جغرافياً اوسع من اوروبا ، مما يقلل أكثر فأكثر تركيز الحلف التقليدي على وسط أوروبا، وسيفتح فرصاً جديدة لنشاطه وتدخلاته في العالم ، وفي المنطقة العربية بالتحديد، وتحت يافطات مزعومة مؤداها انتشار أسلحة التدمير الشامل، والدفاع عن حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية[1].

المطلب الثالث

التوجه الامريكي نحو الهيمنة بالشراكة مع الحلفاء

حالة (ايران–كوريا الشمالية–ليبيا–سوريا)

يمكن القول، ان التفرد الامريكي المتعمد في ادارة القضايا العالمية، قد انعكس سلباً على مدى فعالية الولايات المتحدة في قدرتها في حل القضايا العالقة في النظام الدولي ، فالتفرد الامريكي في حرب افغانستان عام2001، ومنع الادارة الامريكية اية دولة او مؤسسة دولية من التدخل في حل هذه القضية ولد نوع من التشنج السياسي للدول الكبرى الاخرى والقوى الفاعلة في النظام الدولي، نتيجة تهميش الولايات المتحدة لدور هذه القوى، كما ان للحرب على العراق

[1] جيرمي سولت ، مصدر سبق ذكره، ص مصدر سبق ذكره، 424

obeikandl.com

عام 2003 دور كبير في اتجاه الولايات المتحدة نحو الشراكة*[1]، كل هذه المتغيرات استدعت منها النظر في مدى قدرتها في تحمل الاعباء في قيادة النظام الدولي بمفردها[2].

ويمكن اجمال اهم الاسباب التي دفعت بالإدارة الامريكية لتوجهها نحو الشراكة الدولية، وهي :

1_ الحرب على أفغانستان، وما نجم عنها من اثار سلبية انعكست بشكل اساس على الولايات المتحدة وحلفاءها، فالولايات المتحدة الامريكية تدرك جديداً حجم المشكلة التي وقعت فيه، نتيجة عدم شراكة بعض الدول في القضية الافغانية[3].

2_ حرب العراق واثارها على النظام الدولي، فالدور الامريكي الذي التفرد في ادارة الحرب على العراق واحتلاله، انعكس على المصالح الامريكية في العراق، نتيجة موقف الدول الاخرى الساخطة من السياسة الامريكية.

3_ الازمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الامريكي والتكاليف الضخمة نتيجة حرب افغانستان والعراق، دفع بالولايات المتحدة الى ايجاد بدائل جديدة للتعامل مع هذه المتغيرات، فأخذت من سياسة الاعتماد على الشركاء الدوليين والاقليميين من اجل الاستمرار بالدور العالمي لها[4].

4_ التغير الطارئ في الاستراتيجية الامريكية الشاملة نتيجة الاخطاء التي ارتكبتها في افغانستان و العراق ،و قدوم الادارة الديمقراطية بقيادة الرئيس (باراك اوباما)، بعد تولي الرئيس الامريكي الجديد زمام السلطة في البيت الابيض تبنى استراتيجية جديدة تخذ على عاتقها توظيف فكرة

---

* ان الشراكة تشير الى النصيب أو (النسبة) الذي يرجع الى هذا او ذاك الطرف جراء مشاركته في عملية، ما وهو ذات النصيب الذي يحدد مستوى واهمية "شراكة" مختلف الاطراف في العملية المذكورة ، والشراكة والوفاق والتعاون معانٍ مترادفة تصف حالة في العلاقات الدولية بين الدول المعنية خالية من الصراع والمجابهة إن لم تكن ودية وإيجابية، انظر: محمد بوعشة، العرب والمستقبل في الصراع الدولي، ط1،الدار العربية للنشر والتوزيع، طرابلس ،2000، ص125.

(1) عبدالحليم فضل الله ، النظام الدولي امام خيارين امريكيين " الانكفاء او الشراكة"، صحيفة الاقتصاد اللبنانية، العدد 782، 8/2 ، 2009، ص14

(2) مروة فكرى ، مصدر سبق ذكره، ص 164

(3) صبحي ناظم توفيق ، الحرب الامريكية على العراق " النصر العسكري السريع واسبابه "، مجلة المستقبل العراقي ، العدد2، مركز العراق للأبحاث، ، بغداد، 2006، ص 69

(4) حكيم النوازني ، سياسة اوباما الخارجية " الانقلاب على الوعد" ، مجلة شؤون الاوسط ، العدد 139، بيروت، 2011، ص156

الهيمنة بالشراكة، من خلال الاعتماد على الدول الكبرى والاقليمية الصديقة، من اجل القيام بأدوار معينة في النظام الدولي.

5_ ظهور بعض القوى الكبرى المنافسة للولايات المتحدة الامريكية، من خلال البحث لها عن مكانة دولية والاشتراك في قيادة النظام الدولي كمجموعة دول (بريكس)*[1].

وبالتالي، يمكن اعتبار ان الاخطاء التي وقعت بها الادارة الامريكية في عهد الرئيس السابق جورج بوش (الابن) ، والمتغيرات التي حدثت في النظام الدولي من خلال صعود قوى دولية جديدة كالصين، بالإضافة الى محاولة روسيا استعادة مكانتها السابق كروسيا، استدعت بدروها الاعتماد على بعض القوة الدولية والاقليمية وتوظيف التحالفات الدولية مثل حلف الاطلسي من اجل تنفيذ مهام دولية تنصب بالمصالح الامريكية[2]

ومما تقدم، يمكن رسم اهم خرائط وصور الشراكة بين القوى الدولية والاقليمية، وهي كالاتي:

اولا: الشراكة الامريكية الاوروبية

* بريكس هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، حسب مجموعة غولدمان ساكس البنكية العالمية، والتي كانت أول من استخدم هذا المصطلح في عام 2001، وهي :البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع في يكاتيرينبرغ ، روسيا في حزيران 2009 حيث تضمنت الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية، وعقدت أول لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول في تموز عام 2008، وذلك في جزيرة هوكايدو اليابانية حيث اجتمعت آنذاك قمة "الثماني الكبرى"، وشارك في القمة رئيس روسيا دميتري مدفيديف ورئيس جمهورية الصين الشعبية هو جين تاو ورئيس وزراء الهند مانموهان سينغ ورئيس البرازيل لويس ايناسيو لولا دا سيلفا، واتفق رؤساء الدول على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية آنية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية، انضمت دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة عام 2010, فأصبحت تسمى بريكس بدلا من بريك سابقا، تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة، وعدد سكانها يقارب 40 % من سكان الأرض. ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن تنافس اقتصادات هذه الدول، اقتصاد أغنى الدول في العالم حاليا - ومن المتوقع أن تشكل هذه الدول حلفًا أو ناديا سياسيا فيما بينها مستقبلا.للمزيد انظر:
BRICS, From Wikipedia, the free encyclopedia.2012.
http://en.wikipedia.org/wiki/BRICS

[1] نزار اسماعيل الحيالي و عبد الحميد العيد الموسوي ، العلاقات الروسية الامريكية من الشراكة الاستراتيجية الى المنافسة الجيوسياسية، مجلة قضايا سياسية ،االعدد 26، جامعة النهرين، بغداد، 2009، ص 45
[2] مائد مستديرة ، العولمة والنظام الدولي جدلية اللحظة الراهنة، مجلة السياسة الدولية ،العدد 175، مؤسسة الاهرام للدراسات والبحث الاستراتيجية، القاهرة،2009 ص 110

ان الشراكة الاوروبية الامريكية جذور تمتد الى بداية الحرب العالمية الاولى[1]، ولكن توترت العلاقة بين والولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس جورج بوش (الابن) على اثر احتلال العراق واعتراض كلاً من فرنسا والمانيا على التفرد الامريكي [2]، و بعد مجيئ الرئيس باراك اوباما عمل على اتباع سياسة يقع على عاتقها الاعتماد على القوى الاوروبية في معظم القضايا ذات الابعاد العالمية، ومن هذه القضايا الملف النووي الايراني وادارة التغير في المنطقة العربية[3]، فالشراكة الاوروبية في هذا الملف تكمن في ادارة هذه الازمة من خلال مجموعة (خمسة + واحد) والتي تجمع معظم القوى الاوروبية في المفاوضات من اجل حل هذه الازمة [4]، كذلك اعطت الادارة الامريكية الضوء الاخضر لحلف شمال الاطلسي من اجل القيام بعمليات عسكرية ضد الجيش الليبي، من اجل تقديم الدعم العسكري لقوى المعارضة العسكرية الليبية، كما ان للازمة السورية دور مهم في تفعيل الشراكة الاوروبية الامريكية، من خلال ممارسة الضغوط والتهديد بتدخل حلف الاطلسي، الذي جمع الجانب الاوروبي مع الامريكي، من اجل حسم هذه الازمة[5].

ثانياً: الشراكة الامريكية الخليجية

وظفت الادارة الامريكية علاقاتها من الجانب الخليجي من اجل ادارة الصرعات والازمات في منطقة الشرق الاوسط، على خلفية امتلاك هذه الدول مقومات تؤهلها للقيام بأدوار فعالة في هذه المنطقة من العالم[6]، فالدور القطري المتصاعد يمكن اعتباره طفرة سياسة على صعيد

---

[1] خضر عباس عطوان ، القوة العالمية والتوازنات الاقليمية ، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان، 2012، ص ص 131-133

[2] عبدالحليم فضل الله ، مصدر سبق ذكره، ص 14

[3] اشرف عبدالعزيز عبدالقادر، مصدر سبق ذكره، 159

[4] صالح عباس الطائي وخضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص14

[5] كونغد ان اوه ، ورالف سي . هاسيف، كوريا الشمالية " دولة مارقة خارج حظيرة معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية"، المعادلة النووية اليوم، مكتب برامج الاعلام الخارجي، وزارة الخارجية الامريكية ، 2005، ص 31

[6] فيليب سيب ، مصدر سبق ذكره، ص 170

opelkandil.com

مكانتها ومؤهلاتها من اجل ممارسة دور فعال نسبياً في المنطقة ، خصوصاً في ادارة الصراع الدائر في سوريا من خلال دعم القوى المعارضة سياسية ومالية واعلامية، التي تتمثل بالقوة الناعمة القطرية، التي تمتاز بتأثير كبير في منطقة الشرق الاوسط [1]،

كما ان للشراكة الامريكية السعودية الدور الكبير في المنطقة، من خلال ما تملكه الاخيرة من قوة تأثير ايديولوجي على العالم الاسلامي بشكل عام ، من خلال تقديم الدعم للجماعات الاسلامية في بعض الدول العربية خصوصاً جماعة (الاخوان المسلمين) في مصر ، والجماعات الاسلامية في ليبيا ، وكذلك قوى المعارضة المسلحة في سوريا ، فالولايات المتحدة تدرك جيداً الدور والمكانة السعودية في المنطقة، فلذلك تعمد على توظيف هذه الامكانيات، من اجل تنفيذ المصالح الامريكية الخليجية في الشرق الاوسط[2].

ونتيجة لهذه المتغيرات السابقة المتمثل بسياسات الشراكة الامريكية في النظام الدولي، ظهرت سياسة مماثلة من قبل بعض القوى الدولية والاقليمية والتي ترمي الى الوقف في وجه السياسات الامريكية في النظام الدولي، فتمثل **الشراكة الروسية الصينية الايرانية السورية** نموذجاً لرد فعل هذه الدول حيال السياسات الامريكية.

بعد الاحداث التي حدثت في النظام الدولي والمتمثلة باحتلال العراق وافغانستان، والتي ادت الى تغير مجرى التحالفات الدولية من خلال قيام الدول الكبرى باستقطاب الدول التي تمانع وترفض السياسة الامريكية [3]، وعلى اثر ذلك تشكل محور (روسيا_ الصين_ ايران_ سوريا) [4]، فقد شكل الملف النووي الايراني القضية الاساسية في اجماع مواقف هذه الدول في اتجاه واحد وهو رفض التفرد والهيمنة الامريكية في العالم[5]، كما ان للازمة السورية نصيب من مواقف هذه الدول الرافضة للتدخل العسكري لحسم هذه القضية، من خلال اجماع كل هذه الدول حول

---

(1) هشام ال قطيط ، مصدر سبق ذكره، ص56

(2) غريغوري غرو ، الاستراتيجية الامنة الاقليمية للمملكة العربية السعودية، تقرير موجز عن علاقات الخليج الدولية مركز الدراسات الدولية والاقليمية ، كلية الشؤون الدولية ، جامعة جورجتاون ، الدوحة ، 2012، ص 13

(3) عرض كتاب ، زبغينو برجنسكي و برنت سكو كروفت ، امريكا والعالم ،ط، محمود عبد الناصر جمعة ، دار النور للطباعة، بيروت، 2008، ص4

(4) ايمانويل والرشتاين ، مصدر سبق ذكره ، ص 7

(5) هنري د . سوكولسكي ، بعد ايران " ابقاء الطاقة النووية سلمية"، المعادلة النووية اليوم، مكتب برامج الاعلام الخارجي، وزارة الخارجية الامريكية ، 2005، ص26

عدم فرض أي قرار من الامم المتحدة يقضي بأجراء عقوبات على سوريا من خلال الفيتو الروسي والصيني في مجلس الامن، ويمكن القول ان ايران وسوريا هي الدول المحورية لدى هذه القوى الكبرى (روسيا والصين) من اجل الوصول الى منطقة الشرق الاوسط عبر هذين الدولتين[1].

وخلاصة القول، ان مبدأ الشراكة الدولية والاقليمية هو مبدأ ليس جديد، ولكن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والسياسات التفردية الأحادية للإدارة الامريكية في النظام الدولي، وما نجم عنها من اثار سلبية، ولد الحاجة الى اللجوء الى هذا المبدأ، من اجل مواكبة الاحداث الطارئة في النظام الدولي، لذلك تعرف ادارة اوباما ان زمن التفرد الامريكي في النظام الدولي قد ذهب، وان عليها اللجوء الى مشاركة القوى الدولية والاقليمية التي تطابق سياساتها مع التوجهات الامريكية، من اجل الاستمرار في قيادة النظام الدولي.

المطلب الرابع

زيادة المعارضة داخل مجلس الامن واستخدام الفيتو (ايران وسوريا انموذجاً)

يعد مجلس الامن اهم الاجهزة في منظمة الامم المتحدة، ويعد المسؤول عن حفظ السلم والامن الدوليين طبقاً للفصل السادس والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ،اذ يتألف اعضاء هذا المجلس من خمسة عشر عضو، خمسة منهم دائمين يمثلون القوى الكبرى والعظمى وهم(الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين)، اما الاعضاء العشرة الباقين فهم اعضاء غير دائمين ، وطبيعة التصويت في مجلس الامن يختلف بحسب طبيعة القضايا المعروضة امامه فهناك قضايا موضوعية تتطلب تصويت تسعة اعضاء على الاقل، وعلى ان يكون الاعضاء الدائمين من ضمنهم، تتعلق هذه القضايا بمسائل الامن والسلم الدوليين، اما

[1] فرح الزمان ابو شعير، مصدر سبق ذكره، ص 6

obeikandi.com

القضايا الاخرى الاجرائية فأنها تتعلق بالمسائل الهامشية والتي تتطلب موفقة تسعة اعضاء و لا يشترط ان يكون الاعضاء الدائمين من ضمنهم[1].

في حقبة الحرب الباردة، تعطل عمل مجلس الامن على خلفية كثرة استخدام للفيتو السوفيتي والامريكي الناجم من حدة الصراع بين الدولتين ، وبعد انهاء الحرب الباردة وتزعم الولايات المتحدة النظام الدولي ، عادت الامم المتحدة، ومجلس الامن، الى دورها الاعتيادي، ولكن وظفت الادارة الامريكية قرارات مجلس الامن لصالحها من اجل اضفاء شرعية للتدخلات الامريكية في العالم ، وبعد احتلال العراق وافغانستان من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، تصاعد حدة الصراع داخل اروقة مجلس الامن بين القوى الكبرى خصوصاً بين روسيا والصين من جانب والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا من جانب اخر[2].

ويمكن تبين اهم القضايا العالمية محط الاختلاف داخل اروقة مجلس الامن، وهي:

اولا: الملف النووي الايراني

شكلت قضية برنامج النووي الايراني جدل كبير بين القوى الكبرى داخل مجلس الامن، على اعتبار ان حجة الغرب تتمحور حول ان ايران لا تتصاع لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا تتعاون مع المفتشين الدوليين في مجال الكشف عن اماكن تواجد المنشآت النووية، وعن حجم هذه المنشآت وطبيعة عملها [3]، وكانت اكثر المسائل جدلاً مشارة من قبل روسيا والصين خصوصاً ان معظم هذه المنشأة هي ذات منشأ روسي الصنع وتدار معظمها بخبرات روسية، وبذلك يمكن تفسير الموقف الروسي الداعم للبرنامج النووي الايراني على اعتبارات سياسية[4]، وهذا ما يفسر الموقف الروسي الذي يمكن وصفه بالمتعاطف مع الجانب الايراني،

---

[1] خليل اسماعيل الحديثي ، الوسيط في التنظيم الدولي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد، 1991، ص ص 200-205

[2] المصدر نفسه ، ص 206

[3] فرح الزمان ابو شعير ، العقوبات وتأثيراتها على اعتاب رئاسيات ايران 2013، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ،2012، ص 11

[4] اشرف عبدالعزيز عبدالقادر، مصدر سبق ذكره، ص 177

خصوصاً عندما يكون هذا الملف معروض امام مجلس الامن، فجانب الروسي يعمل دائماً على التخفيف من شدة القرارات الصادرة بحق ايران، انطلاقاً مما تملكه من حق النقض الفيتو[1].

فأيران تمتلك مواقع تصبح فيه (جدران صد) ضد النفوذ الامريكي لروسيا ، وعلى النسق ذاته تحتل ايران مكانتها لدى روسيا بعدّها الشريك لروسيا بعد سوريا في منطقة الشرق الاوسط، والخليج، ومن اجل ذلك اتجهت روسيا منذ بداية حكم الرئيس (بوتين) في العام 2000 ،الى تثبيت حلفاء استراتيجيين في المنطقة، من اجل ايجاد لروسيا موطئ قدم في منطقة الشرق الاوسط[2].

ثانيا: الازمة السورية

انعكست الازمة السورية في ضلالها على الصراع الدائر في مجلس الامن بين الدول دائمة العضوية ، على اثر تضارب المصالح بين هذه الدول حول مستقبل الازمة السورية ، فالجانب الروسي والصين يمنع صدور أي قرار يتعلق بتهديد النظام السوري من خلال استخدام حق (الفيتو)، ونقض أي قرار يفوض الإدارة الامريكية القيام بحظر جوي او شن عمليات عسكرية او عقبات اقتصادية ضد النظام السوري، واستخدمت روسيا والصين (الفيتو) في مجلس الامن ثلاث مرات بخصوص الازمة السورية والعمل على رفض أي قرار يرفض أي عقوبات او يدعو الى استخدام القوة ضدها[3].

ففي الظاهر، فأن الصراع الدائر في سوريا هو صراع داخلي بين النظام السوري وقوى المعارضة، ولكن لو قرأنا المتغيرات الخارجية الداعمة لكلى طرفي الصراع لوجدنا ان هذه الصراع كما تحدث عنه وزير الخارجية الامريكي الاسبق هنري كيسنجر بقوله "ان سوريا ستشهد صراع قوى كبرى وحرب عالمية "، اذاً هو صراع دولي بين القوى الغربية بزعامة الولايات

---

(1) مهران كامروا ، سياسات ايران الامنية الاقليمية والخارجية في الخليج، تقرير موجز عن علاقات الخليج الدولية ،مركز الدراسات الدولية والاقليمية ، كلية الشؤون الدولية ، جامعة جورجتاون ، الدوحة ، 2012، ص14

(2) يوانيس ن . غريفور ياريس ، مصدر سبق ذكر÷ ، ص 25

(3) فيتو روسي صيني جديد بشأن سوريا، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت،2012/7/19 http://www.aljazeera.net/news/pages/60bafce6-49ba-4aa6-8944-95ccae27f2ff

المتحدة الامريكية من جانب و روسيا والصين وايران من جانب اخر، على اعتبار ان النظام السوري هو من اشد الحلفاء لروسيا، الصين، ايران[1].

ويمكن تفسير اهم الاسباب التي تدفع الجانب الروسي الى استخدام (الفيتو) للاعتراض على مشاريع القرارات المقدمة الى مجلس الامن بحق سوريا وهي[2]:

1_ متانة العلاقات الروسية السورية التي يرجع تاريخها الى حقبة الاتحاد السوفيتي، الذي كان يعد سوريا حليف استراتيجياً في المنطقة

2_ التواجد العسكري الروسي في ميناء طرطوس البحري المطل على البحر المتوسط، والذي يوفر للجانب الروسي نفوذاً سياسياً وعسكرياً ،و تعمل روسيا على عدم خسارة هذا التوجه بكل الوسائل والامكانيات[3].

3_ الموقع الجيواستراتيجي لسوريا خصوصاً انها تطل على البحر المتوسط، فضلاً عن قربها الجغرافي من اوروبا ودول حلف الاطلسي والتي تعتبره روسيا ضرورياً من اجل اعادة الهيبة الروسية في النظام الدولي.

4_ الأدراك الروسي الى الدور السوري الفعال في المنطقة، خصوصاً في دعم حركات المعارضة المسلحة في فلسطين والعراق، يجعلها دولة ذات ثقل سياسي في المنطقة، وبالتالي ضرورة تقديم الدعم والمؤازرة للنظام الروسي.

5_ المخاوف الداخلية الروسية من انتقال نموذج الثورة العربية ، اذ انطلقت من تظاهر المئات من المتظاهرين الروس متأثرين بحركات التغير في تونس ومصر وليبيا واليمن، ولهذا فقد ابدى

---

(1) هشام ال قطيط ، مصدر سبق ذكره، ص56

(2) الدور الروسي في الازمة السورية ، ابحاث استراتيجية ،مركز بلادي للدراسات والابحاث والاستراتيجية، 2012، ص161

(3) Andrew S. Weiss, Did Russia Just Throw Assad Under the Bus,2012,rand corporation,2012
http://www.rand.org/&usg=ALkJrhj-5yUS9uPSstYwi6Bdd7usWZmkjg

obeikandi.com

الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف قائلاً: "ان سلسلة الاحداث الجارية في الشرق الاوسط سيكون لها تأثير مباشر على الاوضاع في روسيا"[1].

6_ ان حركة التغير لا تتوقف عند سوريا فقط وانما ستنتهي الى تغير خارطة الشرق الاوسط بما يضمن هيمنة الولايات المتحدة شبه الدائمة على المنطقة.

اما الاسباب التي تدفع الجانب الصيني الى استخدام (الفيتو) للاعتراض على مشاريع القرارات المقدمة الى مجلس الامن بحق سوريا وهي[2]:

1_ ان الصين تحاول ان توصل رسالة للدول الغربية ان لديها قدرة متنامية والتي بدورها تدفع بالصين ان تمارس ما تريد في النظام الدولي.

2_ تسعى الصين في سياستها الخارجية الى تعزيز نظام التعددية القطبية في النظام الدولي وضرورة عدم تفرد الولايات المتحدة الامريكية في صياغة القرارات الدولية ، وبالتالي ان من الاسباب التي تدفع بالصين نحو موقفها في الازمة السورية هي منع الولايات المتحدة والغرب في التفرد في حل الازمة السورية حسب مصالحهم[3].

3_ ان الصين تحاول معالجة الخطأ الاستراتيجي الفادح الذي حصل في ليبيا، فتعمد الصين من خلال دعمها للنظام السوري على عدم تكرار السيناريو الليبي الذي قد كبد الصين خسائر يمكن وصفها بالاستراتيجية ، وبالتالي فان الصين تعمل جاهدة على عدم تدخل الغرب وحلف الاطلسي في حل الازمة السورية لان هذه التدخل سيكون على حساب المصالح الصينية في سوريا.

---

[1] نحو توافق دولي على تغيير النظام السوري ، تقدير مواقف ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة 2012، ص 5

[2] Sultan M Hali, Chinese stance on Syrian situation, pakobserver.2013, http://pakobserver.net/detailnews.asp?id=144171

[3] يزيد الصايغ ، موقف الصين حيال سوريا ، مقالة منشورة على موقع مركز كارنيغي على الانرنيت 2012،
http://carnegieendowment.org/images/article_images/138296699syriachina.jpg

obeikandi.com

4_ الحفاظ على النظام السوري الذي يمكن اعتباره الحليف الاستراتيجي للصين في الشرق الاوسط، وضرورة منع استبدال النظام بنظام موالية للغرب، فالصين تحاول ضمان لإيران دعمها الإقليمي من خلال المحور السوري وحزب الله اللبناني [1].

5_ هناك اسباب يمكن وصفها بالأسباب الداخلية تدفع بالنظام الصيني الى تبني مثل هكذا موقف حيال الازمة السورية، وهذه الاسباب هي[2]:

أ_ هناك اتجاه يفسر سبب لدعم الصيني للنظام الحاكم في سوريا على اعتبار ان النظام الصيني هو نظام بعيد عن الديموقراطية، وبالتالي فان زعزعة النظام الغير ديموقراطي في سوريا سيؤدي الى خلق سابقة في زعزعة الامن والاستقرار لدى الانظمة الغير ديموقراطية كالنظام الصيني.

ب_ كما ان هناك سبب اخر يدفع بالصين الى دعم النظام السوري والمتمثل بالمخاوف الداخلية من انتقال نموذج الربيع العربي "الاسلامي" الى الأقاليم الشمالية الغربية للصين، فالأمن الوطني هو الشغل الشاغل لبكين.

اما الاهداف الامريكية والغربية من وراء الدعوة لإصدار قرارات اممية بحق النظام السوري [3]:

1_ ابعاد النفوذ الروسي من منطقة الشرق الاوسط والبحر المتوسط، من خلال تغير النظام ودفع القوات الروسية في قاعدة طرطوس البحرية الى خارج سوريا.

2_ محاولة اضعاف الدور الايراني في المنطقة، خصوصاً بعد تصاعد هذه النفوذ على اثر احتلال العراق والاخلال بميزان التوازن الاستراتيجي في المنطقة، فتعمل القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الى اسقاط النظام السوري الحليف الاقوى لإيران في المنطقة، وبذلك ممارسة

---

(1) Prof. Kiyul Chung, At Any Cost, China and Russia Must Defend Syria and Iran from US/Israeli Military Aggressions.2013, http://www.4thmedia.org/2012/01/17/at-any-cost-china-and-russia-must-defend-syria-and-iran-from-usisraeli-military-aggressions/

(2) Justin Lane ,Syria crisis: Russia and China veto UN resolution , http://www.guardian.co.uk/world/middle-east-live/2012/jul/19/syria-crisis-aftermath-damascus-assassinations-live

(3) عبدالعظيم محمود حنفي ، مصدر سبق ذكره، ص 56

الضغوط على الجانب الايراني من اجل تقديم تنازلات بخصوص برنامجها النووي، وتقليل دعمها للجماعات المسلحة في العراق ولبنان وفلسطين[1].

3_ تغير نظام الحكم في سوريا من نظام يرتبط بعلاقات مع ايران الى نظام سياسي يكون ذو ولاء للغرب [2].

4_ تنفيذ مشروع الشرق الاوسط الجديد الداعي الى تقسيم دول المنطقة الى دويلات صغيرة كلاً منها تنظر الى الاخرى على انها دولة عدوة، من خلال مشروع الفوضى الخلاقة التي تبنى على سياسة التقسيم الطائفية والقومية، والتي تجر دول المنطقة الى الاقتتال وهو ما يصب بمصالحة الولايات المتحدة اولاً واسرائيل ثانيا[3].

وبذلك، سوف يستمر الصراع داخل اروقة مجلس الامن بين الدول الكبرى حول الازمة السورية، بسبب عدم الاتفاق بين هذه الدول على صيغة نهائية للازمة السورية، وعلى تقسم مناطق النفوذ بين هذه الدول، اذ ان تصلب المواقف الامريكية والغربية الداعي الى ضرورة اسقاط النظام في سوريا وعدم تقديم أي تنازلات حول هذه المسألة ، كما ان للموقف الروسي والصيني دور في اشتداد الصراع في مجلس الامن، من خلال عدم اصدار أي قرار من مجلس الامن ضد سوريا، و الابقاء على النظام السوري وايجاد تسوية سلمية للازمة تعد من الاولويات التي يجب ان يتفاوض عليها، وبالتالي فان مسألة الصراع في مجلس الامن، هي دائمة في الامد القريب، وان حل هذه المعضلة يكمن في يجاد نوع من التوافق السياسي بين هذه الدول[4].

ويمكن وصف صراع دول الخمسة الكبرى داخل اروقة مجلس الامن احد افرازات وتداعيات الهيمنة الامريكية في النظام الدولي، التي ادت بهذه الدول الى التكتل حسب مصالحها والعمل

---

(1) داليا داساكاي وفيرديك ويهري، مصدر سبق ذكره، ص 13

(2) ستيفن غلين ، نجح النموذج التركي هل تنجح النماذج العربية " الاسلاميون في السلطة "، مجلة العرب الدولية ، العدد 1573، المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق ، لندن ، 2012، ص ص 16-19

(3) حسام الدين جاد الرب، خطط اعادة رسم الشرق الاوسط "،رؤية جيوبلوتيكية امريكية"،ط1، جامعة اسيوط ، اسيوط ، 2011، ص33

(4) عبدالخالق عبدالله ، ايران الطموحات الاقليمية والدولية ، مجلة افاق المستقبل ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 6، ابوظبي، 2010، ص 45

على معارضة القرارات الامريكية التي تحول فرض الإرادة الامريكية على بعض القضايا العالمية من خلال عرقلة اصدار أي قرار من مجلس الامن يخدم المصالح الامريكية والغربية[1].

obeikandl.com

[1] يوانيس ن . غريفور ياريس، مصدر سبق ذكره، ص 23

المبحث الثاني

التداعيات الاقتصادية

نجم عن استخدام القوة الامريكية في النظام الدولي تداعيات اقتصادية، اثرت على الاقتصاد الامريكي والعالمي، من خلال تراجع الاقتصاد الامريكي، على اثر تكاليف الحروب الامريكية في افغانستان والعراق ، فخلف ذلك تراجع في الاقتصاد الامريكي، مما ادى بذلك على ظهور قوى اقتصادية كبرى كالصين والبرازيل وغيرها

كما انعكس ذلك الى زيادة حدة الصراع بين القوى الكبرى على مصادر الطاقة ، فالولايات المتحدة تحاول ان تمارس سياسة يدور في فلكها السيطرة على مصادر الطاقة في العالم، مما انعكس على مركزها في النظام الدولي، وبالتالي فان السياسية الامريكية هذه ولدت ردة فعل من قبل بعض القوى الكبرى، وسعيها لتامين مصادر الطاقة لها في العالم.

المطلب الاول

الحروب الامريكية واثرها على الاقتصاد الامريكي

أدى التوجه الأمريكي نحو الحروب، وزيادة حجم الانفاق العسكري منذ بداية ولاية جورج بوش (الابن) إلى نزيف الاموال الامريكية بأرقام خيالية، ومنها حرب العراق وافغانستان، بمعنى ان مسعى الولايات المتحدة الأمريكية الأساسي كان الهيمنة والسيطرة، وهذا ما كان على حساب اقتصادها[1]، إذ سهلت هذه الحروب وتكاليفها الوقوع في الأزمة المالية، وها نرى ان الازمة

[1] تكاليف الحرب الامريكية في العراق ، تقرير واشنطن، العدد 250 ، 13 مارس ، 2010, ص 12.

المالية العالمية ارتبطت بمفهوم الامن القومي الامريكي والذي يركز على ضرورة التوسع في الانفاق على البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من اجل ضمان التفوق الامريكي[1]

بهذا الشكل يؤثر الانهيار الاقتصادي و الازمات و ارتفاع معدلات البطالة تهديدا خطيرا للأمن القومي، لقد شكلت نفقات الدفاع القسم الأكبر من النفقات العامة للولايات المتحدة الامريكية، اذ تقدر الكلفة الكلية للحرب على العراق فقد احتسبها (جوزيف سيغليتز) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد بأكثر من (3) تريليون دولار, ويقر مكتب الموازنة التابع للكونغرس أن اجمالي النفقات هو أكثر من ضعف الانفاق على العمليات من الناتج القومي[2]، **أن الإنفاق العسكري على حربي أفغانستان و العراق قياساً لنسبة الانفاق الى الناتج القومي سجل أعلى مستوى للإنفاق العسكري منذ الحرب العالمية الثانية، متفوقًا بذلك على حرب فيتنام,** ، وقد جلب توسع انفاق الولايات المتحدة في جانبها العسكري مشاكل اكثر من المنافع فقد كان هذا التوسع على حساب ميزانيتها، فلم يكن الاقتصاد الامريكي يتحمل هذا الانفاق العسكري الضخم[3]، ولم تعد الة الإنتاجية الكبيرة قادرة على التعويض المالي يسد حاجات الحرب، إلى جانب حاجات الاقتصاد المدني، فقد صدر تقرير من أعلى مؤسسة استخباراتية أمريكية (مجلس الاستخبارات القومي) حاول استشراف المستقبل[4]، الذي أُعد بناءً على طلب من الرئيس الامريكي (باراك أوباما) يذكر بحقيقة أن الحرب والديون كانت السبب الرئيس وراء انهيار اقوى الامبراطوريات في التاريخ، كما أن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تجمع بين نهج الحروب المستمرة والتفوق الاقتصادي في وقت واحد[5].

ان آلة الحرب لا يمكن ان تحرك دون قوة صناعية، فالمجمع الصناعي العسكري الذي يعد محرك للحرب التي تخدم الرأسمالية عن طريق صناعته الحربية، ومصانع الأسلحة تعمل بطاقتها، ومستلزمات الحرب (الذخيرة والدواء والعتاد والغذاء) لا يزال يؤمن بنشر الحروب للخروج

---

(1) عصام نعمان وغالب أبو مصلح, حقيقة العصر انهيار النظام الدولي وانتهاء القيادة الأمريكية للعالم, ط1, شركة المطبوعات للنشر والتوزيع, بيروت, 2009, ص96 .

(2) سمير التنير، أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط، ط1 ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص101 .

(3) سمير قاسم غزال، الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 54، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009، ص187 .

(4) جوزيف سي .ناي ، القوة الامريكية والصينية بعد الازمة المالية، ترجمة سميرة ابراهيم عبدالرحمن ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 46، بغداد، 2010، ص 173

(5) حكيم النوازني ،مصدر سبق ذكره، ص156

من المأزق الاقتصادي والازمات المالية التي تتعرض لها الولايات المتحدة الامريكية، واعتماد الحروب لحل المشكلات الاقتصادية كان تطبيقاً لأطروحة (جون مينارد كينز) في مسؤولية الدولة في أن تؤدي دوراً رئيساً في رفع مستويات الطلب الكلي وكأنها مضخة رافعة لهذا الطلب، الذي يتراجع على وقع الأزمات الاقتصادية، واعتمدت هذا كلما حدث تراجع أو تباطؤ في الأداء الاقتصادي[1]، لهذا دخلت الولايات المتحدة في حروب عدة أو أنها ستسهم في إثارتها، فالحرب التي تقودها الولايات المتحدة تستطيع ان تنقلها الى بلدان اخرى من خلال خصخصة الحروب ودعم الجماعات المسلحة، وهو ما يحصل في سوريا، وعلى مدى تاريخ الولايات المتحدة الامريكية هناك تلازم بين الازمات والحروب، على اعتبار ان الحرب هي الوسيلة التي تخلص الولايات المتحدة من ازماتها الداخلية[2].

ويرى بعض المختصون من علماء الاقتصاد، ان ما يدفع الولايات المتحدة الامريكية الى الاستمرار في رفع معدلات انفاقها العسكري من خلال الاتجاه نحو الحروب وزيادة تصدير الأسلحة, يمثل إحدى الآليات المهمة التي اعتمدها الولايات المتحدة في نمو اقتصادها[3]، وهنا نجد ان الاقتصاد الامريكي يمثل اقتصاد حرب، أي انه يجعل من تصنيع الأسلحة وتصديرها جانباً مهماً لتدوير عجلة هذا الاقتصاد[4].

ان إجمالي الإنفاق العسكري في العالم في عام 2010 يقدر بـ(1.630) تريليون دولار، وأن نصيب الولايات المتحدة بمفردها من هذا الإنفاق في هذا العام وصل إلى نحو(41 %)من إجمالي الإنفاق العسكري في العالم، وهي نسبة كبيرة ، وعلى الرغم من الازمة المالية العالمية فقد زاد الانفاق العسكري الامريكي الفعلي بنسبة (2،8%) في عام 2010 ، اذ وصل الى (598) مليار دولار [5]، ويعود معظم هذه الزيادة ، وهي اقل من الزيادات في السنين الاخيرة واقل كثيرا مما توقعته الادارة الامريكية، الى زيادة في الانفاق على العمليات الخارجية الطارئة

---

(1) جواد كاظم البكري، حاجة الاقتصادات الرأسمالية للحرب في معالجة الأزمة، مجلة قضايا سياسية، المجلد 4، العدد 4، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008، ص217

(2) حكيم النوازني ، مصدر سبق ذكره ، ص 156

(3)سعود المولى ، اميركا ديمقراطية الاستبداد "دراسة في علم الاجتماع السياسي" ، ط 1 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت، 2009 ، ص 161 .

(4) عامر هاشم عواد ، دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الامريكية ، سلسلة دراسات استراتيجية ،العدد114، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية ، ، اذار 2011 ، ص 2 .

(5)سام بيرلو فريمان وآخرون ، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، ترجمة عمر الايوبي وامين سعد الايوبي ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت ، 2011 ، ص 231 .

في افغانستان، والعراق، كما ان وزارة الدفاع الامريكية لعام 2011 تلخص اسباب زيادة الانفاق العسكري بأن الولايات المتحدة في حالة حرب في العراق وافغانستان فضلاً عن حربها مع تنظيم القاعدة ، كما انها وصفت الارهاب بعد احداث 11 ايلول 2001 ، العدو العالمي ، وطلبت من كل دول العالم محاربة هذا العدو بقيادتها وطبقا لتوجهاتها واملاءاتها[1].

ان هناك تيارات فكرية متمثلة بالحزب الجمهوري تلح على مواصلة الانفاق العسكري، لأنها مضطرة لذلك، حتى تحافظ على تفوقها العسكري لتبقى القوة العظمى، وهذا أشبه بالمقامرة الاقتصادية، لأن بقاء حالة التفوق العسكري والبذخ غير المحسوب عليه سيصل بها إلى الوقوع في الفخ الذي وقع فيه الاتحاد السوفييتي إبان الحرب الباردة، اذ دخل في سباق تسلح مع الولايات المتحدة أرهقه كثيراً، وأثر سلباً على مجالات داخلية حيوية كثيرة، حتى وصل الأمر به إلى أنه خسر ثقة مواطن به، أدى فيما بعد إلى ضعف الإيمان بالإيديولوجية الشيوعية، حتى وصل الأمر في نهايته إلى تفكك وسقوط الاتحاد السوفيتي[2].

المطلب الثاني

زيادة حدة المنافسة والصراع بين دول الكبرى على مصادر الطاقة*: النفط أنموذجاً

يقول الرئيس الامريكي الاسبق كالفين كولدرج 1923–1929 " ان تفوق الامم يمكن ان يقود بواساطة امتلاك النفط ومنتجاته"، كما يرى وزير الخارجية الامريكي الاسبق هنري كيسنجر ان هناك احتمالات ومخاطر لصدمات عسكرية ومنافسات عنيفة على الموارد، فالولايات المتحدة تعيد ترتيب مناطق مختلفة من العالم على قاعدة " تدفق امدادات النفط والغاز " [3].

---

[1] عبد الله نقرش وعبد الله حميد الدين ، السلوك الامريكي بعد الحادي عشر من ايلول / سبتمبر " وجهة نظر" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 277 ، مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت، 2002 ، ص 17 .

[2] حكيم النوازني ، مصدر سبق ذكره، ص 154

* مصادر الطاقة متنوعة ، اوهما الاتي : النفط (وحجم استهلاكه العالمي نحو 32% من اجمالي استهلاك الطاقة) والغاز الطبيعي (حجم استهلاكه نحو 27%) والفحم بأنواعه (واستهلاكه بنحو 26%)، واليورانيوم وكل ما يدخل في صناعة الطاقة النووية(وحجم استهلاكه يقدر بنحو 7%)، والطاقة المتجددة (كرياح والمياه والوقود الحيوي،.....

[3] نقلاً عن، احمد فائز صالح ، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الامريكية، ط1، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، عمان، 2011، ص 72

وتعد الطاقة في القرن الحادي والعشرين سر التطور والتفوق ومفتاح السيطرة على العالم ، ومن هنا جاءت اهمية الصراع على موارد الطاقة بين الدول، فهذا الصراع ليس بجديد، وانما هو مرهون بظهور الدول بل حتى قبل ظهور الدول ابان صراع القبائل فيما بينها ، وبعد ظهور الدول القومية زاد حدة الصراع بينها ولاسيما بين الدول الاوروبية على مصادر الفحم، وايجاد اسواق جديدة في العالم من اجل تصريف منتجاتها[1].

ولكن، بعد احداث 11 ايلول 2001، زادت حدة الصراع بين الدول الكبرى، ولاسما بعد قيام الولايات المتحدة باحتلال افغانستان والعراق، بحجة محاربة الارهاب ونشر الديموقراطية في العالم، فهذه عبارة عن اهداف علانية من اجل تبرير سيطرتها على اماكن تمركز الطاقة في العالم[2] ، فالولايات المتحدة تعمد على فرض هيمنتها على العالم من خلال السيطرة على منابع النفط في العالم خصوصاً في منطقة (اسيا الوسطى) و (الشرق الاوسط)، والاستراتيجية الامريكية تجعل من امن الطاقة من ضرورة الامن القومي الامريكية، ولاسيما توظيف الهيمنة الامريكية على مصادر الطاقة في العالم من اجل منع القوى الاخرى من منافستها على هذه الموارد، كما تسعى الى السيطرة على الممرات المائية في العالم من اجل تأمين امدادات الطاقة في العالم[3].

ويعد النفط محور اهتمام العالم منذ اكتشافه وحتى الان، ومن المتوقع ان يستمر هذا الاتجاه قائماً في السنوات القادمة ، وذلك لما ياتي[4]:

1_ تزايد الطلب العالمي على الطاقة ، وارتفاع الاسعار، وهو ما يجعل هناك نوعاً من التنافس والتصارع على النفط و المناطق الغنية به.

---

[1] جون ميجر ، الشركات المتعددة الجنسيات وسيادة الدول " اعادة تحديد المسؤوليات الحكومية في الاقتصاد العالمي "، مجموعة باحثين ، الخليج تحديات المستقبل ،ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، 2005، ص ص 65-70

[2] Bp statistical review of world energy, june, 2012, p6

[3] نوار جليل هاشم ، مصدر سبق ذكره، ص35

[4] Stephen g .brooks and William c . wohlforth , world out of balance " international relations and the challenge of American primacy, Princeton university press, usa, 2008, p24

2_ سياسات القوى الكبرى الخاصة بتأمين الطاقة، لأنها عصب الاقتصاديات، ومن ثم اصبحت القضايا الخاصة بالطاقة توضع مباشرة في اولويات الامن القومي لهذه البلدان، اذ اصبح امن الطاقة شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الاخرى كالحفاظ على مكانة الدولة و تأمين الحدود ، فالصراع بين الصين والولايات المتحدة وروسيا والقوى الاخرى الصاعدة اصبح في بعض مواضعه حول مصادر الطاقة ، فضلاً عن الارباح الكبيرة التي تجنيها الشركات من وراء انتاج وتوزيع هذا المصدر الحيوي الاستراتيجي[1].

وتتوزع منابع النفط التقليدية* الرئيسة في العالم بين اكثر من منطقة، الا ان اهمها هي منطقة (الشرق الاوسط) و(اوراسيا)، فهذه المناطق تحتوي على اكبر مخزون نفطي بالعالم ، فأغنى منطقة هي الخليج العربي بحكم احتياطيها التي قدرتها احصائيات شركة (ابرتشبترليون) حولي (48.1%) من اجمالي احتياطي العالمي، وهذا ما يفسر حجم حدة الصراع الدائر في المنطقة بين القوى الكبرى، اما منطقة اوراسيا فتمتلك نسبة احتياطي تقدر بـ (8.5%)[2]، كما ان لمنطقة شرق اسيا المتمثلة ببحر الصين الجنوبي نصيبها من الصراعات الاقليمية الدولية من خلال ما تملكه من موارد طاقة التي تتضارب الاحصائيات بشأن مقدار احتياطيها على مدى مخزونها من الطاقة[3] .

جدول (6)

حجم الانتاج والاحتياطي النفطي العالمي لعامي 2001-2011

---

[1] Zach gajewski, world at risk a global issues sourcebook , Valerie tomaselli, Washington, 2010, p263

* منذ نحو عقد من الزمن طورت الشركات الامريكية الكبرى خاصية انتاج النفط عبر طريقتين:
أ_ من الغازات المختلفة ،بطريقة صناعية ، وصارت تنتج بحدود 3مليون برميل يومياً وفقاً احصاء عام 2010
ب_ من الصخور الزيتية، وهو ما يسمى بالنفط غير التقليدي، وصارت نتنج النفط بحدود 13 مليون برميل ليوم حسب احصائيات عام 2010، وميزة هذا الانتاج انه يستند الى احتياطيات كبيرة جداً تقدر بنحو 13 الف مليار برميل في الولايات المتحدة لودها، من النفط.

[2] Bp statistical review of world energy, june, 2012, pp 6-8-9

[3] Zach gajewski , pp263-264

الدولة/ المنطقة	حجم الاحتياطي النفطي العالمي /مليار برميل/يوم		حجم الانتاج النفطي العالمي/ مليون برميل/ يوم		حجم الاستهلاك العالمي للنفط /مليون برميل /يوم
	2001	2011	2001	2011	2011
امريكا الشمالية	23.1	217.5	13.9	14.3	23.1
امريكا الوسطى والجنوبية	98.8	325.4	6.7	7.3	6.2
اوراسيا	102.4	141.1	15.4	17.3	18.9
الشرق الاوسط	698.7	795.0	23.1	27.6	8.1
افريقيا	96.8	132.4	7.8	8.8	3.3
اسيا الباسفيك	40.5	41.3	7.7	8.1	28.3

source:

Annual Statistical Bulletin, Organization of the Petroleum Exporting Countries p30,2012

obeikandl.com

جدول (7)

حجم الانتاج والاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي لعامي 2001-2011

الدولة/ المنطقة	حجم الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي / ترليون متر مكعب/ يوم		حجم الانتاج العالمي من الغاز الطبيعي / مليون متر مكعب/يوم		حجم الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي/ مليون متر مكعب/يوم
	2001	2011	2001	2011	2011
امريكا الشمالية	7.7	10.8	680.3	864.2	217.5
امريكا الوسطى والجنوبية	7.0	7.6	104.5	167.7	325.4
اوراسيا	56.8	78.7	945.3	1036.4	141.1
الشرق الاوسط	70.9	80.0	233.3	526.1	795.0
افريقيا	13.1	14.5	131.5	202.7	132.4
اسيا الباسفيك	13.1	16.8	282.4	479.1	41.3

source:

Annual Statistical Bulletin, Organization of the Petroleum Exporting Countries p30,2012

واستناداً مما تقدم، يمكن تقسم خارطة التنافس والصراعات الدولية على موارد الطاقة النفطية في العالم، وهي كالاتي:

اولاً: الصراع والتنافس الدولي على موارد الطاقة النفطية في منطقة الشرق الاوسط.

تحتل منطقة الشرق الاوسط مكانة استراتيجية مهمة جداً لدى الولايات المتحدة الامريكية، حيث تعتبرها منطقة نفوذ ومصالح تتعلق بالأمن القومي الامريكي، ولاسيما انها تحتوي على معظم مصادر الطاقة النفطية في العالم ، والسيطرة عليها يتيح لها امكانية التحكم بالسواق النفط العالمية[1].

وبعد احداث 11 ايلول 2001، شنت الولايات المتحدة حربها ضد العراق بحجج و ذرائع سابقة ذكرناها في الفصل الثالث، ، فتسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سيطرتها على النفط العراقي الى خصخصة القطاع النفطي والغاز لشركاتها في المقام الأول عبر عقود ملزمة، وبذلك تستعيد الشركات الأمريكية وضعها السابق ما قبل التأميم ، ويرجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن احتياطي النفط العراقي لانه يمثل ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم من خلال امتلاكه اكثر من (119) مليار برميل، فضلاً عن خطط الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها الاستراتيجية العليا[2]، لاسيما الاقتصادية منها عبر إضعاف أو إنهاك كلاً من روسيا والصين بالإضافة اوروبا وإيران وسوريا، انطلاقاً من (استراتيجية الحرمان)* التي وظفتها الإدارة الامريكية منطلقين من مقولة "هنري كيسنجر": (أن من يتحكم بمنطقة الشرق الأوسط يتحكم بالعالم أجمع)، والسيطرة عل صمامات الطاقة التي تتغذى عليها الدول الكبرى لاسيما الدول الأوربية واليابان[3].

---

(1) ريتشارد هاينبرغ ، غروب الطاقة " الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول"، ترجمة مازن جندي ،ط1، مكتبة مدبولي ، القاهرة، 2006، ص 71

(2) نوار جليل هاشم ، مصدر سبق ذكره، ص32

* يقصد باستراتيجية الحرمان : حرمان الدول الكبرى المنافسة للولايات المتحدة الامريكية من المصدر الرئيسي للطاقة ، نقلاً عن: ممدوح محمود المنصور ، الصراع الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط ، المكتبة العربية ،الإسكندرية ، 1995 ، ص80

(3) نقلاً عن، ان جاناردهان ، الصين والهند والخليج" التقاء المصالح"، تقرير موجز عن علاقات الخليج الدولية مركز الدراسات الدولية والاقليمية ، كلية الشؤون الدولية ، جامعة جورجتاون ، الدوحة ، 2012، ص17

وبعد احتلال العراق عام 2003، وما الت اليه سياسات ادرة جورج بوش (الابن) على الاوضاع في العراق والشرق الاوسط بحث انعكست هذه السياسات على المصالح الامريكية في المنطقة[1]، ولكن بعد مجيء الادارة الجديدة بقيادة الرئيس اوباما اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية جديدة من اجل تأمين مصادر الطاقة في الشرق الاوسط بوسائل جديدة تعتمد على توظيف القوة الذكية من اجل الوصول الى المصالح الامريكية كما هو الحال في ليبيا، اذ عمدت على توظيف القوة الذكية من اجل السيطرة على النفط الليبي في شمال افريقيا[2].

ثانياً: الصراع والتنافس الدولي على موارد الطاقة النفطية في اوراسيا

جاءت أحداث 11 ايلول ، لكي تعطي للإدارة الأمريكية مبررا قويا للدخول في الحرب التي تستهدف بناء نظام عالمي مبني على اللعبة الأحادية للعلاقات بين القوى، وملاحقة أهداف الثروات والقوة المرتبطة لخدمة المصالح الأمريكية الضيقة، والسؤال المطروح اليوم ، هل هذه الحرب الأمريكية الجديدة في اورآسيا تتعلق بالقضاء على الإرهاب ؟.

ان الحرب ضد الإرهاب هي المدخل لحرب أشمل تريد الولايات المتحدة خوضها لصوغ مستقبل التوجه الجيوسياسي لاوراسيا[3]، وفي هذا السياق تكون أفغانستان مسرح هذه الحرب، اذ تندفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو المصالح الاقتصادية الكامنة في هذه المنطقة [4]، بعد أن اصبح ينظر إلى موقع أفغانستان الاستراتيجي على أنه منفذ مهم لتوسيع النفوذ الأمريكي نحو اورواسيا، أو للسيطرة على الاحتياطات من النفط والغاز في بحر قزوين ونقلها إلى السوق الدولية، فالصراع على الثروات النفطية في هذه المنطقة هو المدخل الذي تحركت من خلاله السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة، ففي عام 1994 وقعت أذربيجان اتفاقيات حول استخراج النفط مع ثماني شركات أمريكية وبريطانية حول الجرف القاري داخل مياه بحر قزوين

---

(1) حضر عباس النداوي ، تأثير العامل النفطي في السياسات الامريكية ازاء منطقة الشرق الاوسط، مجلة قضايا سياسية ،العدد 25، جامعة النهرين بغداد، 2011، ص 189

(2) سمير التنير ، مصدر سبق ذكره، ص125

(3) يانوش بوغاغسكي ، البلقلن والقوقاز غياب الاستقرار ، مجلة افاق المستقبل ،العدد3، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2010، ص 25

(4) روبرت س . مكنمارا و جيمس ج. بلايت، شبح و يلسن " تقليص خطر النزاعات والقتل والكوارث في القرن الحادي والعشرين"، ط1، ترجمة هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الرياض 2003، ص145

المقابلة لشواطئها، وهي الاتفاقيات التي شملت ثلاثة حقول كبيرة وقدرت قيمتها ب 74 مليار دولار[1].

وقد عارضت روسيا هذه الاتفاقيات، وقالت انها تتعارض مع الوضع القانوني لبحر قزوين التي ترفض روسيا التعامل على أنه بحر مغلق، بل بحيرة مغلقة ولا تخضع للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بالبحار ، ومعنى هذا أن الاتفاقيات التي وقعتها أذربيجان تعد غير قانونية ويجب الرجوع فيها لباقي الدول الخمس التي من حقها المطالبة بنصيبها فيها، كما امتد الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة في المنطقة حول مسار خط الأنابيب لنقل النفط من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية[2]، وقد استخدمت الولايات المتحدة في هذا المجال أداة المساعدات والقروض المالية، فاقترح السيناتور الامريكي (بوبلفين جستون) رئيس لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ الأمريكي عام 1998 توفير اعتمادات من موازنة الدولة لمد خط أنابيب النفط من باكو إلى ميناء جيهان التركي، وهو المشروع المنافس لمشروع نقل النفط الأذربيجاني عبر أراضي روسيا. ويمكن القول أن مصالح شركات النفط الأمريكية شكلت ضغطا متزايدا على الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش (الابن) للقيام بدور قيادي أكثر فاعلية في دول جنوبي القوقاز وآسيا الوسطى [3] .

ان منطقة اوراسيا تحتل مركز جذب لدى اهتمامات الدول الكبرى انطلاقاً مما تملكه من موارد الطاقة التي تعد ضرورة من ضرورات الامن القومي لدى الدول.

ثالثا: التنافس الدولي على موارد الطاقة النفطية في افريقيا

بعد احداث 11 ايلول 2001، وظهور عدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط، زاد التنافس الدولي على موارد الطاقة النفطية في افريقيا لاسيما بعد اعتماد الصين لنفسها استراتيجية جديدة

---

(1) Stephen g .brooks and William c . wohlforth , p 25

(2) حامد عبيد حداد ، التنافس الامريكي الروسي في القوقاز وحوض بحر قزوين ، سلسلة اوراق دولية،العدد 164، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2008،ص 9

(3) حميد حمد السعدون ، روسيا ومتغيرات فضائها الاسيوي، سلسلة دراسات استراتيجية ،العدد 89، مركز الدارسات الدولية ، جامعة بغداد، بغداد، 2005، ص ص 33-34

تمثلت في "تنوع مصادر النفط" مع اعطاء افريقيا اولوية جيوبوليتكية في هذه الاستراتيجية ، و التوجه الصيني نحو الطاقة الافريقية يتم في اطار استراتيجية " المساعدات مقابل النفط"[1].

واخذ النفط الافريقي يفرض نفسه كأحد العوامل المؤثر في النظام الدولي، اذ اخذ الجدل السياسي يدور حول استراتيجيات ادارة النفط الافريقي الذي اصبح على اولوية اجندة القوى الكبرى في العالم لاسيما بعد احداث 11 ايلول 2001، وذلك مع اتجاه الدول الكبرى نحو التنوع في مصادر الامدادات النفطية، ساعد على ذلك الاحداث المضطربة في الشرق الاوسط، وارتفاع اسعار النفط، فالولايات المتحدة الامريكية والصين تأتيان في المقدمة الدول العالمية الاكثر استهلاكاً للطاقة النفطية ، لهذا نجد انهما من اشد الدول اهتماماً بالنفط الافريقي[2]، مما يوسع من دوائر الاضطراب السياسي في هذه القارة، ولهذا بدأت الدول الكبرى تضع استراتيجيات للتعامل مع البلدان الافريقية النفطية، اذ بلغ معدل الانتاج اليومي لهذه القارة ب(8 مليون) برميل يومياً عام، وهو ما يجعلها محط اطماع الدول الكبرى، ولهذا تعمل الدول الكبرى الى وضع استراتيجية من شأنها تحقيق اقصى استفادة من النفط الافريقي، اذ تتطلع الولايات المتحدة الامريكية الى المزيد من الاعتماد على النفط الافريقي بقصد اتمام السيطرة على المخزون العالمي للنفط، وهذا ما دعاها الى محاصرة النفوذ الاوروبي في القارة الافريقية، فضلاً عن مواجهة التحرك الصيني في القارة الافريقية[3].

المطلب الثالث

تراجع الاقتصاد الامريكي وتصاعد دور الشركات المتعددة الجنسيات

ان من بين التداعيات التي نجمت عن ممارسات الولايات المتحدة للقوة في النظام الدولي، تراجع الاقتصاد الامريكي على المنافسة العالمية على اثر التوسع في النفقات العسكرية على

---

(1) ريتشارد هاينبرغ ، مصدر سبق ذكره، ص 73
(2) مصدر نفسه ، ص 73
(3) ايان تايلر ، دبلوماسية الصين النفطية في افريقيا، سلسلة دراسات عالمية ، ط1، مركز الامارات للدارسات والبحوث الاستراتيجية، العدد63، ابوظبي، 2007، ص16

حربي افغانستان والعراق الدور في المقابل ارتفعت ادوار الشركات المتعددة الجنسيات بوصفها اكبر فاعلة في النظام الاقتصادي العالمي الذي نجم عن الممارسة الامريكية في النظام الدولي فانعكس ذلك على حدة المنافسة بين هذه الشركات.

اولا: تراجع الاقتصاد الامريكي

لا شك ان الاقتصاد الامريكي يعد الاضخم في العالم ، وان قوة الولايات المتحدة وتأثيرها في النظام الدولي يستمد بجزاء كبير من تفوقها وقوتها الاقتصادية ،وبالتالي فان اية هزة او ضعف او انهيار في هذا الاقتصاد يعني تراجع القوة الامريكية في النظام الدولي، والاقتصاد الامريكي وبأجماع الخبراء الاقتصاديين اخذ يعاني في العقد الاخير من الضعف والعجز الخطير و السبب في ذلك الى حالة التمدد التي تعمل باتجاهه القوة العسكرية الامريكية في كل القارات التي يراد منها فرض (الاجندة) الاستراتيجية الامريكية بالقوة والاكراه ، وهو ما يحتاج الى انفاق مالي كبير[1]، اذ بلغت قيمة الانفاق العسكرية بعد احداث 11 ايلول 2001، حوالي (400) مليار دولار، و هذا المبلغ يفوق بمرتين الانفاق العسكرية للدول لدول العالم[2]، و أكد البروفسور الأمريكي بول كيندي على إن يوم 11 من أيلول يمثل نقطة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة ونهاية اعتبارها قوة عظمى وحيدة تهيمن على النظام العالمي، ولكن ما علاقة أحداث أيلول بالتراجع الاقتصادي[3].

تعد العلاقة بين بداية تراجع الاقتصاد الأمريكي وبين أحداث أيلول قوية جداً، فمن جهة أن الأحداث أوقعت خسائر جسيمة في الاقتصاد الأمريكي الذي تراجعت قدراته التنافسية اصلاً، وصلت إلى مئات المليارات من الدولار، وتمثلت هذه المليارات بالخسائر الناجمة عن الاعتداء

---

(1) محمد نور الدين ، ازمة الرأسمالية امريكا " وبقية العالم"، مجلة الشؤون الاوسط ، العدد 139، بيروت، 2011، ص78

(2) ديبان جوليوس ، قوة الولايات المتحدة الاقتصادية " هل هي في صعود ام هبوط"، ترجمة رلى صالح خضر ابو ناصر ، مجلة الثقافة العالمية ،العدد 162، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 2011، ص ص18-19

(3) عمرو عبد العاطى ، الاحادية الامريكية بين الاستمرارية والزوال ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 173، مؤسسة الاهرام للدراسات والبحث الاستراتيجية ، القاهرة،2008، ص224

هذا أولاً، وثانياً: التجهيزات الأمنية المكلفة مادياً للاقتصاد الأمريكي التي تلت الأحداث وغزو أفغانستان خوفاً من ردود افعال المسلمين، وثالثاً: تكلفة الحرب على افغانستان و العراق.

وبعد أحداث أيلول ظهرت بوادر التراجع الاقتصادي، منها على سبيل المثال لا الحصر، أن الناتج القومي الأمريكي قدم أرقاماً مزيفة بدليل إشهار إفلاس شركات عملاقة مثل شركة (أونرون) وشركة (وورلدكوم) وشركات الطيران العملاقة، وقد ذكرت تقارير اقتصادية أن تكلفة الحرب على العراق حتى تشرين الأول 2004 عادلت كلفة الحرب العالمية الأولى، من جهة أخرى بعد أحداث أيلول بدأت بعض الأموال المودعة في بنوك ومصارف الولايات المتحدة بالهروب إلى خارج الولايات المتحدة، تلتها أسهم البورصة ، وكما نعلم أن رأس المال جبان، وشرط وجود مال في الأسواق الاستقرار الأمني للبلد نفسه، وقادة الولايات المتحدة يؤكدون أن الاستقرار الأمني في بلادهم أصبح مهدداً ، وكل يوم يخرجون بتصريح عن وجود تهديد أمني يستهدف أمن الولايات المتحدة[1].

وهروب هذه الأموال زادت من معاناة الاقتصاد الأمريكي، مما جعل الإدارة الأمريكية تتخذ قراراً بعد الأحداث تعتبر فيه كل مستثمر يسحب أمواله ممولاً للإرهاب، لكي توقف نزيف هروب الأموال، وجاء اعتماد اليورو كعملة عالمية يتعامل بها الأوربيون حكومات وشعوباً، ليوجه ضربة أخرى للدولار الأمريكي، مما أدى إلى انخفاض قيمته، وارتفاع قيمة اليورو، كما أن كثيراً من الأموال التي خرجت من الولايات المتحدة بعد أحداث أيلول ذهبت باتجاه أوروبا[2].

كل هذه العوامل اسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في انخفاض قيمة الدولار، حتى فقد قرابة 20% من قيمته كعملة عالمية، وخفضت اغلب الدول نسبة الدولار الامريكي من احتياطيها من النقد الاجنبي من 71.1%عام 2001 ليصل الى 60.7%عام 2011، ويرى عدد كبير من خبراء الاقتصاد أن فقدان الدولار لجزء مهم من قيمته، سيدفع بمديري المصارف المركزية في

---

(1) هاشم فوزي دباس العبادي ، الهندسة المالية و أدواتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 110.

(2) سامح نجيب , الازمة الرأسمالية العالمية الزلزال والتوابع, ط1, مركز الدراسات الاشتراكية , مصر , 2008, ص 7

obeikandl.com

العالم لإعادة ترتيب احتياطهم من جديد، وهذا الأمر سيشكل الخطر الكبير على قيمة الدولار الاعتبارية العالمية[1].

ويرى (ستيفن روتش) كبير الخبراء الاقتصاديين في مؤسسة مورغن ستانلي أن الأثر النهائي لانخفاض قيمة العملة الأمريكية، قد يكون أشد خطراً، إذا ما قرر العالم أن حصة الدولار في احتياطياته (البالغة 60.7% عام)2011، يجب أن تنسجم مع حصة الولايات المتحدة في التجارة الدولية والبالغة 21%[2].

ويرى كثير من المراقبين أن حالة التفرد الأمريكية، وتهديدها بالعصا الغليظة للجميع، لن يحجب رؤية الحقيقة المتمثلة في أن الولايات المتحدة تعاني من اقتصاد يقف على حافة الانهيار، وأن الأرقام تفضح العنجهية الأمريكية، حيث ذكرت صحيفة (الفيغارو) الفرنسية عام 2003 أن الديون على الولايات المتحدة قد بلغت في عام 2003 (30) ألف مليار دولار مقابل (5) آلاف مليار عام 1992، وأن العجز في الميزانية الأمريكية قد بلغ في عام 2002 فقط (106.2) مليار دولار لسنة واحدة[3].

كل هذه الحقائق الاقتصادية المدعومة بالأرقام، تجعلنا نقول: إن المسمار الأول في تجهيز نعش الإمبراطورية الأمريكية قد بدأ يُدق، وأن بوادر هذا التراجع الاقتصادي أخذت تتضح أكثر فأكثر، كما يشير الخبيران الاقتصاديان (إيريش فولات وجير هارد شيرول) في دراسة نُشرت لهما في الـ(شبيغل) الألمانية الشهيرة عدد كانون الأول(2003)، عن انهيار الإمبراطورية الأمريكية، لقد بنى كل منهما في تلك الدراسة توقعاته على عوامل اقتصادية بحتة، فقد تحدثا عن العجز الاقتصادي الحاصل في الاقتصاد الأمريكي[4]، والآخذ بالازدياد سنة بعد سنة بشكل مخيف، وبناءً على ذلك فإنهما يتوقعان أن يرتفع العجز الاقتصادي من (91.8 مليار دولار) في عام 2003 إلى (1800 مليار دولار) 2015، وبينا في هذه الدراسة أن الولايات المتحدة من أكثر الدول مديونية عبر التاريخ، وبضعف العالم الاقتصادي الداعم لبقاء الإمبراطوريات أصلاً؛ سيتقلص نفوذ الإمبراطورية الأمريكية خارجياً، وستصاب بأزمات داخلية خانقة، قد تحاول

---

(1) نقلاً عن، هاشم فوزي دباس العبادي ، مصر سبق ذكره ، ص 111

(2) نقلاً عن، فريد راغب النجار، الاستثمار والتمويل والرهن العقاري- الاقتصاديات- المخاطر- إعادة الهيكلة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص307

(3) عمرو عبد العاطى ، مصدر سبق ذكره، ص 226

(4) نقلاً عن، سامح نجيب , مصدر سبق ذكره ، ص 8

التغطية عليها بحروب محدودة خارجياً مما يؤدي إلى فقدان ثقة الشعب فيها وسيصل بها الأمر إلى الانهيار[1].

إن الولايات المتحدة هي الدولة المدينة رقم واحد في العالم، ولا يكفي دخلها القومي لتغطية نفقاتها، حيث تنفق على ديونها أكثر مما تنفق على التعليم والتطوير الحضاري والزراعة والمواصلات والعمل مجتمعة، كما أصبحت في عام 1985 دولة مدينة لأول مرة في تاريخها، وتراجعت نسبة الإنتاج الأمريكي بالنسبة للإنتاج العالمي، إذ كانت تنتج 50% من الإنتاج العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن بحلول عام 1971 أصبحت لا تنتج أكثر من 27% ، وان كان البعض يرى في ذلك امراً طبيعياً كون الدول الاوربية واليابان استعادت وضعها في الاقتصاد العالمي بعد التعافي من تداعيات الحرب العالمية الثانية ، الا ان المؤشر الاكثر اهمية هو تدهور قدرة الولايات المتحدة التنافسية مع بداية السبعينات، اذ أصبحت لأول مرة وارداتها أكثر من صادراتها (45 مليار دولار واردات مقابل 42 مليار دولار صادرات) [2].

وهناك عدة عوامل تنذر بانهيار الاقتصاد الأمريكي، وتبقى حالة فرط في القوة التي تعمل اليوم باتجاهها الإدارة الأمريكية هي التي ستوصلها إلى اللحظة التي تعجز فيها عن سداد نفقات هذا التمدد الإمبراطوري مما يعجل بانهيارها كقوة إمبراطورية، ودليل ذلك الميزانية التي حددتها الإدارة الأمريكية للإنفاق العسكري والمرشحة للارتفاع كثيراً في السنوات القادمة، حيث بينت دراسة قام بها خبراء استراتيجيون إبان دعوة جورج بوش (الابن) في صيف 2004 [3]،إلى إعادة نشر القوات الأمريكية في العالم سيصحبه توسع في حجم الإنفاق العسكري ، وهذا الإنفاق يعد من أهم الأسباب التي تهدد الاقتصاد الأمريكي بالانهيار[4]، لأن ذلك سينعكس على المجتمع الأمريكي، وهذا يعني أن قطاعات حيوية في المجتمع الأمريكي ستتأثر بهذا الإنفاق العسكري، وخصوصاً في مجال الصحة والبطالة التي يهتم بها الشعب الأمريكي كثيراً، وستصاب زوايا

---

(1) مقلاً عن، فريد راغب النجار، مصدر سبق ذكره، 308

(2) هاري فيجي وجيرالد سوانسون: سقوط أمريكا قادم فمن يوقفه، مكتبة الانوار ،القاهرة ، 1993، ص 53

(3) محمد نور الدين ، ازمة الرأسمالية "امريكا وبقية العالم ، مصدر سبق ذكره، ص ص 93-95

(4) فريد راغب النجار، مصدر سبق ذكره، ص 308

كثيرة في المجتمع الأمريكي بالخلل نتيجة لتغطية نفقات فرط التمدد الاستعماري، وهذا ما يحدث تماماً اليوم في الولايات المتحدة[1].

ان لدى الولايات المتحدة اليوم (34) مليون مواطناً بلا ضمان صحي، ولديهاً (11) مليون متشرد بلا مأوى، وهناك (32%) من الشباب الأمريكي لا تكفيهم رواتبهم ولا توصلهم إلى مستوى خط الفقر، بمعنى أن هؤلاء الـ(32%) عاجزون عن إعالة أسرة مكونة من أربعة أفراد، وهذا يعني أن نصف هؤلاء الشباب سيكونون غير قادرين على الإبداع، وأنهم سيحتاجون إلى تأمين معاشهم بطرق غير شرعية، ويؤكد على ذلك السياسي الأمريكية (بريجنسكي) إذ يقول: (ان توجه الولايات المتحدة في سياسته هذه ينذر بتراجع الاقتصادي فيوجد طفل واحد من بين كل ثمانية أطفال لا يأكل ما يشبعه، وموت الأطفال في أحياء السود الفقيرة يجاوز المعدلات التي تحدث في بلد مثل سيريلانكا وبنما وتشيلي)[2]؟.

كل هذا يحدث في الوقت الذي وصل الإنفاق العسكري الأمريكي إلى حوالي (700) مليار دولار بنهاية عام 2012 ، وهذا ما جعل نعوم تشومسكي يؤكد أن الإنفاق المتزايد على العسكرة سيؤدي إلى خللٍ خطيرٍ في البرامج الاجتماعية، إذ قال الجانب المتشدد لمذكرة الأمن القومي رقم 68 تاريخ 1950 يستلزم تضحية والتزاماً، بمعنى آخر إنفاقاً عسكرياً هائلاً وخفضاً في البرامج الاجتماعية، وسيكون من الضروري أيضاً تقليص التسامح الذي سيجلب اختلافاً داخلياً أكثر من اللازم[3]، كما أن الاقتصاد الأمريكي يعاني من انهيار واضح لا يمكن أن يُخبأ، حيث قال الاقتصاد الأمريكي بدأ يتآكل ويتناقص، فقد خرجت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية ولديها من الذهب (37) ألف طن كاحتياطي، وفي عام 2004 لم يبق منه إلا (7) آلاف طن، فالاقتصاد الامريكي يشهد تدهوراً نتيجة سياسة الولايات المتحدة الاستكبارية، التي ترى أن القوة هي السبيل الوحيد لحل كل الأزمات الخارجية للإمبراطورية، والإدارة الأمريكية لا ترى سبيلاً لحل أزماتها في العالم إلا بالقانون التي نشأت عليه والمتمثل بالقوة هي الحق، وهذا سيزيد الأمور تعقيداً،

---

(1) السيد امين شلبي ، الولايات المتحدة " صعود ام انحدار"، مجلة السياسة الدولية ،العدد 173، مؤسسة الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة،2008، ص221

(2) نقلاً عن ، وليد محمود عبدالناصر ، المعدلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 187، مؤسسة الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة ، 2012، ص87

(3) نعوم تشومسكي:ماذا يريد العم سام، ط1 ،ترجمة عادل المعلم. دار الشروق القاهرة ،1998، ص 12

وسيجعل الإدارة الأمريكية تستنزف قدراتها الاقتصادية في حروب غير أخلاقية ولا قانونية؛ يرفضها الرأي العام العالمي[1].

جدول(8)

مؤشرات اداء الاقتصاد الامريكي للمدة 2000-2011

المؤشرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حجم النمو الاقتصادي%	3,2	0,8	1,6	2,7	4,2	2,9	2,8	1,9	صفر	2,6	2,8	2,8
حجم الناتج الاجمالي /التريليون	9,28	10,89	10,900	11,00	11,45	12,675	13,11	13,96	14,21	13,8	14,4	5,094
حجم التجارة الخارجية /لمليار	103	1,34	1,23	1,23	1,34	1,86	1,02	1,14	1,28	1,056	1,27	,480
حجم الاستثمارات الخارجية /المليار	142,6	124,9	104,3	90	90	100,23	200	240	180	200	235	230
حجم الدين العام /المليار	564,1	580,7	628,2	678,3	779,0	792,7	788,1	731,2	10,6	11,9	13,5	5,03
العج في الميزان التجاري	375	357	418	495	561	715	760	701,4	695	390	450	558

[1] السيد امين شلبي ، مصدر سبق ذكر، 222

obeikandl.com

/المليار دولار											
العجز في الحساب الجاري	444,6	393	480,8	500	625,0	729,0	788,1	731,2	673,3	418	466,5	467,6
العجز في الميزانية /المليار دولار	236,400	127,100	106,20	91,8	412,7	318,3	248,2	162,2	458,6	1420	1549	1452
نسبة الدولار الامريكي من احتياطيات العالم%	71,0	71,1	67,5	65,9	65,9	66,9	65,9	64,1	64,1	64,1	61,5	60,7

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

5. Economic Outlook, Septembar 2005,p. 195-202
6. IMF,World Economic Outlook, Septembar 2008,p. 189-200
7. IMF,World Economic Outlook, Septembar 2011,p. 196-201
8. U.S. International Trade in Goods and Services Highlights August 9, 2012

http://www.bea.gov/bea/di/home/trade.htm

ثانياً: تصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات

لم يعد من الضروري دائماً استعمال العنف المجرد لتأمين الهيمنة ، بل ان اليات السوق والقوى الجديدة التقنية والتنظيمية، وطبيعة السلع والخدمات المنتجة وتوزيع العمل بين دول المركز الرأسمالية و دول الاطراف ، " فالسلطة هنا لا تأتي من قوة البندقية بل من السيطرة على وسائل تكوين الثورة على مستوى العالم بأسره، فان من الاهداف الامريكية لاحتلال العراق وافغانستان هي حماية المصالح الاقتصادية ، من خلال الانتشار العسكري في العالم [1]، فلقد اثرت سياسات القوة الامريكية في النظام الدولي بعد 11 ايلول 2001، الى تصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في كل العالم، فقد ضاعفت هذه الشركات ثروتها كما، لها نفوذ موثر على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة ودول اخرى ذات مكانة اقتصادية كبيرة،

[1] عمرو عبد العاطى ، مصدر سبق ذكره225

فالولايات المتحدة الامريكية هي امبراطورية الشركات اذ تتواجد معظم الشركات الكبرى فيه، و نفوذ هذه الشركات يؤثر على الولايات المتحدة الامريكية من خلال [1].

1_ السيطرة على الوسائل الاتصال سوء بالملكية المباشرة او من خلال الاعلانات فيه.

2_ السيطرة على سير السياسة الامريكية من خلال تمويل الحملات الانتخابية من خلال الدعم المالية المباشر او من خلال التبرعات بشكل غير مباشر.

ان معظم المسؤولين الامريكيون هم اصحاب مصالح اقتصادية، فالرئيس الامريكي السابق جورج بوش (الابن) يدير شركات نفطية كبيرة، فضلاً عن نائبه (ديك تشيني) رئيس شركة " هاليبرتون"، والتي كان لها اثر كبير على قرار الحرب على العراق وافغانستان، ولهذا يمكن وصف الشركات الكبرى بالإمبراطورية المالية وهي ايضاُ بمثابة حكومة غير مرئية للولايات المحتدة الامريكية، فاصبح لهذه الشركات القدرة على ممارسة نفوذ وتأثير سياسي على الاتفاقيات دولية واقليمية وشن الحروب والاطاحة بالأنظمة غير المولية للسياسات الاقتصادية من اجل تحقيق اقصى عدد من الارباح بغض النظر عن تداعياته الانسانية والاقتصادية والسياسية على البلدان الاخرى[2].

وخلاصة القول ، ان الاقتصاد الامريكي عانى من تخبط السياسة الامريكية خصوصاً الاخطاء الاستراتيجية نتيجة حرب افغانستان والعراق والذي ولد انعكاسات سلبية على الاقتصاد الامريكي ، انعكس بدوره على مجرئ السياسة الامريكية في النظام الدولي

المبحث الثالث

التداعيات الامنية

ادت السياسات الامريكية الى عدة تأثيرات دولية ، ولعل اهم تلك السياسات هي حرب الاستباقية والوقائية ، والحرب على الارهاب والدرع الصاروخي ، فهذه السياسات تسببت بالأضرار للسلم والامن الدوليين.

---

[1] نعوم تشومسكي، الربح مقدم على الشعب" النيوليبرالية والنظام العالمي"، ترجمة لمى نجيب،ط1، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011، ص149

[2] احمد فائز صالح، مصدر سبق ذكره، ص 70

كما ان السياسات الامريكية تسببت بعدة نتائج امنية ، ولعل ابرزها ما اصاب الامن القومي الامريكي قبل غيره، ومنها ما اصاب البيئة الامنية الدولية، ومنها دفع المنافسين للشروع بتصميم سياسات السباق تسلح، هذه النتائج ستكون عرضة للمنافسة في هذه المبحث ، وكالآتي:

المطلب الاول

الحرب الاستباقية والحرب الوقائية والامن القومي الامريكي

تعد الحرب الاستباقية والحرب الوقائية افراز من افرازات تولي المحافظين الجدد زمام السلطة في الولايات المتحدة، ونتيجة للأحداث التي وقعت في مدينة نيويورك والمتمثلة بأحداث 11 ايلول 2001، فبعد أيام قليلة من الذكرى السنوية الأولى لأحداث 11 ايلول، وتحديدا يوم 17 ايلول 2002، أصدرت الإدارة الأمريكية وثيقة من (31 صفحة) تحمل عنوان "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" ممضاة من الرئيس الأمريكي[1]، الذي قام بتقديم موجز لها، وهي رسميا من إنجاز مجلس الأمن القومي، أحد الدوائر الرئيسية المحددة للسياسة الخارجية الأمريكية[2]، وبسبب التبني الرسمي للوثيقة من قبل الرئيس الأمريكي فقد اختار المحللون السياسيون لهذه الوثيقة اصطلاح "عقيدة بوش" ، فأعطت لإدارة بوش (الابن) مدىً أوسع في ممارسة استراتيجيتها العالمية بأسلوب أكثر أحادية بشكل نوعي من سابقيها [3].

ونتيجة لهذه الاحداث عملت الولايات المتحدة الامريكية على تطبيق مفهوم(عولمة الارهاب)، بمعنى عدم حصر الارهاب بمنطقة جغرافية معينة من العالم، ليتيح لها فرصة التدخل في أي منطقة من العالم، من اجل حماية المصالح الامريكية بحجة محاربة الارهاب[4]، ومن

---

[1] وثيقة الامن القومي الامريكية لعام 2001 ، موقع البيت الابيض على الرابط التالي :
http ://www.National Security Strategy.org

[2] سويم العزي، اسباب فشل الاستراتيجية الامريكية في العالم، مجلة الشؤون الاوسط ، العدد 139، بيروت، 2011، ص78

[3] فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة" النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة"، ط1، دار العبيكان للنشر، الرياض، 2006،ص 189

[4] انتوني ارنوف، العراق "منطق الانسحاب"، ط1، ترجمة مجمود برهوم وارغدة محمد حسن عزيزية، ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2008، ص 130

اجل هذه اتبعت الادارة الامريكية مفهوم (الحرب الاستباقية ثم الحرب الوقائية) من اجل اعطاء شرعية دولية لحروبها في العالم[1].

لذلك، فان المفهوم الجديد لن يعتمد على الخيار العسكري فقط ، بل على خيارات مختلفة ، كجبهة دولية [2]، وقرارات مجلس الامن، فبعد الهجمات التي تعرضت لها عاصمتها المالية ومركز قيادتها العسكرية، شاهد العالم الولايات المتحدة وهي تهاجم داخل ارضيها ، فأعطت لها شرعية وتعاطف دولي لكي تقوم بعملياتها خارج حدودها ، ولكن طريقة احتلال افغانستان في كانون الثاني عام 2001[3]، بات من الواضح أن إدارة بوش تستغل" الحرب على الإرهاب " لتبرير استراتيجية جيوسياسية أكثر عدوانية، وهي نشر القوة العسكرية للقضاء على بعض التهديدات[4].

اولا: الحرب الاستباقية على افغانستان

في 12 ايلول عام 2001، أصدر مجلس الأمن قراره 1368 ، يعطي من خلاله الحق والمشروعية للرد العسكري، اذ كانت الولايات المتحدة تهيء له، اذ نص على أن المجلس "يعد العمليات الإرهابية التي تمت بتاريخ 11 ايلول 2001 مثل أية عملية للإرهاب الدولي، هي بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين"، ويعترف لها كذلك بالحق في الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي طبقا للمادة 51 *من الميثاق الامم المتحدة الذي ينص على أنه: "ليس في هذا الميثاق

---

(1) عبدالله الكندي، تغطية الصحافة العربية للحروب" دراسة في فلسفات التغطية و مفاهيمها في حربي الخليج الثانية والثالثة"، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2006، ص 125

(2) نبال خماش ، امبراطورية الاكاذيب" مصطلحات الخداع الامريكي بعد احداث 11 سبتمبر"، ط1، ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2007، ص 125

(3) عبدالعزيز قاسم ، نهاية التاريخ " تحت مجهر الفكر العربي حوار فوكوياما بمراة المثقفين العرب"، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض ، 2007، ص8

(4) مصطفى الدباغ ، امبراطورية تطفو على سطح الارهاب" الكتاب الذي يجيب على التساؤل الامريكي لماذا يكرهوننا"، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان ، 2005، ص 39

* ((ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء" الأمم المتحدة "وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس- بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق -من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.)) للمزيد انظر: ميثاق الامم المتحدة ، المادة 51.

ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول[1]، فرادى وجماعات في الدفاع على أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء " منظمةالأمم المتحدة"، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي [2].

لقد شنت الولايات المتحدة الامريكية حربها على افغانستان، بحجة انها تأوي تنظيم القاعدة المتهم بتدبير الهجمات على مركزي التجارة العالمية، وانها تشكل تهديد للسلم والامن الدوليين ، فبررت هذه الحرب من خلال اعلان مفهوم الحرب الاستباقية (أي وجود عدو مهدد للأمن القومي الامريكي، ويجب عليها ان تسبقه قبل قيام هذه العدو بأي عمل يهددها من خلال استباقه، وشن عمليات عسكرية واجهاض فعله)[3].

وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول ان الولايات المتحدة بمفهومها هذا قد هددت الامن القومي العالمي ولاسيما للدول غير المنصاعة لسياساتها، من خلال اعطاءها تبريراً يمكن وصفها بـ(تبرير امني) فالولايات المتحدة عملت على المنطق الاتي في تدبير عملية غزو افغانستان، من اجل عدة اهداف استراتيجيةً[4] :

1_ اقناع الرأي العام الداخلي والخارجية بمشروعية حربها وتدخلاتها في الخارج، ونقل الصورة للرأي العام بأنها اذ لم تبادر في الحرب فان الحرب سوف تأتي اليها.

2_ السيطرة على مناطق جيواستراتيجية مهما بالعالم فضلاً عن تهديد الدولة المعادية التي لا تنصاع للسياسة الامريكية .

3_ نقل رسالة لخصوم الولايات المتحدة بأنهم في مشكلة كبيرة، فغرس كمية معينة من القلق داخل الجماعات الإرهابية، سيزيد من احتمالات قيامهم بتقليل أنشطتهم أو عمل أخطاء تسهل إلقاء القبض عليهم. علاوة على ذلك فإن هناك بعض الدول التي كانت متواطئة مع الإرهاب، ليس لأسباب أيديولوجية ولكن لأسباب انتهازية نفعية، فكان من المهم جعل زعماء تلك الدول يحاطون علماً بالتكاليف المحتملة لهذه الانتهازية التي تهدف إلى تقويض النفوذ السياسي

---

(1) ميثاق الامم المتحدة ، المادة 51.
(2) ادريس لكرني، مصدر سبق ذكره ، ص 39
(3) عبدالله الكندي، مصدر سبق ذكره، ص126
(4) مصطفى الدباغ ، مصدر سبق ذكره، ص 42

والاقتصادي الأمريكي في العالم، وبالتالي إجبار هذه الدول على التخلي عن دعم الإرهاب والحركات المعادية للولايات المتحدة

4_ طمأنة الشعب الأمريكي بأن حكومته تمتلك حساً عاماً، كما قال "بوش"، وعلى أساس أن الشخص العاقل لو عرف أن شخصا يهدده تهديداً واضحا فإنه يجب حينئذ أن يتعامل معه دون أن ينتظر حتى يوجه ضربته، ولن يسمح له بتوجيه ضربات مستقبلية قبل أن يتخذ إجراءات ضده.

وأصبح موضوع مدى شرعية الضربة الاستباقية من عدمه موضع جدل شديد منذ الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001 ، اذ يرى البعض أن قيام الولايات المتحدة باعتماد مبدأ الحرب الاستباقية بعد أحداث 11 ايلول كمفهوم مسلّم به يمنح الحق لجميع الدول في استخدامه[1]، الأمر الذي سيؤدي إلى سيادة شريعة الغاب في المجتمع الدولي بدلا من سيادة القانون[2]، وإن لجوء الولايات المتحدة إلى الضربة الاستباقية بذريعة ان طرفاً ما كان يشكل تهديدا جديا، يعد عملا غير قانوني[3].

ثانياً: الحرب الوقائية على العراق

الحرب الوقائية هي الحرب التي تبدا في محاولة لصد هجوم او اعتداء محتمل ، والفرق بين الحرب الوقائية والاستباقية تنبع من ان الوقائية تقوم على اساس تدمير التهديد المحتمل للعدو ، وتقوم الاستباقية على اساس شن حرب من اجل استباقية العدو وتدمير قدرته قبل ان يبادر هو للهجوم، فهناك ثلاثة عوامل اساسية يجب ان تتوفر عند تقييم تبرير توجيه ضربة وقائية وهي[4]:

1_ وجود نية للحرب من قبل العدو.

2_ زيادة الاستعدادات العسكرية وبالتالي زيادة مستوى الخطر.

3_ زيادة درجة الخطر وبالتالي زيادة نسبة الحاجة الى العمل العسكري الفوري.

---

(1) جيرمي سولت ، مصدر سبق ذكره، ص 405

(2) محمد مقدادي ، امريكا وهيكل الموت، ط2، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، عمان، 2006، ص 85

(3) جون نيكولز ،ديك تشيني " رئيس امريكا الفعلي"، ترجمة محمود برهوم ،ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان ، 2006، ص 13

(4) عبدالحي زلوم، ازمة النظام " الرأسمالية والعولمة في مأزق"، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2010، ص 160

obeikandl.com

لقد اعلنت الادارة الامريكية عن عزمها على شن الحرب على العراق، بحجة ان العراق يمتلك اسلحة دمار شامل تهدد الامن الاقليمي والمصالح الامريكية في المنطقة، وانه خطر يهدد السلم والامن الدوليين، ناهيك عن الدعوى بنشر الديمقراطية[1]، فأعلنت عزمها على شن حرب وقائية على العراق، فالحرب الوقائية التي تعني (التخطيط لتدمير قوة الخصم والإجهاز عليها قبل أن تنمو في كامل أبعادها)[2]، وهناك من يعرفها على أنها (استخدام القوة المسلحة للقضاء على تهديد ملفق أو متخيل، بحيث يبدو اصطلاح "وقائي" وكأنه عمل خيري عظيم)[3]، ومن هذا المنطلق بررت الادارة الامريكية حربها على العراق على اعتبار انه سيشكل تهديد في المستقبل من خلال استكمال انتاجه لأسلحة الدمار الشامل في حقبة قريبة ، اذ سعت الادارة الامريكية من هذه المنطلق على اعطاء صبغة شبه شرعية و مقبولة للمجتمع الدولي، من اجل شن الحرب على العراق واحتلاله[4] .

ثالثاً: استراتيجية الفوضى الخلاقة (الفوضى البناءة)

تعد استراتيجية الفوضى الخلاقة افراز فكري لتيار المحافظين الجدد، فبعد الحرب على افغانستان والعراق، لجأت الولايات المتحدة الى توظيف استراتيجية جديدة يقع على عاتقها تغير الانظمة الحاكمة في الشرق الاوسط من الداخل من خلال الدفع بالجماهير الى المطالبة بالتغير[5]، فالفوضى الخلاقة التي تقضي بأن تقوم الولايات المتحدة بزرع الفوضى على حساب الاستبداد، اي انبثاق النظام من الفوضى، وهو ما يبنى على المفهوم ان الازمة تقود الى الفرصة [6]، بمعنى ان الفوضى تصبح الحل التي تؤدي الى الحرية والخلاص، وهي بذلك عملية بناء

---

(1) خضر عباس عطوان، سياسة القوة الامريكية رؤيا مستقبلية، مجلة قضايا سياسة،العدد 11، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسة جامعة النهرين، بغداد، 2006، ص 59

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص 521

(3) نعوم تشو مسكي، الحرب الوقائية أو الجريمة المطلقة، مجلة المستقبل العربي، العدد 297، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 37

(4) جون نيكولز ، مصدر سبق ذكره، ص 14

(5) ابراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي" مقاربة ابستمولوجية و دراسة تطبيقية على العالم العربي"، ط1، منشورات اي_كتب ، بيروت، 2006، ص298

(6) وائل محمد اسماعيل ، مصدر سبق ذكره، ص 288

openkanagi.com

سياسي جديد يناقض الاستبداد التي تكون الولايات المتحدة قد تكفلت بإزاحته، وهكذا يتاح للشعب المعني الاقدام على خلق نظام جديد جوهره يقوم على الحرية[1].

ورغم ان الاصول الفكرية لهذه النظرية تعود الى اساطير دينية يونانية ومسيحية، كما كتب عنها بعض العلماء من امثال "نتشه"، "وأينشتاين" وغيرهم من العلماء والفلاسفة ، ولكن تعود مرجعية هذه الاستراتيجية لدى الادارة الامريكية الى (مايكل ليدن) و(روبرت ستالوف) المدير التنفيذي لمؤسسة واشنطن لسياسات الشرق الادنى[2].

والواقع، ان هذه استراتيجية تهدف الى توسيع الهيمنة على مناطق استراتيجية مهمة من العالم، وبالتالي يتيح لها تحقيق هدفين اساسين[3]:

الهدف الاول: تغير بعض الانظمة الحاكم في الشرق الاوسط برغبة داخلية من شعوب هذه الانظمة الراغبة بأحداث تغير في نظام الحكم وبإحلال الديمقراطية.

الهدف الثاني: خلق حالة الفوضى في هذه البلدان والتي ستعمل بدورها على تراجع امكانيات هذه الدول السياسية والعسكرية والاقتصادية ...الخ، مما يوفر للولايات المتحدة الامريكية فرصة فرض هيمنتها على المنطقة من خلال وجود فراغ سياسي وامني فيه باقل جهد والتكاليف[4].

ومن خلال ما يحدث في منطقة الشرق الاوسط من احداث عصفت ببعض الدول العربية كليبيا ومصر وسوريا ، ويمكن القول ان الولايات المتحدة الامريكية قد افلحت في تنفيذ اهدافها في المنطقة من خلال تحقيق الهدف الاستراتيجي الاول وهو جر المنطقة الى حالة من عدم الاستقرار السياسي والامني[5] ، من خلال اتباعه سياسة القوة الناعمة والقوة الذكية والفوضى الخلاقة ، فالقوة الناعمة هي التي تؤثر على الجماهير وتوجهم الى اتجاه محدد، اما القوة الذكية فأنها تعمل على زعزعة الانظمة من خلال الاغراء والاكراه القسري، وبالتالي يأتي دور الفوضى

---

(1) معين حداد ، في الفوضى الخلاقة على الطريق الاميركية، مجلة شؤون الاوسط ، العدد 139، بيروت، 2011، ص78

(2) وائل محمد اسماعيل ، مصدر سبق ذكره، ص 288

(3) عادل سعيد بشناوي ، تاريخ الظلم الامريكي " وبداية زمن الافول الامريكي المديد"، ط2، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت، 2009، ص36

(4) محمد مقدادي ، مصدر سبق ذكره، ص 86

(5) كرين برنتون ، دراسات تحليله للثورات، ط2، ترجمة عبدالعزيز فهمى، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2012، ص 289

الخلاقة التي يقع على عاتقها ادارة المجتمع من خلال خلق الفوضى وجعل هذه الفوضى تدوم اكثر مدة ممكنة من اجل تنفيذ المصالح الامريكية في المنطقة[1].

كما نجم عن سياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة في النظام الدولي الى ظهور (عولمة الارهاب)، فأصبح هناك ثقافة ارهاب، ويمكن ان نقول بأنها شبه مصطنعة من جهات ودول لها مصلحة بقيام مثل هذه الجماعات من اجل تنفيذ اجندات معينة.

شكل (8)

الوسائل والمقاصد الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط بعد عام2001

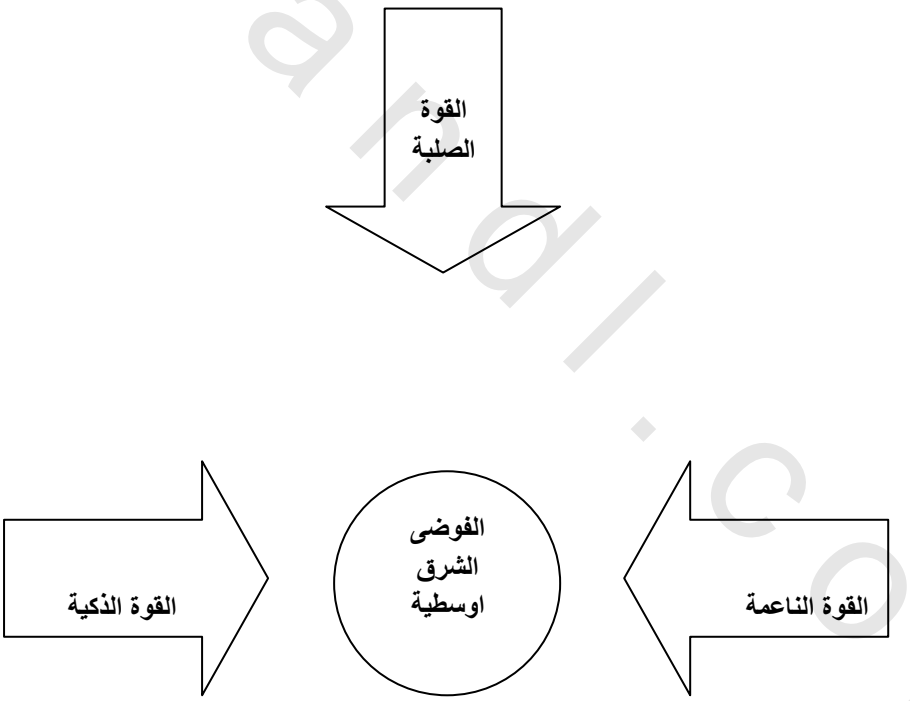

[1] ابراهيم ابراش، مصدر سبق ذكره، ص 299

obeikandl.com

شكل من اعداد الباحث

المطلب الثاني

تداعيات الحرب على العراق وافغانستان

دخلت الولايات المتحدة الامريكية حربين خلال اقل من سنتين ، من خلال استخدام احدث الأسلحة في العالم ، وبما ان لكل فعل رد فعل ، ترتب على ذلك اثار سلبية نتيجة هذه القوة المفرطة ، ونتيجة لهذا فقد تولدت تداعيات كبيرة اثرت على الواقع المجتمعي لهذه الدول[1].

لقد اعلنت ادارة بوش (الابن) بعد احداث ايلول عن عزمها على نقل الحرب الى شوارع (كابل) و (بغداد) تجنبا من محاربة (القاعدة) على الاراضي الامريكية ، وبالفعل نقلت الولايات المتحدة الامريكية حربها الى العراق وافغانستان ، وجعلت من هذه الدول ساحة معركة لتصفية حساباتها مع جميع الدول التي تخالفها في التوجهات السياسية، وبذلك افرزت هذه السياسات الامريكية نتائج خطيرة على كلا الجانبين ، ويمكن اجمال اهم التداعيات الداخلية التي نجمت نتيجة الحرب الامريكية على افغانستان والعراق بالاتي:[2].

---

[1] احمد فائز صالح ، مصدر سبق ذكره، ص 142

[2] جيرمي سولت ، مصدر سبق ذكره، ص418

obeikandi.com

اولا: عدم الاستقرار السياسي

أتسم الواقع السياسي في كلاً من العراق وافغانستان بعدم الاستقرار والفوضى نتيجة عدم وجود آلية معينة تسير الوقع السياسي في الدولتين، ولكن في حالة العراق كان الواقع السياسي اشد فوضى منه في افغانستان نتيجة طبيعة المجتمع العراقي الذي ينقسم الى عدد من الطوائف والاقليات، فضلاً عن اتباع الولايات المتحدة لسياسات خلقت نوع من عدم الثقة بين اكبر هذه المكونات وبالتالي خلق نوع من اللااستقرار، حتى بعدما اعلنت الولايات المتحدة الامريكية عزمها على الانسحاب من العراق فان ذلك انعكس على الاوضاع السياسية هناك نتيجة متغيرات داخلية وخارجية، اما الاوضاع في افغانستان فهي اقل شدة من في العراق نتيجة طبيعة المجتمع الافغاني الذي يمتاز بطبيعة قبلية متدينة يغلب عليه التمسك بالعادات والتقاليد [1].

ثانيا: ضعف الامن

اصبحت الاوضاع الامنية في افغانستان والعراق بعد دخول القوات الاجنبية يسود فيه مظاهر عدم الاستقرار نتيجة تصاعد وتيرة المقاومة على القوات الامريكية، فخلفت هذه الاحداث الى زيادة عدد القتلى في صفوف الجيش الامريكي وحلف الاطلسي، فضلاً عن زيادة عدد القتلى في صفوف الموطنين ولاسيما في العراق[2] ، فقد خلفت الاحداث الطائفية هناك مئات الالاف من القتلى من المدنيين، ناهيك عن القتلى في صفوف القوات الامنية، فأصبحت المشكلة الامنية في العراق وافغانستان بمثابة معضلة لا يمكن حلها، ولاسيما ان الدولتين اصبحت مسرحا للجماعات المسلحة ، مما انعكس سلباً على الواقع الامني والسياسي، نتيجة الغضب والكراهية اللذين تثيرهما الممارسات الامريكية، والتي اصبحت عاجزة ان تفعل اي شيء لحماية المدنيين بقصد او بدون قصد، فالولايات المتحدة تدعوا بأنها تدعما لديمقراطية واحلال السلام، بينما سياساتها حيال العالم تقول عكس هذا (اي تتحدث بلغة اثينا بينما تتصرف مثل أسباطه)[3].

---

[1] المصدر نفسه، ص430

[2] جيرمي سولت ، مصدر سبق ذكره ، ص 360

[3] سعادة جريث ايفانز ، الامن وسيادة الدول، في مجموعة باحثين ، الخليج تحديات المستقبل ، ط1، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابوظبي، 2005، ص ص38-39

ثالثاً: التوترات الاجتماعية

تتمثل هذه التداعيات بزيادة حدة الصراع الطائفية، نتيجة عدة اسباب يمكن وصفها بالأسباب التقليدية والعقائدية واسباب ناتجة عن التخندقات الطائفية السياسية التي خلقتها الولايات المتحدة الامريكية ، فضلاً عن دور الجماعات المسلحة المدعومة من دول اقليمية في الخارج نتيجة الصراع الاقليمي بين هذه الدول على شكل وطبيعة النظام في العراق، فادى بالمجتمع العراقي الى الانزلاق نحو الحرب الطائفية التي خلفت الالاف القتلى من المدنيين، فضلاً عن تفشي الطائفية والمحاصصة داخل اروقة الدولة العراقية، وهو ما ادى بالعراق الى خسائر سياسية واقتصادية وتردي امني وانعدام الاستقرار السياسي، فضلاً عن انتقال الحس الطائفي من العمال السياسي الى عقول المواطنين، ليدخل بذلك العراق نحو مشكلة كبيرة تهدد البنى الاجتماعية للدولة العراقية[1].

المطلب الثالث

الدرع الصاروخي والاتجاه نحو زيادة التسلح في العالم

تبنت الولايات المتحدة الامريكية سياسة توسعية تهدف الى السيطرة على بعض المناطق الاستراتيجية من العالم، بحجة محاربة الارهاب ونزع اسلحة الدمار الشامل والتي ادت بدورها الى احتلال كلاً من افغانستان والعراق، ولكن يرجع احد الاسباب الحقيقية وراء هذا القرار الى محاصرة روسيا من جانب افغانستان ،فضلاً عن اتباع سياسة تفعيل مباردة الدفاع الصاروخي التي تهدف الى تحجم القدرات النووية الروسية ، فانعكست هذه السياسات الى تبني عدد من الدول مشاريع تهدف الى زيادة حدة التسلح من اجل الحفاظ على امنها ومصالحها.

اولا: الدرع الصاروخي الامريكي

---

[1] خير الدين حسيب واخرون ، احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 154

obeikandl.com

يرجع مشروع الدرع الصاروخي الامريكي الى عهد الرئيس الامريكي الاسبق(رونالد ريغن) اذ اطلق عليه اسم (مبادرة الدفاع الصاروخي) IDS، لكن المبادرة الرئيس (ريغن) لم تحقق هدفها لأسباب مالية وفنية، ولكن بعد مجيئ الرئيس جورج (بوش الابن) وضع في قائمة أولوياته تنفيذ مشروع الدرع الصاروخيMD، الذي يبدو اكثر دقة من نسخته القديمة، اذ هدف هذا المشروع الى كبح القدرات الروسية النووية من خلال نصب صواريخ اعتراضية يقع على عاتقها اسقاط الصواريخ البالستية بعد اطلاقها في الجو ومنعها من الوصول الى الاراضي الامريكية او الى دول اوروبا الغربية [1]، وكذلك تدعيم التفوق العسكري الامريكي، المطلق، الامر الذي يعد من ثوابت السياسة الخارجية الامريكية، فضلاً عن تعزيز شعور الفرد الامريكي بحصانة الارض الامريكية من الاعتداء الخارجي [2].

ان الابعاد الاستراتيجية لمشروع الدفاع الصاروخي تعكس رغبة الولايات المتحدة الامريكية في ترسيخ الانفراد الدولي باستخدام القوة، اذ يقول هنري كيسنجر بأن " الامن المطلق لدولة ما، يعني انعدام الامن المطلق لسائر الدول الاخرى، وفي هذا الصدد يبدو بشدة ان الولايات المتحدة بفضل الانفراد الذي تمارسه في النظام الدولي، فهي بأمس الحاجة الى الامن المطلق "[3].

، وكانت الولايات المتحدة منذ 2002 تجري محادثات مع بولندا ودول أوروبية أخرى بشأن احتمال إقامة قواعد صاروخية لاعتراض صواريخ بعيدة المدى، كما ان هناك موقع مماثل لقواعد أمريكية في ألاسكا لحماية الولايات المتحدة وأوروبا من الصواريخ التي قد تطلق من الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا، فرد رئيس وزراء بولندا (كازيميرز مارسينكيفيتش) في تشرين الاول 2005 انه يريد فتح النقاش العام بشأن ما إذا كان ينبغي على بولندا استضافة هكذا مشروع[4].

و في تشرين الاول 2007 استأنفت الولايات المتحدة مفاوضات رسمية مع بولندا وجمهورية التشيك بشأن بناء منشآت الدرع الصاروخي في تلك البلدان من أجل إنشاء نظام الدفاع الأرضية، وهددت روسيا بوضع بصواريخ نووية قصيرة المدى على حدودها مع حلف

---

(1) روبرت س . مكنامارا و جيمس ج. بلايت، مصدر سبق ذكره، ص 253
وللتوسع في دراسة هذا المشروع ينظر ، قاسم محمد عبد،، مشروع الدرع المضاد للصواريخ بين التشدد الامريكي والرفض الدولي ، مجلة دراسات دولية ، العدد 24، حزيران 2004، ص ص61-66

(2) سهام القحطاني،مصدر سبق ذكره، ص 48

(3) نقلاً عن ،روبرت س . مكنامارا و جيمس ج. بلايت، مصدر سبق ذكره، ص 255

(4) نقلاً عن، محمد بن عبدالله الشهري ، الثاني عشر من سبتمبر ، ط1، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2007، ص 132

شمال الاطلسي اذا رفضت الولايات المتحدة التخلي عن خططها لنشر 10 صواريخ اعتراضية ونظام رادار في بولندا وجمهورية التشيك من اجل ممارسة الضغوط على روسيا لتخليها عن بعض المواقف الدولية كموقفها من البرنامج النووي الايراني[1].

ويرجع تاريخ الرفض الروسي لنشر الدرع الصاروخي الى تاريخ سابق على ذلك ، ففي نيسان 2007، حذر الرئيس بوتين من عودة الحرب الباردة اذا ما اصر الامريكان على نشر الدرع في أوروبا ، وقال بوتين ان روسيا مستعدة للتخلي عن التزاماتها بموجب معاهدة القوات النووية لعام 1987 مع الولايات المتحدة، لكن في 4 ايار 2008، لم توافق بولندا على الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة بشأن تركيب الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية على أراضيها ، وفي يوم 8 ايار، 2008، أعلنت وزارة الخارجية الروسية أنه إذا تمت الموافقة على نظام الدفاع الصاروخي، "سنضطر للرد وليس بأسلوب دبلوماسي، ولكن في اساليب فنية عسكرية"[2].

وفي منتصف 15 اب 2008، بعد وقت قصير من حرب أوسيتيا الجنوبية ، أعلنت الولايات المتحدة وبولندا الى التوصل الى اتفاق تمهيدي لتنفيذ نظام الدفاع الصاروخي في الأراضي البولندية، مع وضع نظام للتتبع في جمهورية التشيك ورد الجانب الروسي بالقول ان مثل هذا الإجراء "لا يمكن ان يستمر دون عقاب" فوجهت تهديدات لبولندا، على اعتبار ان نشر نظام الدفاع الصاروخي ليس موجهاً ضد صواريخ قد تطلق من ايران بل ضد القدرة الاستراتيجية لروسيا"[3].

وفي 20 آب 2008، "اتفق الجانب الامريكي والجانب البولندي بشأن نشر صواريخ باليستية ارضية اعتراضية في جمهورية بولندا" ووقع في وارسو من قبل وزيرة الخارجية الامريكية (كوندوليزا رايس) و (رادوسلاف سيكورسكي) وزير الخارجية البولندي، رد الجانب الروسي على لسان الرئيس الروسي (ديمتري ميدفيديف) أن روسيا ستنشر صواريخ اسكندر قصيرة المدى، في كالينينجراد ، تقع بين بولندا و ليتوانيا "لردع الدرع الصاروخي،[4].

---

(1) نورهان الشيخ ، العلاقات الروسية الاوروواطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية ، العدد 170، مؤسسة الاهرام للدراسات والبحث الاستراتيجية، القاهرة،2010، ص 46

(2) نقلاً عن،نورهان الشيخ ، مصدر سبق ذكره ، ص 47

(3) نقلاً عن، عامر هاشم عواد ، التحول في العلاقات الروسية الامريكية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، بيروت، 2010، ص 60

(4) نقلاً عن، عبدالعظيم محمود حنفي ، مصدر سبق ذكره، ص 56

وبعد مجيئ الادارة الامريكية الجديدة المتمثلة بالرئيس بارك اوباما تعهد انه يدعم نشر نظام دفاع صاروخي عندما تثبت التكنولوجيا بأنها "قابلة للتطبيق" اي عندما يثبت هذه النظام فعاليته، كما اعلن الرئيس أوباما، خلال خطابه في براغ، "مادامت التهديدات من إيران لا يزال قائما، فسوف نمضي قدما في اقامة نظام الدفاع الصاروخي" [1].

وفي 17 ايلول 2009 اصدر البيت الابيض بياناً جاء فيه أن الولايات المتحدة "لم تعد الولايات المتحدة تعتزم المضي قدما في المشروع"، لكن في الحقيقية ان الولايات المتحدة كانت ومازالت تحتفظ بهذا المشروع من اجل ممارسة الضغوط على روسيا من اجل تغير مواقفها بخصوص البرنامج النووي الايراني، فضلاً عن قضايا اخرى يمكن ان تظهر في المستقبل القريب[2].

ثانياً: تزايد معدلات التسلح وارتفاع الهاجس الامني في النظام الدولي

شكلت زيادة معدلات التسلح الانفاق العسكري احدى الاثار الناجمة من ممارسات الامريكية للقوة لاسيما في افغانستان والعراق، والتهديدات الامريكية المتواصلة للبعض الدول، فقد اتجهت بعض الدول الى التوجه نحو زيادة قدراتها العسكرية خصوصاً في الشرق الاوسط بعد احتلال العراق 2003[3]، الذي اثر على ميزان القوى في المنطقة الشرق الاوسط، مما رفع من حدة التسلح خصوصاً دول بين الخليج العربي نتيجة مخاوفها من تصاعد النفوذ الايراني في المنطقة[4].

فايقدر الانفاق العسكري العالمي (1,74)، ترليون دولار في 2011، فازاد بنسبة 50% منذ عام2001، والذي يبلغ 2.6% من اجمالي الناتج العالمي[5]، على سبيل المثال زادت روسيا من

---

(1) Speeches, PRESIDENT BARACK OBAMA, Prague, Czech Republic, April 5, 2009
http://www.whitehouse.gov/&usg=ALkJrhgSybxLb24vpDI5epDqQ2OcKCFyhA

(2) David W. Kearn, Jr., Facing the Missile Challenge, US Strategy and the Future of the INF Treaty,rand, corporation,2012
http://www.rand.org/pubs/monographs/MG1181.html

(3) احمد ابراهيم محمود ، الصناعات العسكرية الروسية تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية ، العدد 170، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات والبحث الاستراتيجية، القاهرة، ص 65

(4) سعادة جاريث ايفانز ، مصدر سبق ذكره ، ص 56

(5) Recent trends in military expenditure,Stockholm intereational peace research institute
http://www.sipri.org/research/armaments/milex/resultoutput/trends

انفاقها العسكري حيث بلغ (71,9) مليار دولار ، ويمكن حصر المناطق الاكثر تسلحاُ في العالم وهي[1]:

- شهد اقليم آسيا وأوقيانوسيا ارتفاع الانفاق العسكري بنسبة 2.4 % في العام 2012، يرجع في معظمه إلى زيادة (8.2 مليار دولار) للأنفاق على التسلح لدى الصين
- في أفريقيا، وتمثل معظم الزيادة في الانفاق على التسلح بما يعادل (2.5 مليار دولار)، ويرجع ذلك إلى المخاوف بشأن الصراع في ليبيا وعدم الاستقرار في المنطقة.
- الشرق الأوسط شهد تزايداً واضحاً لمعدلات التسلح ، اذ شكلت نسبة الانفاق العسكري هناك 7.03% من الانفاق العالمي، وعلى الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة من قبل عن اللاعبين الرئيسيين مثل ايران والسعودية على اعتبارات امنية واستراتيجية.

كما ان منطقة شرق اسيا تعد من اكثر المناطق في العالم اتجاهاً الى الانفاق العسكري خصوصاً ان هذه المنطقة تعني من تشنجات سياسية متمثلة بالملف النووي للكورية الشمالية والنزعات على بحر الصين وقضية تايوان بالإضافة الى التوجه الصيني في رفع مستوى القدرات العسكرية من خلال بناء حاملات طائرات وتعزيز قدراتها على الانتشار في المياه الاقليمية في بحر الصين، وهو ما ترجعه الصين الى الارتفاع الحاجة لزيادة قدراتها على التعامل مع التهديدات الامنية ، وهو امر وينذر بقدوم ازمات سياسية بسبب التواجد الامريكي في المنطقة وكثرة النزعات بين الصين ودول جنوب شرق اسيا بشأن المياه الاقليمية[2].

وانطلاقاً مما تقدم، فان لممارسات الامريكية الاحادية للقوة اثرت بشكل كبير جداً على توجه بعض الدول نحو زيادة الانفاق العسكري وتطوير القدرات الدفاعية ، كما ان توجهات الرئيس جورج بوش(الابن) في ممارسات القوة في ادارة قضايا النظام الدولي قد ضرب بعرض الحائط ما اعلنه جورج بوش(الاب) الداعي الى ترسيخ الامن الاقليمي من خلال حل النزعات والازمات بموجب مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، في حين ان مبدأ جورج بوش (الابن) الداعي الى الواقعية وممارسة القوة قد زعزع جانباُ من الاستقرار العالمي والاقليمي [3].

ولكن اذ ما حللنا الواقع الامني في النظام الدولي نجد انه يعاني من عدم الاستقرار نتيجة السياسات التي اتبعت الولايات المتحدة الامريكية، والتي تتمثل بالاتي[4]:

---

(1) Recent trends in military expenditure,Stockholm intereational peace research institute

(2) روبرت س . مكنمارا و جيمس ج. بلايت، مصدر سبق ذكره، 260

(3) هيثم الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص 17

(4) عماد مؤيد جاسم ، العراق في الاستراتيجية الامريكية الاهداف والنتائج، مجلة المستنصرية للدراسات العربية، العدد 25، والدولية، جامعة المستنصرية ، بغداد، 2008، ص120

1_ الحرب الاستباقية والوقائية التي شكلت تهديد خطير للأمن الدولي، والتي قامت بخلق قواعد دولية جديدة لشن حروب بمبررات فردية، والتي يمكن استخدامها من جانب فواعل دوليين غير الولايات المتحدة.

2_ الاشكالية الامنية التي سببها التدخل الامريكي في الشؤون الداخلية للدول ، والتي كثيراً ما تحدث ردود افعال بشكل غير متسق يقوم على عشوائية المقاومة ، ومن ثم فانه يسبب في زيادة معدلات عدم الاستقرار، فضلاً عن زيادة حدة العداء حيال الولايات المتحدة الامريكية.

وخلاصة القول، ان لاستخدامات القوة الامريكية في النظام الدولي تداعيات اخذت عدة اشكال من ضمنها التداعيات الامنية والمتمثلة بزيادة حدة التسلح في العالم فضلاً عن زيادة الهاجس الامن للدول.

obeikandl.com

المبحث الرابع

التداعيات الثقافية

ادت سياسات القوة الامريكية في النظام الدولي الى تداعيات ثقافية سلبية في النظام الدولي، انعكست على علاقات الدول في ما بينها بل وحتى على العلاقات بين الشعوب، فكان نصيب الولايات المتحدة من هذه التحديات كثيرة، من خلال تراجع صورة وهيبة الولايات المتحدة الامريكية لدى دول العالم وشعوبها، على اثر ما قامت به في افغانستان والعراق، وحربها على ما اسمته بـ(الارهاب).

كما ان التوتر الذي حصل بين الولايات المتحدة والعالم الاسلامي نتيجة ما رفعته الادارة الامريكية من شعارات حول ان العالم يدور في صراع ما بين الحضارات، فخلف ذلك تداعيات كثيرة منها محاولة بعض الدول التمسك بتاريخها وثقافتها الاصلية ، كما نجم عن السياسات الامريكية ممارسة الاسلوب الناعم الذي تحول من خلال اجتذاب الاخرين نحوها والعمل على التأثير عليها وخلق التغير من داخل الدول نفسها.

المطلب الاول

تراجع الهيبة الامريكية في العالم

أثرت السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب على الإرهاب بشكل سلبي على المكانة والسمعة الدولية للولايات المتحدة، هذا هو الاستنتاج الرئيسي الذي توصلت إليه اللجنة الفرعية للمنظمات الدولية وحقوق الإنسانSubcommittee on International Organization & Human Rights بلجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكي House Committee On Foreign Affairs في تقريرها الصادر يوم 11 حزيران 2008 بعنوان "

تراجع سمعة الولايات المتحدة دوليا"، بمشاركة عدد من المتخصصين الأكاديميين في العلاقات الدولية ودراسات الرأي العام[1].

و أشار (بيل ديلاهنت Bill Delahunt) رئيس اللجنة الفرعية للمنظمات الدولية وحقوق الإنسان في افتتاح الجلسة إلى أن غالبية استطلاعات الرأي توصلت فيما يشبه التوافق العام إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة الرئيس بوش الابن قد أدت لتنامي تيارات مناوئة للمصالح الأمريكية سواء في منطقة الشرق الأوسط[2]، أو في إطار حلف شمال الأطلسي أو بين دول أمريكا اللاتينية الفناء الخلفي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أثار تساؤلاً مهماً حول أسباب هذه التفاعلات الدولية ووزن الفاعلين الدوليين المشاركين في إطارها[3].

وأشار التقرير ان مؤشرات تراجع الصورة الدولية للولايات المتحدة إلى أن الحرب الأمريكية على الإرهاب بما انطوت عليه من مبادئ مثيرة للجدل مثل الحرب الاستباقية والوقائية، والتقسيم الثنائي للعالم بين محوري الخير والشر، فضلاً عن استدعاء مقولات الصدام الحضاري،[4] قد أثرت على تحول حالة التعاطف الدولي مع الولايات المتحدة عقب أحداث 11 ايلول إلى شعور بالاستياء تجاه السياسات الأمريكية، لدرجة أن بعض القائمين على مؤسسات استطلاع الرأي أكدوا أن تأييد الولايات المتحدة لم يشهد تدنياً إلى هذا المستوي في أي من فترات تاريخها بما في ذلك الحرب الباردة[5].

لقد كشفت استطلاعات الرأي بين الاعوام 2002 و2006 عن تراجع شعبية الولايات المتحدة خلال هذه المدة بنسب تتراوح بين 45% في اندونيسيا و40% في تركيا و27 % في بريطانيا، بينما تصاعدت المؤشرات الإحصائية الدالة على تنامي كراهية الولايات المتحدة

---

(1) نقلاً عن، حسين علي ، نهاية التاريخ ام صدام الحضارات ، ط2، دار النفائس ، بيروت، 2010، ص 210

(2) محمد نور الدين ، ازمة الرأسمالية "امريكا وبقية العالم ،مجلة شؤون الاوسط ، العدد 139، بيروت، 2011، ص91

(3) محمد سبيلا ، زمن العولمة فيما وراء دوائر الوهم ، ط2، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء، 2008، ص 85

(4) فريد راغب النجار ، الازمات والكوارث في القرن 21" المقارنات الاستراتيجيات السلوكية"، ط1، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2009، ص77

(5) بول فندلي ، مذكرات بول فندلي" امريكا في خطر" ، ط1، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، 2011، بيروت، ص 311

في الدول الإسلامية وأمريكا اللاتينية لتصل إلى 82% و86% على التوالي[1]، وتعززت هذه النتائج بما كشف عنه مركز بيو لاستطلاعات الرأي العام Pew Research Center survey في استطلاعه الدولي عام 2006 من تقلص لشعبية الولايات المتحدة دولياً بين عامي 2002 و2006 من حوالي 81 % إلى 22% ممن شملهم استطلاع للرأي في عدد من دول العالم، مما دفع أندرو كوهت Andrew Kohut رئيس مؤسسة بيو للقول بأن هذا التناقص يُعد الأبرز في تاريخ الولايات المتحدة خلال الخمس والعشرين عاماً الماضية[2].

وأدى تصاعد الاهتمام بتفسير تراجع شعبية الولايات المتحدة دولياً إلى انقسام الخبراء والمحللين إلى اتجاهين متناقضين، يحاول أولهما إعادة هذه الظاهرة إلى الصدام الحضاري بين الغرب والإسلام [3]، في مقابل تأكيد الاتجاه الثاني على أن السياسات الأمريكية على المستوى الدولي هي السبب الرئيسي لتراجع شعبية الولايات المتحدة، وفي هذا الإطار جاءت إفادة سكوت هيبارد Scott W. Hibbard الأستاذ بقسم العلوم السياسية بجامعة ديبول DePaul University أمام اللجنة حيث أشار إلى وجود إشكالية تتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية تتمثل في تعارضها مع القيم المجتمعية الأمريكية[4]، مؤكداً أن سياسات من قبيل احتلال افغانستان والعراق[5]، وتشديد الإجراءات الأمنية علي الحدود الأمريكية المكسيكية لمنع تسلل المهاجرين، فضلا عن احتجاز المتهمين دون محاكمة في معتقل جوانتنامو واستجوابهم بأساليب تتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، قد دفعت لتصاعد التوجهات الرافضة للسياسات الأمريكية عالمياً[6].

وأفرز اتجاه الولايات المتحدة المفرط للاعتماد على الآليات العسكرية في إطار الحرب على الإرهاب لتبلور اعتقاد دولي مفاده تجاهل الولايات المتحدة للتوافق الدولي وانتهاكها للقواعد القانونية الدولية، وفي هذا الإطار أكد آيثر بريمر Esther Brimmer مدير مركز العلاقات

---

(1) احمد داوود اغلو ، خارطة تركيا نموذج اقوى ، مجلة افاق المستقبل ، العدد 9، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2011، ص 96

(2) نقلاً عن،حسين علي ، مصدر سبق ذكره، ص 210

(3) حميد حمد السعدون ، " متغيرات المجتمع الامريكي واثارها على اداء السياسة الخارجية الامريكية بعد 11سبتمبر: الطبقة الوسطى انموذجاً"، مجلة دراسات دولية، العدد 48، مركز الدارسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2008، ص 44

(4) نقلاً عن، فريد راغب النجار ، مصدر سبق ذكره، 78

(5) محمد نور الدين ، ازمة الرأسمالية "امريكا وبقية العالم ، مصدر سبق ذكره، ص 92

(6) محمد سبيلا ، مصدر سبق ذكره، ص 86

الأطلسية THE Center for Transatlantic Realionsالتابع لجامعة جون هوبكنز على تراجع وضع الولايات المتحدة في إطار المنظمات الدولية نتيجة السياسات المثيرة للجدل لإدارة الرئيس جورج بوش التي بلغت أوجها عام 2003 بقيادة تحالف دولي لإسقاط النظام العراقي السابق دون تفويض من مجلس الأمن، ورصد بريمر في هذا الصدد تصويت الدول النامية ضد عضوية الولايات المتحدة للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عقب رفضها التصديق على معاهدة كيوتو حول التغير المناخي ومعاهدة روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية[1].

كما أن انتهاج الولايات المتحدة لسياسات أحادية يحمل في طياته خطراً على مكانتها الدولية انطلاقا من عدم ملائمة التوقيت وفق ثلاثة أبعاد، يتعلق البعد الاول بحالة الانفتاح الديمقراطي التي تشهدها دول العالم والتي تتناقض مع الإجراءات الأمنية والعسكرية الأمريكية التي لا تضع حقوق الإنسان ضمن أولوياتها، أما البعد الثاني فيتعلق بصعود قوى إقليمية اقتصادية وسياسية مناوئة للولايات المتحدة مثل الصين وروسيا أو قوى ساعية لتوسيع نطاق دورها الدولي مثل الاتحاد الأوروبي والهند[2].

ويتمثل البعد الثالث فيما تفرضه ظاهرة العولمة من ضرورة بلورة قواعد قانونية دولية تتمتع بدرجة عالية من المصداقية والعدالة لتنظيم تدفق السلع والخدمات والمعلومات بين دول العالم، ومن ثم فإن اتجاه الولايات المتحدة لتجاهل وتهميش الإرادة الدولية يتناقض مع مصالحها الاقتصادية في دفع العولمة والتجارة الدولية قدما[3].

أما على صعيد علاقة الولايات المتحدة بحلفائها الأوروبيين في إطار حلف شمال الأطلسي فهناك عوامل دفعت التباعد بين الطرفين كان أهمها نزوع الإدارة الأمريكية نحو أحادية التصرف على الصعيد الدولي وإتباعها لسياسات تتعارض مع القيم الليبرالية[4]، وهو ما أدى لبروز قضايا خلافية بين الطرفين مثل توسيع حلف الاطلسي شرقاً ليضم دولاً مثل مقدونيا وأوكرانيا واستمرار زيادة عدد القوات التابعة للدول الأوروبية في إطار قوات المساعدة الدولية إيساف ISAF التابعة للحلف، فضلاً عن التعاون الاستخباراتي لاسيما على صعيد تبادل البيانات الخاصة بالمسافرين

---

(1) نقلاً عن، حسين علي ، مصدر سبق ذكره، ص 210

(2) حميد حمد السعدون ، " متغيرات المجتمع الامريكي واثارها على اداء السياسة الخارجية الامريكية بعد 11سبتمبر: الطبقة الوسطى انموذجاً"، مصدر سبق ذكره ، ص46

(3) محمد سبيلا ، مصدر سبق ذكره، ص 87

(4) فريد راغب النجار ، مصدر سبق ذكره، ص 77

الأجانب وتسليم بعض المشتبه بانتمائهم لتنظيمات إرهابية للولايات المتحدة خاصة بعد الكشف عن وجود سجون سرية أمريكية في بعض الدول لاستجواب المشتبه بانتمائهم لتنظيمات إرهابية، وهذه الملفات كانت موضع جدل حاد خلال قمة لحلف الاطلسي في بوخارست في ابريل 2008[1].

بينما تركزت إفادة جون تيرمان John Tirman المدير التنفيذي لمركز الدراسات الدولية بمعهد ماساشوتس للتكنولوجيا Center for International Studies of Massachusetts Institute of Technolog خلال جلسة الاستماع على أن الدور الدولي للولايات المتحدة يتعرض للتقلص بشكل كبير نتيجة إعادة رسم الحدود الجيوسياسية الدولية، في ضوء ثلاثة عوامل رئيسة تتمثل فيما يلي[2]:

1- نهاية الاستقطاب الإيديولوجي الدولي الذي ساد إبان مدة الحرب الباردة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بما أفرغ مقولات الصراع لتحقيق الليبرالية من مضمونها لتحل محلها مقولات الصراع الحضاري غير واضحة المعالم، نتيجة وجود شبكة علاقات حضارية متداخلة يصعب في ظلها الفصل بين الحضارات المختلفة، وفي هذا الإطار ساد اعتقاد في الدول الإسلامية يعتبر الحرب على الإرهاب بمثابة حرب على الإسلام، وهو ما أكدته نتائج استطلاع الرأي الذي أجراهُ برنامج توجهات السياسة الدولية (PIPA) في عدد من الدول الإسلامية والتي أكد فيها 92 % ممن شملهم الاستطلاع في مصر و78 % في المغرب و73% في باكستان وإندونيسيا على أن الحرب على الإرهاب ليست إلا حرباً أمريكية على الإسلام، وهو ما قد يعزي إلى تصريحات الرئيس الأمريكي حول الحرب الصليبية، وأطروحات عدد من وسائل الإعلام الأمريكية حول الطابع الديني للحرب على الإرهاب.

2- ظهور تكتلات اقتصادية منافسة للولايات المتحدة مثل الاتحاد الأوروبي والصين وبعض المنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون Shanghai Cooperation Organization التي تضم في عضويتها كل من روسيا والصين ودول آسيا الوسطي، والتي صنفت بأنها تحالف

---

(1) حسين علي ، مصدر سبق ذكره، ص 211
(2) نقلاً عن، محمد سبيلا ، مصدر سبق ذكره، ص 88

دولي لرافضي الأحادية القطبية الأمريكية بما يعني استبعاد الولايات المتحدة من بعض التفاعلات الإقليمية التي تقتصر عوائدها وتبعاتها على أطرافها[1].

3- تصاعد أهمية القضايا البيئية ذات الصلة بالتنمية المستدامة والتي طرحت بقوة بعض الثوابت مثل محدودية الموارد الطبيعية المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر وخاصة مصادر الطاقة غير المتجددة، بما يعني وجود قيود على فرص النمو الاقتصادي العالمي، ومن هذا المنطلق جاءت ادارة اوباما بسياسات جديدة بحيث لا ترتكز القيادة الأمريكية للعالم على العوامل الاقتصادية والعسكرية فقط من خلال إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لقضايا التنمية المستدامة ومحاربة الفقر ومكافحة التلوث البيئي والاحتباس الحراري، فضلا عن اتباع سياسة الذكية وهي سياسات من شأنها توسيع النطاق الدولي المتاح للدور الأمريكي، ومن ثم الارتقاء بالتأييد الدولي للسياسة الخارجية الأمريكية كركيزة للاستقرار العالمي والتنمية[2].

المطلب الثاني

الصدام الحضاري والثقافي والتحول نحو المواجهة(داخل الحضارات نفسها)

اتجهت اطروحة صدام الحضارات للتطبيق بعد احداث11 ايلول، اذ بررت الولايات المتحدة الامريكية هذه الافعال من منطقة الصراع بين الحضارة الغربية والحضارة الاسلامية ، فعمدت الولايات المتحدة على تشكيل نوع من التألف السياسي بين دول الغرب ضد الاسلام التي اعتبرته اكبر تهديد للغرب ، وبذلك انطلقت من هذه المبررات من اجل شن حروبها على افغانستان والعراق، وبعد مدة ليست بطولية عملت الولايات المتحدة على تحويل مسار الصراع بين الحضارات الى الصراع داخل الحضارة الاسلامية نفسها ، من خلال دعم الصراعات الاثنية في الشرق الاوسط، وهو ما يحدث حالياً في بعض الدول العربية، ولذلك، سوف نتناول الموضوع كالاتي:

---

[1] فريد راغب النجار ، مصدر سبق ذكره، ص 77

[2] حسين علي ، مصدر سبق ذكره، ص 212

obeikandl.com

اولا: الصراع الحضاري والثقافي

هذه الفكرة التي طرحها بشكل واضح هانتنجتون عام 1993 في مقاله المعنون "هل هو صدام بين الحضارات؟" نشرها في مجلة فورين افرز، و طورت هذه المقالة الى كتاب عام 1996 ، انطوا على فرض رئيسي مؤداه أن المصدر الرئيسي للنزاعات في العالم الجديد لن يكون مصدرًا أيديولوجيًا أو اقتصاديًا في المقام الأول، فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية حضارية، والمصدر المسيطر للنزاع سيكون ثقافيًا، ومن ثم فالنزاعات الأساسية في السياسات العالمية سوف تحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة، وسيسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية، ذلك أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل، وسيكون النزاع بين الحضارات هو المرحلة الأخيرة في تطور، النزاع في العالم الحديث[1].

وفي الواقع، مقولة صدام الحضارات التي طرحها هانتنجتون تمثل إقرارًا بأن الصراع هو منهج الغرب ذاته تجاه العالم وتجاه المسلمين بصفة خاصة، لأنه يرى الإسلام تهديدًا ذا طابع خاص، اذ طرح هانتنجتون مقولات صريحة واضحة حول الصدام الحتمي بين الإسلام والغرب سيكون حتمياً، ويرى صموئيل هانتنجتون أن صدام الحضارات يحدث في العالم من جراء صورتين: الأولى: تتمثل في محاولة الدول السيطرة والاستيلاء على أراضي الدول الأخرى. أما الصورة الثانية: فتتمثل في تنافس الدول التي تنتمي إلى حضارات مختلفة على القوة العسكرية والاقتصادية، وتتصارع من أجل السيطرة على المؤسسات الدولية[2].

وبعد احداث 11 ايلول 2001، وظفت الدارة الامريكية هذه الاحداث، من اجل جعل الصراع صراعاً حضارياً بين الغرب والاسلام، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991[3]، اصبحت الولايات المتحدة تعاني من غياب العدو الاستراتيجي مما يشكل تهديد على امنها الداخلي اذ لا

---

(1) صموئيل هنتنغتون ، صدام الحضارات "اعادة صنع النظام العالمي" ، تعريب طلعت الشايب ، منشورات دار السطور ، ط 2، 1998، ص 290

(2) صموئيل هنتنجتون ، صدام الحضارات "اعادة صنع النظام العالمي" ، مصدر سبق ذكره ، ص 295

(3) دوغلاس ج. فايث ، الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الارهاب ، ط1، ترجمة سامي بعقليني، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت، 2010، ص548

مبرر لعملية الانتشار العسكري خارج الحدود الامريكية، ولا مبرر للأنفاق العسكري المرتفع، فعمدت على ايجاد عدو خارجي يقع على عاتقه توحيد الصفوف في الداخل الامريكي ، فوظفت هجمات ايلول من اجل جعل العالم الغربي والداخل الامريكي يعد الاسلام هو الخطر المهدد لوجوده فلابد من محاربتة داخل ارضيه وملاحقة الجماعات المسلحة من خلال اعلان الحروب (الاستباقية ثم اعلان الحرب الوقائية)[1].

ويمكن القول ان احدى التداعيات على ممارسات القوة الامريكية واخطرها هي الصراع و صدام الحضارات والثقافات بين الدول، من خلال جعل الصراع الدائر بين الدول والمجتمعات، يقوم على هذه المنطلقات[2]، مما ادى بدوره الى تصاعد حدة الصراع بين المجتمعات والتي انعكست بدورها على الصراع الرسمي المتمثل بالحملات الامريكية والغربية على المجتمعات الاسلامية من خلال شن حربي افغانستان والعراق والحملات السياسية المنظمة ضد الاسلام[3].

وقد ظهرت نتيجة هذا الصراع، تداعيات القيت بظلالها على النظام الدولي، وهي[4]:

1_لكل فعل رد فعل مساو له في المقدار ومعاكس له في الاتجاه، فان السياسات الامريكية والغربية ضد الحكومات العربية والإسلامية شكل ردة فعل عكسية شعبية وحكومية ، اثرت على سمعة وصورة الولايات المتحدة الامريكية في هذه البلدان.

2_ ظهور حركات المقاومة المسلحة التي اخذت على عاتقها مقاومة السياسة الامريكية، والتي انعكست سلبياً على المصالح الامريكية ولاسيما في العراق وافغانستان.

3_ الصورة السيئة التي اصابت الولايات المتحدة الامريكية نتيجة سياساتها التي اتبعتها حيال الشعوب الاسلامية

4_ نتيجة لهذه التداعيات، ورغبة ادارة اوباما بتصحيح وتحسين صورتها لدى شعوب العالم، فأنها لجأت الى الاعتماد على سياسة جديدة تقع على عاتقها على جذب الاخرين من خلال

---

(1) روبرت دريفوس ، مصدر سبق ذكره، ص 338

(2) بهمن بختياري ، العولمة والدين ، العولمة غي القرن الحادي والعشرين ما مدى ترابطية العالم،ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي، 2009، ص177

(3) المصدر نفسه، ص177

(4) جاكسون روبرت ، مصدر سبق ذكره، ص707

الامكانيات الناعمة التي تملكها واتباع استراتيجية ذكية يقع على عاتقها الجمع ما بين سياسة قوة شرعية مقبولة من المجتمع الدولي وما بين قوتها الناعمة، من اجل تنفيذ المصالح الامريكية بقبول دولي.

ثانيا: صراع داخل الحضارات والثقافات نفسها

نجم عن ممارسات القوة الامريكية بشكلها العسكري والثقافي صراع، اخذ طابع جديد، اتسم بالصراعات المجتمعية، اي داخل المجتمع نفسه من خلال خلق بؤر الصراع في داخل المجتمعات [1]، وهذا ما تطبقه الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط من خلال استراتيجية الفوضى الخلاقة، التي تقوم في تغيير الانظمة الاستبدادية ومن ثم خلق نوع من الاصطدام الداخلي بين مكونات هذه المجتمعات والزج بها الى حروب اهلية ، وهذه الاستراتيجية طبقت في العراق من خلال اشعال حرب اهلية بين الهويات الطائفية والقومية، كما تحاول الولايات المتحدة تطبيق نفس المشهد في سوريا منذ العام 2011[2].

و اكد (برنارد لويس) على ان المنطقة لا تنعم بالاستقرار، لأنها تتكون من منظومة طائفية وعرقية مختلفة، ولهذا يجب ان تعاد رسم خرائط الشرق الاوسط حسب المكونات التي تتواجد فيها[3]، كما اكد الجنرال (رالف بيترز) في مقالته " حدود الدم" التي نشرها في مجلة "ارمد فورسس" في عام 2006، والذي فسر اسباب الصراع في الشرق الاوسط على انه صراع يأخذ طابع طائفي وقومي نتيجة الرسم الخاطئ للحدود في هذه المنطقة[4].

ثالثاً: الاتجاه بعض الدول نحو ثقافتها وماضيها القديم

يمكن القول، ان لجوء الكثير من الدول نحو التوجه الى ثقافتها الاصلية، وترك التوجه الى الثقافة الغربية احد الافرازات الناتجة من سياسات الولايات المتحدة التي اتبعتها نتيجة تولي

---

(1) روبرت دريفوس ، مصدر سبق ذكره، 345
(2) روبرت دريفوس ، مصدر سبق ذكره، ص 346
(3) نقلاً عن، حسين علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 205
(4) رالف بيترز ، حدود الدم" كيف سيبدو الشرق الاوسط بحالته الافضل"، ترجمة على حارس، سلسلة ترجمات العراق المستقبل ،ص 2

المحافظين الجدد سدة الرئاسة وتطبيق افكارها الرامية الى صراع الحضارات و الحفاظ على الهيمنة بالقوة، من خلال شن الحروب على الدول التي تراها الولايات المتحدة الامريكية غير منصاعة لسياساتها ومصالحا[1]، وبشكل طبيعي لكل فعل رد فعل ، فنتج عنها رد فعل يقابل هذه السياسات، تتمثل بالتمسك بالثقافة الاصلية والعودة الى هذه الثقافة وتراث الماضي لبعض الدول.

ويمكن القول ان هناك اربعة نماذج من هذه التيارات، وهي[2]:

1_ النموذج الاسلامي: تعالت الاصوات في بعض المجتمعات الاسلامية التي تطالب بضرورة العودة الى الحكم الاسلامي وعدم الانصياع للولايات المتحدة الامريكية والغرب، ولكن نوع هذه المطالبات قد انقسمت الى تيارين اثنين هما[3]:

أ_ التيار المتشدد الذي اخذ على عاتقه اتباع وسيلة العنف من اجل تحقيق هذه الهدف، والمتمثل بالجماعات الاسلامية الجهادية.

ب_ التيار المعتدل المتمثل بالأحزاب الاسلامية السياسية، كجماعة الاخوان المسلمين في مصر وحزب التنمية والعدلة في تركيا ، فضلاً عن احزب اخرى ظهرت في معظم الدول الاسلامية، والتي تعمل على تطبيق انشاء دولة مدنية في العالم الاسلامي

2_ النموذج الروسي(السوفيتي): تعالت الاصوات في داخل روسيا الاتحادية التي تطالب بضرورة العودة الى الحقبة الامبراطورية السوفيتية وضرورة العودة بالنظام الدولي من نظام احادي قطبية تتفرد فيه الولايات المتحدة الامريكية الى نظام ثنائية قطبية او متعدد الاقطاب، ويمكن القول ان الرئيس الروسي(فلاديمير بوتين) يعبر عن نفس هذه التيار[4].

3_ النموذج الصيني: رغم ان الصين ذات نظام شيوعي ، الا انها بدأت تأخذ ببعض تطبيقات النظام الرأسمالي خصوصاً في خصخصة بعض القطاعات فيها ، ولكن بعد احادث ايلول بدأت الصين تتخوف من الميول والانصياع للولايات المتحدة الامريكية ، فاتجهت نحو

---

(1) جاكسون روبرت ، مصدر سبق ذكره، ص 332
(2) دوغلاس ج. فايث ، مصدر سبق ذكره، ص 577
(3) وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره ، ص ص 257-257
(4) زبغينو بريجنسكي ، رؤية استراتيجية "امريكا وازمة السلطة العالمية"، مصدر سبق ذكره ، ص 171

المحافظة على طبيعة هذه النظام الشيوعي وضرورة العمل قدر الامكان على عدم الانصياع للتوجهات الامريكية .

4_ النموذج الاوروبي: بعد التفرد الامريكي في قيادة النظام الدولي وممارسة الهيمنة السياسية والعسكرية نتيجة الافكار المتصلبة للتيار المحافظين الجدد بخصوص الابتعاد عن مفهوم الشراكة الدولية والتفرد بالقيادة العالمية، انعكست هذه السياسات سلبياً على مواقف الدول الاوربية خصوصاً (المانيا وفرنسا وبلجيكا)، التي عارضت قرار الولايات المتحدة الامريكية الحرب على العراق ، فضلاً عن سياسات التهميش واغفال اي دور لهذه الدول الكبرى في القضايا العالمية[1].

وبالتالي فان جميع افرازات الثقافية المتمثلة بصدام الحضارات هي نتيجة لسياسات القوة الامريكية في النظام الدولي، والتي ترتب على اثرها نتائج سلبية انعكست على الولايات المتحدة الامريكية وعلى النظام الدولي بشكل كبير.

المطلب الثالث

الظواهر الجديدة للتأثير والتغير(القوة الناعمة)

بعد الاخطاء الاستراتيجية الامريكية في حربها على العراق وافغانستان، وما خلفها ذلك من تداعيات اثرت بشكل سلبي على صورتها في العالم، اتجهت الى اساليب جديدة من اجل تحقيق اهدفها في العالم، ويكمن الهدف الاساسي للولايات المتحدة الامريكية بـ البقاء في الهرمية الدولية، ولكن بوسائل القوة الناعمة [2]، فتجند لها أساليب رخوة، قوامها نشر الأفكار والمعلومات، ودعم قنوات البث الإذاعي والإرسال التلفزي، وترويج سلع وخدمات وبرامج معلوماتية، يكون المبتغى منها زعزعة ثقة الناس في طبيعة النظام القائم ، أو تشويه صورة القائمين عليه، أو إغراءهم

---

(1) David P. Calleo, p17

(2) ديبان جوليوس ، مصدر سبق ذكره، ص 20

Oberkanal.com

جميعا بـ"مزايا"، تبدو لمالك القوة الناعمة (والخشنة)، أنها الأمثل، والأصلح، وسبيل "الخلاص الأوحد"[1].

و لما لم يعد ممكنا اليوم، الاتجاه الى اساليب القوة العسكرية المباشرة، فقد جاء الإعلام والسلط الرمزية الأخرى لتأدية ذات الدور، أي "القدرة على تحقيق مردود في الشؤون الدولية من خلال الاستقطاب والانجذاب، أكثر مما يمكن تحقيقه عبر الإكراه البدني"، وبهذا الصدد يقول جوزيف ناي: " لقد أضحى من الصعب، في العالم المعاصر، استخدام العصا إذ القوة العسكرية، على الرغم من ضرورتها كسياسة ردع وإكراه، فهي أصبحت صعبة جدا... وأصبحت الحرب أمرا جد مكلف من الناحية المادية..."، ناهيك عن المناهضة المتزايدة للحروب، والنفور المتزايد من استخدام القوة، أو محاصرة الدول والشعوب[2].

إن تزايد إخفاقات إدارة جورج بوش(الابن)، في العديد من الملفات الخارجية (وضمنها تحديدا العراق وأفغانستان)، باعتمادها على القوة الخشنة أو الصلبة، والتي تقوم على القوة العسكرية المباشرة، إنما دفع بالكثيرين للتأكيد على أهمية القوة الناعمة، كأحد أدوات تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، بجانب القوة العسكرية عند الحاجة إليها[3]، وقد أكد "معهد بروكينغز"، منذ صيف العام 2008، على "أن تغيرا ما، يجب أن يلحق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي، في مرحلة ما بعد الرئيس بوش، ينطوي على إنهاء عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية، بتحويل الولايات المتحدة إلى شريك دولي، يمكن الاعتماد عليه، عبر عدة آليات، تتدرج جميعها في فئة القوة الناعمة، وأهمها التركيز على جهود حفظ السلام عالميا [4].

---

(1) كرين برنتون ، مصدر سبق ذكره، ص 290

(2) جوزيف سي . ناي ، القوة والسياسة في عصر المعلومات، ترجمة علا عبد الغفور محمد ، دراسات استراتيجية ، جامعة النهرين، العدد 5، بغداد، 2011، ص2

(3) بكر صدقي ، تركيا تتجاوز تاريخها القريب وتخوض معارك " القوة الناعمة"، مجلة افاق المستقبل ، العدد 3، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2010، ص 24

(4) Mingjiang li, soft power, china is emerging stratrgy in interational politics, Lexington books, united kingdom,2009, p 63

ويمكن القول، ان ادارة الرئيس (باراك اوباما) تعمل لإعمال البعد الرمزي، بغرض إعادة الاعتبار لصورة الولايات المتحدة بالعالم، وأيضا لتخفيف تكاليف القوة العسكرية، التي أنهكتها الحروب والتدخلات هنا وهناك، فتعمل لتحقيق ثلاثة أهداف لذلك[1]:

أ_ اجتذاب ميول الدول النامية إلى النموذج الأمريكي، ضمن استراتيجية كسب العقول والقلوب، من خلال مساعدة تلك الدول لتصبح قادرة على الارتقاء بأوضاعها الداخلية اقتصاديا واجتماعيا.

ب_ ثم دفع تلك الدول لتبني مواقف مؤيدة للولايات المتحدة في المنظمات الدولية، انطلاقا من النتائج الإيجابية للتواصل بين الطرفين.

ج_ ثم تعزيز التوجهات العالمية للمواطنين الأمريكيين، عبر دفعهم للانخراط في العمليات ذات البعد الإنساني، أو المقدم للأبعاد السلمية في العلاقات الدولية.

هذا معناه أنه يجب أن يستتبع ذلك تحول الولايات المتحدة من "محاولة استقطاب شعوب الدول النامية إلى العمل معها كشريك دولي، لمواجهة التحديات العالمية المشتركة، التي لا تستطيع أية دولة التصدي لمواجهتها منفردة"[2].

ومع تولي الإدارة الجديدة بقيادة (باراك اوباما) للحكم في الولايات المتحدة ، أضحت الأطروحة النظرية بـ (جوزيف سي. ناي)، حول ظهور أنماط غير عسكرية للقوة في العلاقات الدولية، وأضحت موضع اهتمام عدد كبير من المحللين في الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً مدى إمكانية الاستفادة منها، في تدعيم مكانة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي[3]، لقد بات الرأي سائدا بأن القوة الخشنة المعتمدة بحالة أفغانستان كما بحالة العراق[4]، هذه القوة أفرزت واقعا عالميا مناهضا لسلوك الإمبراطورية واختياراتها[5].

وبالتالي، الاعتقاد القائم، منذ وصول أوباما للسلطة، هو العمل على مزج القوتين معاً، بزمن السلم كما بزمن الحرب، في إطار ما سماه جوزيف ناي "القوة الذكية"، والتي بنيت على حقيقة أن

---

(1) تشارلز ايه . كوبشان ، استراتيجية اوباما الخارجية هل ابغيت، مجلة افاق المستقبل ،العدد 7، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2010، ص 29

(2) جوزيف سي . ناي ، القوة والسياسة في عصر المعلومات، مصدر سبق ذكره، ص 3

(3) حكيم النوازني ، مصدر سبق ذكره، ص 153

(4) زبغنيو بريجنسكي ، من الامل الى الجراءة " تقييم سياسة اوباما الخارجية" مصدر سبق ذكره، ص 207

(5) تشارلز ايه . كوبشاه ، مصدر سبق ذكره، ص 29

الخلل كان بسبب "سوء استخدام" السلطة الخشنة من قبل الولايات المتحدة، وعدم القدرة على مزاوجتها بالسلطة الناعمة، لا بل تم توظيف هذه الأخيرة لخدمة أهداف الأولى[1].

إن وصول أوباما للسلطة، وقوله بأنه سيعتمد سبلا أخرى، أقل تشددا وخشونة من سبل الرئيس السابق، إنما معناه مراهنته على هذا المزج "الذكي" بين القوتين الخشنة والناعمة، لكنه لا يستطيع وبكل الأحوال، إلا أن يوظفهما لخدمة مفاصل منظومة الإمبراطورية الثابتة،[2] وهذه المفاصل هي:[3].

_مفاصل السيادة الأمريكية على العالم في كل المجالات.

_ مفاصل تحقيق المصلحة القومية الأمريكية بكل الوسائل.

_مفاصل الأنموذج الأمريكي باعتباره القدوة لدول وشعوب العالم الاخرى.

_مفاصل النظرة الأحادية والاستعلائية للعالم وللتاريخ، والمرتكزة على القومية والدين في صورتهما البدائية.

_مفاصل تقسيم العالم إلى مجالات حيوية.

_مفاصل تطبيق مبدأ الخيار الصفري في العلاقات الدولية، حيث لا ابتزاز ولا مساومة.

وكما القوة الخشنة تقتل، فان القوة الناعمة تقتل ، بل إنها تكون، في بعض الأحيان، أخطر وأفتك من القوة الصلبة، على صعيد القتل والنتائج السياسية والاقتصادية والثقافية، وعلى صعيد عدم القدرة على مواجهتها، لان مفاعيلها أشد وطأة وتأثيرا والدليل أنه، في حالة (السودان وليبيا وسوريا)مثلا، لاحظنا كيف أن استخدام القوة الناعمة قد تحول تدريجيا إلى تغاض عن استخدام القوة الخشنة، لتمرير ما كانت الولايات المتحدة وأوروبا تريدان تمريره[4].

---

(1) حكيم النوازني ، مصدر سبق ذكره، ص 153
(2) ديبان جوليوس ، مصدر سبق ذكره، ص 21
(3) بكر صدقي ، مصدر سبق ذكره، ص 24
(4) Mingjiang li, pp 70-71

obeikandl.com

وقد تحتاج الولايات المتحدة إلى "القوة الناعمة" كأمة، إلا أن السياسيين والعسكريين يحتاجون إلى مادة أكثر قوة، للدفاع عن المصالح القومية الكبرى، أو ما تم اعتماده على أساس كونه كذلك، وعلى هذا الأساس، فإن الجمهور غالبا ما يفضل "القوي المخطئ" على "المسالم المحق"، والدليل، يقول هؤلاء، أن القوة الناعمة لم تنجح في ثني زعيم كوريا الشمالية عن مشروعه النووي، حتى وإن كان من محبي أفلام هوليوود، ولم يثن حكومة طالبان عن مساندة تنظيم القاعدة، حتى وإن كانت ذات الحكومة تعلم أنه بجريمة أسامة بن لادن، سيتم طرد طالبان من السلطة[1].

إن الولايات المتحدة بحاجة إلى إدراك أهمية التوازن بين القوة الخشنة والقوة الناعمة، وبحاجة إلى التواصل مع الآخر عبر الحوار، أي بالمحصلة إلى استراتيجية "ذكية"، تهدف إلى الدمج بين القوتين، لا تغليب الواحدة على الأخرى، على الأقل من باب رد الاعتبار للنظام الدولي، وهذا ما سارت عليه ادارة الرئيس اوباما خلال ولايتها الاولى[2].

وخلاصة القول، ان لاستخدامات القوة الامريكية وتداعيات يمكن اجمالها في الغالب بالسلبية على النظام الدولي، كما كان لها انعكاسات سلبية على الداخل الامريكي، والتي نجم عنها ضهور شكل جديد من السياسة الامريكية حيال النظام الدولي تقوم على استخدام وسائل غير القوة الصلبة من اجل تنفيذ اهدافها الخارجية.

---

(1) كرين برنتون ، مصدر سبق ذكره، ص 290

(2) جوزيف سي . ناي ، القوة والسياسة في عصر المعلومات، مصدر سبق ذكر، ص 2

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الخامس

الافاق المستقبلية لسياسة القوة الامريكية في النظام الدولي

من خلال استقراء سياسات الولايات المتحدة الامريكية وممارساتها للقوة في النظام الدولي نستطيع ان نعطي لمحة مستقبلية لشكل القوة الامريكية واستخداماتها المختلفة في النظام الدولي، استناداً على بعض المعطيات الواقع الدولي وتداعياته لمدة لا تتجوز الخمس سنوات، على اعتبار ان من خصائص النظام الدولي الحركة والتغير الدائمين.

المطلب الاول

مستقبل شكل القوة الامريكية في النظام الدولي

من خلال استقراء سياسات الولايات المتحدة الامريكية في استخدام القوة في النظام الدولي، ودراسة اهم المقومات القوة التي تدفع بها لمثل هذه للممارسة ، بالإضافة الى اهم الاصول الفكرة لها، وما نتج عن هذه عن هذه الممارسات من اثار يمكن اجمالها في الغالب بأنها سلبية اثر على مجرة النظام الدولي وبتالي انعكست هذه الاثار على شكل القوة الامريكية في النظام الدولي.

ولكي نصل الى مستقبل شكل القوة الامريكية في النظام الدولي، لابد من اعطاء عدد من المشاهد المستقبلية لشكل القوة للمدة لا تزداد عن خمس سنوات ، على اعتبار الطبيعة (الدراماتيكية) للنظام الدولي التي تحول دون ان نعطي مشاهد مستقبلية تمدد للأكثر من خمس سنوات ، وبذلك يمكن اعطاء اهم المشاهد لشكل القوة في النظام الدولي، وهي كالاتي:

الاحتمال الاول: توجه الولايات المتحدة لممارسة القوة الصلبة في النظام الدولي

obeikandi.com

يتوقع هنا ان الولايات المتحدة الامريكية سوف تتجه في الخمس سنوات القادمة الى استخدام القوة الصلبة في النظام الدولي وبشكل منفرد ، انطلاقاً من هدف الولايات المتحدة حول البقاء على رأس الهرمية الدولية[1]، وقيادة النظام الدولي بكل الوسائل الازمة، فاحتمال لجوء الولايات المتحدة الامريكية الى ممارسة القوة الصلبة في النظام الدولي ينتج عنه ثلاث مشاهد مستقبلية للشكل القوة الصلبة على اعتبار ان القوة الصلبة تتكون من ثلاث اشكل **(القوة العسكرية ، الضغوط الاقتصادية، الضغوط السياسية والدبلوماسية)**[2]، وبذلك فان احتمالات مستقبل القوة الصلبة يدور حول ثلاث مشاهد هي:

اولاً: احتمال لجوء الولايات المتحدة الامريكية الى القوة العسكرية وشن الحروب والتدخلات في النظام الدولي، من اجل احكام سيطرتها على مناطقة استراتيجية مهمة من العالم مما يتيح لها احكام قبضتها على النظام الدولي.

وبما ان الولايات المتحدة تعاني من إرهاصات نتيجة لسياسات القوة العسكرية في افغانستان والعراق، وما نجم عنها من اثار سلبية اثرت على الولايات المتحدة الامريكية ، فضلاً عن طبيعة النظام الدولي الذي لا يتحمل التفرد الامريكي فيه، نتيجة تصاعد دور بعض القوى في النظام الدولي (الصين وروسيا) ، فلذلك فان احتمال هذه المشهد وهو شبه مستبعد في الخمس سنوات القادمة.

ثانيا: احتمال لجوء الولايات المتحدة الامريكية الى ممارسة الضغوط الاقتصادية في سياستها الخارجية على بعض الدول التي تراها غير منصاعة لسياساتها فتتجه الى شن العقوبات الاقتصادية، مما تتيح لها هذه السياسات من نتائج، يمكن وصفها بالفعالة، من خلال تحقيق هدفين اساسين هما[3] :

---

[1] دوغلاس ج. فايث ، مصدر سبق ذكره ، ص 109

[2] مايكل اوهانلون ، الجديد في العقيد العسكرية الامريكية ، مجلة افاق المستقبل ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 7، ابوظبي، 2010، ص 105

[3] Alireza Nader, Sanctions Squeeze Revolutionary Guard, rand corporation, 2013
http://www.rand.org/commentary/2013/01/04/ALMON.html&lang=en&usg=ALkJrhhBGg4TqwjbE5qT290b3tVfVlDfOQ

1_ الحصول على التنازلات نتيجة العقوبات الاقتصادية وتحقيق نتائج ملموسة على ارض الواقع

2_ الرضى الدولي عن هذه الممارسة التي تتيح للتحقيق بعض النتائج دون اي خسائر بشرية بعكس القوة العسكرية التي ينجم عنها خسائر بشرية.

ولذلك، يمكن القوة ان احتمال ممارسة الولايات المتحدة سياسة العقوبات الاقتصادية هو احتمال وارد في الفترة القادمة، من كونها لا تسبب اي اثار على سمعة وصورة الولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي ، والمثال على هذه الممارسات الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية على ايران نتيجة البرنامج النووي الايراني[1].

ثالثاً: احتمال اللجوء لجوء الولايات المتحدة الى ممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية انطلاقاً لما تملكه من مقومات قوة، تؤهلوها لممارسة مثل هذه السياسة في النظام الدولي، خصوصاً في القضايا التي يمكن وصفها بأنها قضية تتحمل المفوضات عليه، ويمكن القول ان هذه الاحتمال وارد في السياسة الخارجية الامريكية، من كون هذه السياسات تعد احد الركائز الاساسية، والمهم في السياسة الخارجية الامريكية.

الاحتمال الثاني: توجه الولايات المتحدة الى ممارسة القوة الناعمة في النظام الدولي

يدور هذه الاحتمال من ان الولايات المتحدة الامريكية تتجه نحو استخدام القوة الناعمة في لمدة الخمس سنوات القادمة، نتيجة الانعكاسات السلبية الناجمة عن ممارسات القوة العسكرية الامريكية في افغانستان والعراق، والتي اثرت على مكانة وصورة الولايات المتحدة في النظام الدولي [2]، فاحتمال توجه الولايات المتحدة الى ممارسة التأثير من خلال الاسلوب الناعم الذي يعتمد على اجتذاب الاخرين، من خلال الأعجاب والميول دون التأثير المباشر على الاخرين

[1] داليا داساكاي وفيرديك ويهري، مصدر سبق ذكره، ص13
[2] زبغنيو بريجنسكي ، من الامل الى الجراءة " تقييم سياسة اوباما الخارجية" مصدر سبق ذكره، ص 206

،وممارسة هذا التأثير على الشعوب والمجتمعات اكثر من الحكومات واجتذابها، فضلاً عن كسب ود وميول هذه الشعوب وترك السياسة التي تحول اجتذاب الانظمة التي كانت متبعة في الادارات الامريكية السابقة، ولذلك ان الولايات المتحدة الامريكية تتجه نحو ممارسة القوة الناعمة التي توفر لها التأثير على الاخرين ولكن في بعض الاحيان يجب عليه ان تعضد هذه السياسية بسياسة صلبة، من اجل ضبط ايقاع التأثير [1]، فاحتمال ممارسة الولايات المتحدة هذه السياسة وهو مشهد محتمل الحدوث[2].

الاحتمال الثالث: توجه الولايات المتحدة الى ممارسة القوة الذكية

يبنى هذا الاحتمال على اساس ان الولايات المتحدة الامريكية تتجه في الامد القريب الى اتباع سياسة القوة الذكية التي تبنى على اساس التألف والمزاوجة باستمرار بين وسائل القوة الصلبة والقوة الناعمة، من اجل تعضيد القوة الناعمة وجعلها اكثر تأثير من كون ان للقوة الناعمة دور في اعطاء نوع من القبول والشرعية و للقوة الصلبة ، اذاً لكل من هذه السياسات مكملة للأخرى ، فالولايات المتحدة سوف تتجه نحو ممارسة هذه السياسة من اجل تحقيق هدفها الرئيسي الذي يدور على الاستمرار في التربع على راس الهرمية الدولية وقيادة النظام الدولي ، وبذلك يكمن شرح الدوافع الامريكية من وراء التوجه نحو سياسة القوة الذكية وهي[3]:

اولاً: ممارسة التأثير على النظام الدولي، ولكن اسلوب هذا التأثير يختلف من حيث الاداء ودرجة القبول الدولي منها مقارنة بالسياسة الصلبة التي كانت تمارسه الولايات المتحدة في الفترة السابقة

ثانياً: رفع العناء عن كاهل الاقتصاد الامريكي، من خلال تقليل النفقات العسكرية وسحب القوات العسكرية من مناطق معية بالإضافة الى الاعتماد على قوات الحلفاء الاستراتيجيين في بعض المواقف

---

[1] حكيم النوازني ، مصدر سبق ذكره، ص 153

[2] ديفان جوليوس ، مصدر سبق ذكره، ص 21

[3] Seth G. Jones, The Mirage of the Arab Spring, , rand corporation, 2013, http://www.rand.org/blog/2013/01/the-mirage-of-the-arab-spring

المطلب الثاني

مستقبل استخدامات القوة الامريكية في النظام الدولي

من خلال تطرقنا الى سياسات القوة الامريكية في عهد جورج بوش (الابن) وباراك اوباما في ولايته الاولى والوقف على اهم هذه السياسات في النظام الدولي وما انابت اليه من اثأر اثرت على مجريات النظام الدولي ، اصبح لابد لنا من منا يصبح لدينا صورة مستقبلية لاهم ممارسات القوة الامريكية في الفترة التي تمتد للنصف العقد القادم اي خمس سنوات ، ولذلك اصبح من الضروري التعرف على مستقبل ممارسات القوة الامريكية في البيئة الدولية القادمة .

ورغم هناك بعض الصعوبات التي تتعلق بطبعة المتغير للنظام الدولي على اعتباران هذه النظام هو عبارة عدد من الفواعل التي تكون الدول على رأس تلك الفواعل، وبما ان للدول سياسات متغيرة بتغير المصالح والذي يؤدي بدوره الى صعوبات تعيق استشراف مستقبل ممارسة الولايات المتحدة الامريكية للقوة في النظام الدولي.

ويمكن اعطاء عدد من الاحتمالات المستقبلية للممارسات القوة الامريكية في النظام الدولي وهي كالاتي:

الاحتمال الاول: اتجاه الولايات المتحدة الامريكية نحو الاستمرار في ممارسات القوة في النظام الدولي

يدور هذه الاحتمال المستقبلي على ان الولايات المتحدة سوف تستمر في ممارسات القوة والاكراه في النظام الدولي، وبغض النظر على شكل هذه القوة وطبيعتها ، على اساس ان الولايات المتحدة يحكمها مبدأ (البرغماتية) في التعامل مع الغير، ومن اجل تحقيق هدفها

الاستراتيجي وهو (الهيمنة على النظام الدولي)، سوف توظف كل امكانيتها من اجل منع اي طرف دولي منافس لها من الوصول الى عرش الهرمية الدولية[1] .

ولكن رغم ان الولايات المتحدة الامريكية لها هدف اساسي ودائمي في النظام الدولي وهو (البقاء على راس النظام الدولي والهيمنة عليه) ، لكن متغيرات الواقع الفعلي الداخلية والخارجية تفرض عليها بعض القيود التي تحول دون الاستمرار في ممارسات القوة ، فاذا ما مارست الولايات المتحدة القوة في النظام الدولي فأنها سوف تتجه الى اساليب جديدة لنهج هذه الاسلوب،

فيمكن القول ان هذه الاحتمال المستقبلي شبه محتمل الحدوث في النظام الدولي ولكن بوسائل اخرى[2].

ووهنا يمكن ان يكون لجوء الولايات المتحدة الى الاستمرار في استخدام القوة في النظام الدولي بإحدى الوسائل الاتية:

1_ احتمال توجه الولايات المتحدة الى الاستمرار في استخدام القوة من خلال التفرد في استخدام القوة بحكم بانها قوة عالمية سوف تعمد على التفرد في ممارسة القوة والقيادة في النظام الدولي على اعتبار ان للولايات المتحدة جمالة من الهادف العالمية التي يتربع عليه هدف الهيمنة والبقاء في الهرمية الدولية [3]، وبذلك فانه سوف تعمل على توظيف كال الامكانيات المتاحة من اجل تحقيق مصالحها العالمية.

2_ احتمال توجه الولايات المتحدة الى الاستمرار في استخدام القوة في النظام الدولي من خلال الشراكة في الامد القريب على اعتبارات داخلية وخارجية فالداخلية منها تدور حول

[1] صبحي ناظم توفيق ، مصدر سبق ذكره، ص 71
[2] مايكل اوهانلون ، مصدر سبق ذكره ، ص 106
[3] صبحي ناظم توفيق ، مصدر سبق ذكره، ص 72

obeikandl.com

ضعف الاقتصاد الامريكي[1]، اما الاعتبارات الخارجية فتدور حول طبيعة المجتمع الدولي الذي يفرض على الولايات المتحدة هذه السياسة من خلال صعود القوى الكبرى وضرورة اخذ لها دور لها في النظام الدولي[2] ، فالولايات المتحدة الامريكية تتجه نحو ممارسة القوة بالشراكة من خلال تفعيل دور الاحلاف العسكرية والاقتصادية بالإضافة الى تفعيل العلاقات الثنائية بين الدول[3]، والتي توفر للولايات المتحدة الامريكية تحقيق مصالحها العالمية على اعتبارات عدة اهمها:

اولا: ان ممارسة القوة بالشراكة يوفر للولايات المتحدة الامريكية فرصة رفع العباء عن كاهل الاقتصاد الامريكي من خلال توزيع الادوار بين الشركاء.

ثانياً: تحيق مصالح الولايات المتحدة الامريكية بكفاءة عالية من خلال تعضيد القوة الامريكية بالقوة الاخرى للدول المتشاركة.

فرضم ان ممارسة القوة بالشراكة له ايجابيات كثيرة الا ان له سلبية وحيدة تدور حول اقتسام العوائد بينها مما يفوت عليه فرصة الهيمنة الكلية على النظام الدولي، كما يمكن القول ان احتمال حدوث هذه المشهد هو شبه وارد في النظام الدولي على اعتبارات قد ذكرنها اعلاه.

3_ احتمال توجه الولايات المتحدة الى الاستمرار في استخدام القوة في النظام الدولي بالوكالة من خلال اعطاء الضوء الاخضر للحفاء الاستراتيجية الموجودين في المناطق المصالح الامريكية والتخويل لها بممارسة القوة بكافة اشكالها من اجل تحقيق المصالح المشتركة، فرغم ان الولايات المتحدة تمارس هذه السياسة من فترة بعيدة الا انها بعد احداث 11 ايلول قد تراجعت بحكم صعود التيار المحافظين الجدد الذي يرفض اي مشاركة للقوى الاخرى في قيادة النظام الدولي[4]، ولكن بعد مجيئ الادارة الجديدة بقيادة الرئيس باراك اوباما اتجه نحو ممارسة مثل هذه السياسة من خلال التركيز على الحلفاء الاقليمين مثل (كوريا الجنوبية واليابان

---

[1] عصام عبد الشافى ، مصدر سبق ذكره، ص 91
[2] صالح عباس الطائي وخضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص 14
[3] عمرو عبد العاطى ، مصدر سبق ذكره، ص 226
[4] مروة فكرى ، مصدر سبق ذكره، ص 163

وتايوان) في شرق اسيا، (وبريطانية والمانيا) في اوروبا، وفي الشرق الاوسط (تركيا والسعودية واسرائيل وقطر) فمثلاً دور قطر المتصاعد في المنطقة والذي يفسر على انها الدولة الوكيلة للولايات المتحدة الامريكية في ممارسة الضغوط الاعلامية خصوصاً ما حدث من تغيرات عصفت في المنطقة[1].

فاحتمال الوكالة في ممارسة القوة لدى الولايات المتحدة في الامد القريب هو احتمال ورد فعلاً على اعتبار وجود مثل هذه الممارسة على ارض الواقع .

الاحتمال الثاني: اتجاه الولايات المتحدة الامريكية نحو التوسع في ممارسات القوة في النظام الدولي

ينطلق هذه الاحتمال من ان الولايات المتحدة سوف تتوسع في استخدام القوة في النظام الدولي بما يخدم مصالحها ، ومتجاهله بذلك اي قيود او عراقيل تفرضها طبيعة النظام الدولي على سياساتها هذه، منطلقة بذلك من امكانيات القوة التي تملكها ، ومن خلال التفسير الواقعي لرؤيتها للنظام الدولي، و ضرورة هيمنتها على العالم وتحقيق الحلم الامريكي الداعي الى قيادته ، ومن هذا المنطق فسوف تتجه الولايات المتحدة الى التوسع في استخدام القوة وعدم تفويت الفرصة من اجل تنفيذ اهدافها الخارجية[2].

كما ان الولايات المتحدة سوف تستخدم كل اشكل القوة وعلى رأسها القوة العسكرية من اجل تحقيق اهداف المذكورة اعلاه ، ولكن وقائع الحاضر تحول دون ان يتحقق هذا المشهد في المستقبل القريب على اعتبار ان هناك اثر سلبية لممارسات القوة الامريكية خصوصاً في حربها على افغانستان والعراق والتي انعكست على البيئية الداخلية والخارجية للولايات المتحدة.

وهنا يتوقع ان تلجأ الولايات المتحدة الامريكية الى التوسع في استخدام القوة بإحدى الوسائل الاتية:

---

[1] ستفين رايت، سياسة قطر الخارجية " الاستقلالية والامن"، تقرير موجز عن علاقات الخليج الدولية مركز الدراسات الدولية والاقليمية ، كلية الشؤون الدولية ، جامعة جورجتاون ، الدوحة ، 2012، ص15

[2] حسام محمد مطر ، السياسة الخارجية الامريكية ضرورة الانكفاء ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد 4، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد، 2012، ص 148

1_ احتمال توجه الولايات المتحدة الى التوسع في استخدام القوة من خلال التفرد اذ تعد الولايات المتحدة قوة رقم واحد في النظام الدولي ، تمتلك مقومات تؤهلها للتفرد في استخدام القوة وتوسع نطاق استخدامها بما يخدم مصالحها في العالم، وبالتالي فئنها لن تتردد في التفرد في استخدام القوة، فن اتجاها الى التفرد في استخدام القوة ينبع من اتجاه الولايات المتحدة الامريكية نحو الهيمنة على النظام الدولي، واتجاها الى عدم مشاركة اي قوى دولة في ادارة المتغيرات الدولية في العالم.

2_ احتمال توجه الولايات المتحدة الى التوسع في استخدام القوة من خلال الشراكة مع القوى الدولية والاقليمية من اجل تنفيذ اهدافها في النظام الدولي، فالولايات المتحدة الامريكية تتوجه نحو استخدام القوة ولكن بأسلوب مختلف تماماُ عن السابق، فتتجه نحو استخدام القوة بالشراكة مع بعض الحلفاء الاستراتيجيين من اجل تنفيذ المصالح الامريكية، ويكن دور الولايات المتحدة الامريكية في هذا الاحتمال على تقديم بعض الدعم والمشاركة الجزئية مع الحلفاء، فضلاً عن ان القيادة تبقى بيد الولايات المتحدة الامريكية.

3_ احتمال توجه الولايات المتحدة الى التوسع في استخدام القوة من خلال الوكالة لبعض القوة الاقليمية والدولية في ادارة بعض القضايا التي تهم الجانب الامريكي والقوى الاخرى، فتعمد الولايات المتحدة على الاعتماد على بعض القوى من اجل ادارة بعض الصراعات والازمات بدلاَ عنها، وهذا يوفر للولايات المتحدة الامريكية تنفيذ اهدفها بأقل كلفة بعد انظار الرأي العالم عنها اذ ما حدثت تداعيات سلبية، وبالتالي فان دور الولايات المتحدة في هذا الاحتمال يقتصر على توجه القوى الموكل اليها تنفيذ بعض الادوار في بعض القضايا.

الاحتمال الثالث: اتجاه الولايات المتحدة الامريكية الى التراجع عن ممارسات القوة في النظام الدولي

يشير هذ الاحتمال على ان الولايات المتحدة الامريكية سوف ترجع عن ممارسات القوة في النظام الدولي لمدة منتصف العقد القادم على اعتبارات انها واجهت اثار سلبية انعكست على النظام الدولي والذي اثر بشكل كبير مكانة الولايات المتحدة الامريكية فيه[1] ، فتراجعه عن ممارسة القوة يعود لتحقيق هدفين اساسين يتمثل الاول في تحقيق نوع من التوازن الذاتي من خلال الانطواء الى الداخل والوقوف على نقاط الضعف الداخلية لها ، اما الهدف الثاني فيدور على المحافظة ما تبقى من القوة الامريكية والعمل على تحسينها من خلال معالجة الداخلية والتي سوف تعكس على تعضيد القوة الامريكية [2].

ولذلك ان تراجع الولايات المتحدة الامريكية عن ممارسة القوة في النظام الدولي لمدة نصف العقد القادم هو مشهد شبه محتمل الحدوث نتيجة ان الولايات المتحدة مستحيل تتراجع عن دورها العالمي في النظام الدولي، الا ان فرض النظام الدولي التراجع عليه ، نتيجة قيام متغيرات تؤثر على هيكلية النظام الدولي كقيام حرب بين القوى الكبرى.

وهنا، يتوقع ان تتراجع الولايات المتحدة عن استخدام القوة في النظام الدولي، الا انها ستبقي استخداماتها للقوة عبر احدى الوسائل الاتية:

1_ احتمال توجه الولايات المتحدة الى استخدام القوة من خلال الشراكة مع بعض القوى والحلفاء الاستراتيجيين في النظام الدولي، على اعتبار ان الولايات المتحدة تعاني من تراجع ملحوظ في النظام الدولي الناجم من الاثار السلبية الناتجة من بعض السياسات الخاطئة في النظام الدولي، وبالتالي فأنها سوف تتجه نحو الشراكة من اجل الابقاء على المكانة التي تتمتع بها في النظام الدولي.

---

[1] الفاتح كامل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص111-115

[2] محمد العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص 77

obeikandl.com

2_ احتمال توجه الولايات المتحدة الى استخدام القوة من خلال الوكالة لبعض الحلفاء من اجل القيام ببعض المهام والوظائف التي كانت تقوم بها في السابق، ولكن بحكم المتغيرات الداخلية والخارجية والتي اثرت على الولايات المتحدة بشكل مباشر او غير مباشر، جعلت من الولايات المتحدة التوجه نحو القيام بتوكيل بعض الدول من اجل القيم بمهام تنصب في مجملها في تنفيذ مصالح امريكية في المرتبة الاولى.

الاحتمال الرابع: توجه الولايات المتحدة الامريكية نحو الحذر في ممارسة القوة ودراسة الية استخدامه

ينطلق هذا الاحتمال من افتراض يقوم على اساس ان الولايات المتحدة الامريكية تتجه في الامد القريب نحو ممارسة القوة في النظام الدولي ولكن تكون ممارستها محسوبة من منطلق الربح والخسارة وحجم الاثار السلبية والايجابية الناتجة عن هذه الممارسات حيال قضايا استراتيجية مهمة في النظام الدولي، فسوف تبدأ بممارسة ما تسمه سياسة الدفاع الذكية التي تعتمد على الحروب الإلكترونية وخصخصة الحروب وتوظيف وسائل غير عسكرية من اجل تنفيذ اهدافها الخارجية [1]، وبالتالي يمكن القول ان احتمال هذه حدوث هذه المشهد وهو محتمل الحدوث في النظام، على الامد القريب والمتوسط.

[1] ديبان جوليوس ، مصدر سبق ذكره، ص 20

obeikandl.com

المطلب الثالث

مستقبل شكل ممارسة القوة الامريكية في النظام الدولي

يدور هذه المبحث المستقبلي على اعطاء بعض المشاهد المحتملة للشكل ممارسة القوة الامريكية في النظام الدولي من خلال قيام قراءة الواقع الفعلي للمكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي ، بالإضافة الى تأثير التداعيات التي انعكست في ظلالها على مستقبل شكل ممارسة القوة لدى الولايات المتحدة الامريكية، فلذلك يمكن طرح عدد من المشاهد المستقبلية التي تبيني مستقبل شكل ممارسة القوة الامريكية النظام الدولي وهي كالاتي:

الاحتمال الاول: للجوء الولايات المتحدة الامريكية الى التفرد في ممارسة القوة في النظام الدولي.

ينطلق هذا الاحتمال من فرضية تؤكد بان الولايات المتحدة الامريكية سوف تتجه نحو التفرد في ممارسة القوة في النظام الدولي في المدة التي تمتد لنصف العقد القادم ، فالولايات المتحدة وبحكم بانه قوة عالمية سوف تعمد على التفرد في ممارسة القوة والقيادة في النظام الدولي على اعتبار ان للولايات المتحدة جمالة من الهادف العالمية التي يتربع عليه هدف الهيمنة والبقاء في الهرمية الدولية [1]، وبذلك فانه سوف تعمل على توظيف كال الامكانيات المتاحة من اجل تحقيق مصالحها العالمية .

ويمكن القول ان هذه الاحتمال هو مستبعد الحصول في الامد القريب على اعتبار ان النظام الدولي في طبيعته الحالية لا يتقبل تفرد دولة معينة من اجل قيادة هذه النظام وممارسة سياساتها بكل حرية دون ان تتأثر في طبيعة هذه النظام فاعليه الدوليين ، ولذلك فان الولايات المتحدة لا يمكن لها ان تتفرد في ممارسة القوة بشكل انفرادي دوان ان تخذ على عاتقها عدد من التداعيات التي تؤثر فيه.

[1] صبحي ناظم توفيق ، مصدر سبق ذكره، ص 72

الاحتمال الثاني: للجوء الولايات المتحدة الامريكية الى ممارسة القوة في النظام الدولي من خلال الشراكة.

يدور هذه المشهد المستقبل على ان الولايات المتحدة الامريكية سوف تتجه نحو ممارسة القوة بالشركة في الامد القريب على اعتبارات داخلية وخارجية فالداخلية منها تدور حول ضعف الاقتصاد الامريكي[1]، اما الاعتبارات الخارجية فتدور حول طبيعة المجتمع الدولي الذي يفرض على الولايات المتحدة هذه السياسة من خلال صعود القوى الكبرى وضرورة اخذ لها دور لها في النظام الدولي[2] ، فالولايات المتحدة الامريكية تتجه نحو ممارسة القوة بالشراكة من خلال تفعيل دور الاحلاف العسكرية والاقتصادية بالإضافة الى تفعيل العلاقات الثنائية بين الدول[3]، والتي توفر للولايات المتحدة الامريكية تحقيق مصالحها العالمية على اعتبارات عدة اهمها:

اولا: ان ممارسة القوة بالشراكة يوفر للولايات المتحدة الامريكية فرصة رفع العباء عن كاهل الاقتصاد الامريكي من خلال توزيع الادوار بين الشركاء.

ثانياً: تحيق مصالح الولايات المتحدة الامريكية بكفاءة عالية من خلال تعضيد القوة الامريكية بالقوة الاخرى للدول المتشاركة.

فرضم ان ممارسة القوة بالشراكة له ايجابيات كثيرة الا ان له سلبية وحيدة تدور حول اقتسام العوائد بينها مما يفوت عليه فرصة الهيمنة الكلية على النظام الدولي، كما يمكن القول ان احتمال حدوث هذه المشهد هو شبه وارد في النظام الدولي على اعتبارات قد ذكرنها اعلاه.

---

[1] عصام عبد الشافى ، مصدر سبق ذكره، ص 91
[2] صالح عباس الطائي وخضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص 14
[3] عمرو عبد العاطى ، مصدر سبق ذكره، ص 226

obeikandl.com

الاحتمال الثالث: للجوء الولايات المتحدة الامريكية الى ممارسة القوة في النظام الدولي بالوكالة.

يدور فحو هذه المشهد على اساس ان الولايات المتحدة لدة نصف العقد القادم متجه نحو ممارسة القوة في الوكالة من خلال اعطاء الضوء الاخضر للحفاء الاستراتيجية الموجودين في المناطق المصالح الامريكية والتخويل لها بممارسة القوة بكافة اشكالها من اجل تحقيق المصالح المشتركة، فرغم ان الولايات المتحدة تمارس هذه السياسة من فترة بعيدة الا انها بعد احداث 11 ايلول قد تراجعت بحكم صعود التيار المحافظين الجدد الذي يرفض اي مشاركة للولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي[1]، ولكن بعد مجيئ الادارة الجديدة بقيادة الرئيس باراك اوباما اتجه نحو ممارسة مثل هذه السياسة من خلال التركيز على الحلفاء الاقليمين مثل (كوريا الجنوبية واليابان وتايوان) في شرق اسيا، (وبريطانية والمانيا) في اوروبا، وفي الشرق الاوسط (تركيا والسعودية واسرائيل وقطر) فمثلاً دور قطر المتصاعد في المنطقة والذي يفسر على انها الدولة الوكيلة للولايات المتحدة الامريكية في ممارسة الضغوط الاعلامية خصوصاً ما حدث من تغيرات عصفت في المنطقة[2].

فاحتمال الوكالة في ممارسة القوة لدى الولايات المتحدة في الامد القريب هو احتمال ورد فعلاً على اعتبار وجود مثل هذه الممارسة على ارض الواقع .

---

[1] مروة فكرى ، مصدر سبق ذكره، ص 163

[2] ستفين رايت، سياسة قطر الخارجية " الاستقلالية والامن"، تقرير موجز عن علاقات الخليج الدولية مركز الدراسات الدولية والاقليمية ، كلية الشؤون الدولية ، جامعة جورجتاون ، الدوحة ، 2012، ص15

الخاتـــمة

تعد القوة بمفهومها الشامل اهم الوسائل التي تعتمدها الولايات المتحدة الامريكية من اجل فرض تفوقها وسيطرتها على النظام الدولي منذ تأسيسها الى الان، ولكن شكل استخدام هذه القوة يختلف بين الحين والاخر، حسب مقتضيات الاوضاع الداخلية في الولايات المتحدة، وحسب طبيعة البيئة الدولية ، فالولايات المتحدة تمتلك مقومات القوة، فضلا عن امتلاكها مشروع الريادة في النظام الدولي وقيادته.

ان الادارة الامريكية على اختلاف توجهاتها السياسية تؤمن بممارسة القوة باختلاف اشكالها، فأداره الرئيس السابق جورج بوش (الابن) قد اتجهت الى ممارسة القوة العسكرية من خلال شن حربين على افغانستان والعراق، فضلاً عن الحرب على الارهاب انطلاقاً من توجهاتها الدينية المتطرف الداعية الى فرض الهيمنة الامريكية على العالم بكل الوسائل، وبعد مجيء الرئيس باراك اوباما للرئاسة عام 2008 عمل على تبني وسائل جديدة يقع على عاتقها المحافظة على مركز الولايات المتحدة الامريكية العالمي لكن بوسائل اقل تكلفة مالية وبشرية، ولا تؤثر على صورتها في العالم، من خلال سياسة القوة الذكية، والاعتماد على حلفاء اقليميين يقومون بأدوار تعود بعوائدها الى الجانب الامريكي.

ومن خلال هذه المنطلقات، نجد ان الولايات المتحدة الامريكية لم تتردد في ممارسة القوة ، بل يمكن القول ان ممارسة القوة هو مرادف لوجودها في مواقع متقدمة في هرمية النظام الدولي، ولكن التداعيات الناجمة عن ممارسة القوة في عهد الرئيس جورج بوش (الابن) جعل من ادارة الرئيس اوباما تسلك وسائل جديدة للقوة تختلف عن سابقتها، مع بقاء ذات الهدف وهو البقاء على رأس الهرم الدولي.

ومن خلال بحثنا في سياسة القوة الامريكية في النظام الدولي خلال مدة تولي الرئيس جورج بوش (الابن) الى نهاية الولاية الاولى للرئيس باراك اوباما، توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات، و على وفق الآتي:

1_ ان للقوة اشكال وعناصر مختلفة تجتمع في القوة الشاملة للدولة، والتي تدفع بالدولة نحو التوجه الى الانغماس في الشؤون الدولية, فالقوة هي التي تحدد مركز الدولة في النظام الدولي.

2_ يمكن للقوة ان تتغير من مدة الى اخرى، حسب متغيرات البيئة الدولية، بمعنى ان للقوة طبيعة متغيرة وليست جامدة، يمكن لأي دولة ان تكيف امكانياتها حسب الاوضاع التي تحيط بها من اجل مواكبة التغييرات التي حولها.

3_ ان امتلاك الدولة لعناصر القوة التقليدية او الجديدة شيء، واستخدامها شيء اخر، فالولايات المتحدة الامريكية عملت على التحول من استخدام القوة العسكرية بشكل مباشر، او ما عرف بالقوة الصلبة، الى استخدام ذات القوة او غيرها (اقتصادية او ثقافية او تحالفات دولية) بأشكال جديدة، تم تسميتها بـ(القوة الذكية).

4_ ان طبيعة النظام الدولي هي انعكاس لطبيعة المجتمع الدولي الذي تسوده حالة من اللا استقرار وسيادة القوة وتغليب المصالح الذاتية الخاصة للفاعلين الدوليين، وعلى الرغم من ان هذا النظام يظهر عليه حالة من الاستقرار الظاهري ،الا انه في الباطن يغلب عليه حالة من الصراع واعلاء شأن القوة ، وتعد الولايات المتحدة الامريكية واحدة من ابرز الدول في اللجوء الى التعامل مع منطق المجتمع الدولي في اعتمادها على استخدام القوة لتعزيز موقعها على قمة الهرم الدولي.

5_ ان تاريخ الولايات المتحدة حافل بممارسات القوة منذ تأسيسها وحتى نهاية الولاية الاولى للرئيس باراك اوباما، ففكرة القوة بمختلف اشكالها لدى الادارات الامريكية السابقة هي مبدأ حاضر في اذهان صانعي السياسة الامريكية، وهو الخيار الاول لكل الادارات الامريكية وبمختلف توجهاتها من اجل تنفيذ المصالح الامريكية في النظام الدولي .

6_ تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بجملة من المقومات التي تدفعها من اجل ممارسة القوة في النظام الدولي، فتمتلك مقومات داخلية وخارجية تجعل منها الدولة الاقوى في العالم، وبحكم هذه المقومات تتجه الولايات المتحدة الى استخدام القوة، كما تمتلك ايضاً تيارات فكرية تدفعها نحو ممارسة القوة، في النظام الدولي.

7_ اختلف شكل القوة وممارستها بين ادارتي الرئيس جورج بوش (الابن) والرئيس باراك اوباما على اختلاف توجهاتهم وعقائدهم، فضلاً عن اختلاف الاوضاع الدولية السائدة في كل مرحلة ، ففي مدة تولي الرئيس السابق جورج بوش (الابن) مارست ادارته القوة العسكرية ضد كلاً من افغانستان والعراق بجملة من الأذرع الباطلة وشن حملة تشويه واسعة ضد الاسلام بحجة محاربة الارهاب وتنظيم القاعدة المتهم بأحداث ايلول التي اثبتت الوقائع انها مشكوك في صحتها، ولكن

لهذه السياسات تداعيات داخلية وخارجية سلبية اثرت على المصالح الامريكية في النظام الدولي، فأفرزت سياسات جديدة تبنتها الادارة الجديدة المتمثلة برئاسة الرئيس باراك اوباما الذي حاول تصحيح مسار السياسة الامريكية من خلال اتباع سياسة يقع على عاتقها تنفيذ الاهداف الامريكية بأقل كلفة مالية وبشرية، فضلاً عن المحافظة على السمعة الامريكية من خلال سياسة القوة الذكية وسياسة الهيمنة بالشراكة مع الحلفاء.

8_ ان لسياسات القوة الامريكية في النظام الدولي تداعيات سلبية، انعكست بظلالها على الولايات المتحدة نفسها وعلى النظام الدولي، فمعظم هذه التداعيات نجمت عن سياسات القوة التي اتبعتها ادارة الرئيس جورج بوش (الابن) والتي أثرت على الداخل والخارج، من خلال افرازات اثرت على الاهداف الامريكية بشكل سلبي، اما التداعيات الداخلية فأبرزت تيار فكري داخلي اثرت على سياسات الادارة الامريكية والمتمثلة بأفكار بعض المفكرين امثال(جوزيف .سي ناي) حول وجوب اتباع سياسة القوة الذكية من اجل تصحيح مسار السياسة الامريكية.

9_ ومن خلال قراءة سياسة الولايات المتحدة في النظام الدولي نجد ان الولايات المتحدة تستخدم القوة بحكم انها تمتلك مشروع ينصب على هيمنتها على النظام الدولي، ولكن شكل هذه القوة يختلف من مدة الى اخرى حسب مقتضيات البيئة الدولية.

10_ استخدمت الولايات المتحدة القوة بشكل متباين بين اقاليم النظام الدولي، وركزت منذ عقد من الزمن نحو شرق اسيا التي تمثل (تزاحم استراتيجي) بين القوى الاقليمية والدولية بحكم تزايد اهميتها الاقتصادية والعسكرية في النظام الدولي ، مما دفع الولايات المتحدة الى تكثيف وجودها السياسي والعسكري والاقتصادي فيها، واهم سياساتها في هذه المنطقة كانت التوسع في سياسة الاحتواء الصين، بوصفها اهم القوى المنافسة للولايات المتحدة.

11_ اتجهت الولايات المتحدة الامريكية نحو استخدام القوة الناعمة منذ تولي باراك اوباما الرئاسة الامريكية نتيجة للانعكاسات السلبية الناجمة عن ممارسات القوة العسكرية الامريكية في افغانستان والعراق، والتي اثرت على مكانة وصورة الولايات المتحدة في النظام الدولي، فتوجهت الولايات المتحدة الى ممارسة التأثير من خلال الاسلوب الناعم الذي يعتمد على اجتذاب الاخرين من خلال الأعجاب والميول دون التأثير المباشر على الاخرين ،خصوصاً ممارسة هذا التأثير على الشعوب واجتذابها وكسب ود وميول هذه الشعوب، وترك السياسة التي تحاول اجتذاب الانظمة التي كانت متبعة في الادارات الامريكية السابقة، ولذلك يمكن القول ان الولايات المتحدة

الامريكية اتجهت نحو سياسة القوة الناعمة التي توفر لها التأثير على الاخرين ولتعضيد هذه السياسة فأنها تستخدم سياسة صلبة من اجل ضبط ايقاع التأثير بما يخدم المصالح الامريكية.

12_ ان لمستقبل سياسات القوة الامريكية مشاهد مستقبلية عديد ولكن هناك بعض المشاهد هي اقرب الى الواقع واقرب في تصورنا في الاستراتيجية الامريكية لأنها تخذ بالحسبان النتائج السلبية المترتبة على استخدامات القوة في عهد الرئيس جورج بوش (الابن) في العراق وافغانستان وبالتالي بات الادارة الامريكية تبحث عن اسلوب وتكتيك جديد لاستخدامات القوة في النظام الدولي.

مما تقدم، فان الدراسة هدفت الى تحقيق غايات محددة ، انتهت بها الدراسة وهي:

1_ بعد دراسة مقومات القوة الامريكية توصلت الدراسة الى ان الولايات المتحدة تمتلك امكانيات قوة كبيرة جداً تؤهلها الى استخدام القوة في النظام الدولي.

2_ ان الولايات المتحدة استخدمت القوة بكافة اشكالها للمدة ما بين عامين 2000-2012، نتيجة عدة اعتبارات تتعلق اغلبها بطبعية التيارات الحاكمة في تلك الفترة.

3_ ان الولايات المتحدة الامريكية استخدمت القوة في هذه المدة بشكل يختلف من الحين الى الاخر، فاستخدمت القوة العسكرية في عهد الرئيس جورج بوش (الابن) في حربي افغانستان والعراق، ولكنها تحولت الى سياسة القوة الذكية في عهد الرئيس باراك اوباما في ولايته الاولى، لاعتبارات استراتيجية.

4_ ان لاستخدامات القوة الامريكية في النظام الدولي تداعيات سياسية واقتصادية وامنية وثقافية، على اثرت على الولايات المتحدة الامريكية وعلى النظام الدولي بشكل سلبي.

5_ قد توصلت الدراسة الى مشاهد مستقبلية بخصول شكل القوة واستخدمها في المد القريب والمتوسط والبعيد.

وانتهت الدراسة الى اثبات الفرضية التي انطلقت منها، بمعنى ان الدراسة اثبتت ان الولايات المتحدة الامريكية استخدمت القوة بكل اشكلها من اجل تنفيذ مصالحها في النظام الولي ، بمعنى انها استخدمت القوة من اجل فرض الهيمنة الامريكية على النظام الدولي.

obeikandi.com